

مجلة العلوم الاجتماعية

العدد الثاني - السنة الخامسة - تموز / يوليو ١٩٧٧

د. محمود محمد الجبيب

المفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون

د. علي السلمي

نموذج نظري لإسلوب تخطيط
الكفاءات الإدارية في الكويت

د. صالح الخصاونة

صيغ التعاون الاقتصادي العربي؛
اتفاقية التعاون الاقتصادي السوري-الأردني

د. عبدالرسول سلمان

بعض المشاكل والحلول في التمويل
الإنمائي للاقطار النفطية

تنظيم وتحرير
د. عبداللّه الشّفيسي

مراجعات وتقارير وملخصات

ندوة العدد

الصراع حول البحر الأحمر

جميع الآراء الواردة بهذه المجلة تعبر عن وجهة نظر أصحابها ، ولا تعكس بالضرورة رأي المجلة .

● ثمن العدد : ٢٥٠ فلسا كويتيا او ما يعادلها في الخارج .

● الاشتراكات :

للأفراد سنويا ، دينار في الكويت ، ديناران كويتيان او ما يعادلها في الوطن العربي (بالبريد الجوي) ، ثلاثة دنائير او ما يعادلها في سائر العالم (بالبريد الجوي) ، وللطبعة استمر خاصة مخفضة .
لما الاسمار للشركات والمؤسسات والهيئات الرسمية في الكويت وخارجها ليستخرجه بعضها الا انهم : ولا تقل عن عشرة دنائير في بعضها الا انهم .

محتويات العدد

صفحة
٥

* كلمة العدد

* أبحاث بالعربية

- ١ — الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون
 - ٢ — نموذج نظري لاسلوب تخطيط الكفاءات الادارية في الكويت .
 - ٣ — صيغ التعاون الاقتصادي العربي اتناقية التعاون الاقتصادي السوري — الاردني .
 - ٤ — بعض المشاكل والحلول في التمويل الائمائي للاقطار النفطية .
- د. محمود محمد الحبيب ٦
- د. علي السلمي ٢٨
- د. صالح الخصاونة ٥٣
- د. عبد الرسول سلمان ٦٩

تنظيم وتحرير :

* ندوة العدد

- د. عبد الله النفيسي ٨٥
- المراع حول البحر الاحمر .

* مراجعة ونقد

- د. فيصل مرار ١١٣
- الصفة الغربية بين البقاء الاقتصادي وعدمه .

* تقارير

- ١ — المعرض الثاني للكتاب العربي : شاهد عيان على تخلف العرب العلمي والثقافي .
 - ٢ — ندوة التجارة الدولية للعام ١٩٧٦ : المشاكل والحلول .
- د. محمد يوسف علوان ١٤١
- حسنسي عايش ١٢٧

١٤٦

❖ دليل المكتبات الجامعية

١٤٧

مكتبات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة .

❖ قاموس الترجمة والتعريب

د. أحمد زكي بدوي ١٥٢

مصطلحات التنمية الاجتماعية .

١٥٧

❖ ملخصات الأبحاث الإنجليزية

١٥٩

❖ قواعد النشر بالمجلة

١٦٥

❖ ملخصات الأبحاث العربية

❖ أبحاث بالإنجليزية

د. رياض مهيني ١٧٨

١ - استراتيجيات المواصلات في الدول النامية

د. شعيب عبد الله ١٩٥

٢ - الحاسبة كوسيلة للتنمية الاقتصادية

كلمة لعمد

انها لفرصة كبيرة لا تعوض تلك التي يقدمها المسؤولون عن ادارة دفة جامعة الكويت برعايتهم الخاصة وباهتمامهم الشديد في اصدار هذه «المجلة» . ونحن هنا لا نشير الى المساعدات المالية والمعنوية المقدمة الى مجلتنا ، مجلتكم ، التي ندر ان قدمتها اية ادارة عليا في اية جامعة عربية لاي من مجلاتها فحسب ، بل نلفت النظر الى قرار تلك الادارة بدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » للخروج من نطاق كلية التجارة هنا ، بل من اطار جامعة الكويت ، وحتى من سوار دولة الكويت ، لتصبح منبرا بارزا من منابر الاكاديميين العرب داخل العالم العربي وخارجه في كافة حقول العلوم الاجتماعية .

وكون « المجلة » — من باب الحقيقة الموضوعية الثابتة — المجلة الوحيدة من نوعها في الوطن العربي امر لا يخفى من علو جدار التحدي الذي ينتصب امامنا بقدر ما يزيده علوا . ونحن هنا ندرك اننا لن نستطيع تسليق ذلك الجدار والقفز من عليه باتجاه الحقول الرحبة للعلوم الاجتماعية الا بمزيد من المؤازرة من الاكاديميين العرب الذين — كما تظهر المجلة والارشيف — لم ييخلوا علينا قط في مجال المؤازرة والدعم المادي والمعنوي .

والمجلة — كما قلنا مرارا وتكرارا — لا تزال دون طموحنا، وبالتأكيد دون طموحكم . ولا امل للمجلة في الاقتراب من مستوى ذلك الطموح الا باسهاماتكم، وبتسجيل انتقاداتكم لها قبل توجيه مديحكم لما قد تروونه تطورا في نوعيتها وتقدما في مسيرتها .

انها لفرصة كبيرة فاغتنموها
وانها لتجربة طموحة فطوروها

وليكن هذا العدد خطوة جديدة ، في مسيرة اكايدمية واثقة ، نحو اعادة صياغة وتطوير العلوم الاجتماعية عند العرب .

سكرتير التحرير

الفكر الاقتصادي في آراء ابن خلدون

د. محمود محمد الحبيب *

مقدمة :

يتساءل الدكتور روبرت هيلبرونر في مقدمة كتابه **قادة الفكر الاقتصادي** عن أسباب غياب « الاقتصاديين » قبل القرن الخامس عشر ميلادي فيقول : « لقد صارع الانسان المشكلة الاقتصادية قبل الفراعنة بوقت طويل ، وخلال هذه القرون تم تخريج الفلاسفة بالمشرات ، وظهر العلماء والمفكرون والسياسيون والمؤرخون والفنانون بالجملة ، والساسة بالثلاث ، اذن لم يكن هناك اقتصادي ، فما السبب ؟ » .

ثم يعطي الإجابة بأن يؤرخ بظهور اقتصادي بارز هو آدم سميث (٢) ونسأله لماذا تؤرخ بهذه الشخصية ، وبالأذات بظهور كتابه **ثروة الامم** (١٧٧٦) ؟

يجيب ، وانا لا اختلف مع طرحه ، بالقول بأن سميث لو عاش قبل السنة ١٤٠٠ لما أعمل ذهنه في وضع نظريات ، ولما أرسى الاقتصاد السياسي اذ ليست ثمة اسرار خفية آنذاك تتطلب نظريا تحليلية وسياسات تطبيقية . والسبب أن الاديان من جهة ، والاعراف والتقاليد من جهة أخرى ، قد سترت المجتمعات الماضية ، مجتمعات العصور الوسطى . وقد علل هيلبرونر ذلك بأن عالم العصور الوسطى قد عجز عن تصور ما أسماه « نظام السوق » (٣) اذ لم يكن قد تبلور بعد تصور عن عناصر الانتاج « الارض ، العمل ، رأس المال » . ولكن حين ولد نظام السوق بمقوماته الأساسية ، صدم بذلك «اللام» وهو الم بدأ منذ القرن الثالث عشر ، كما يؤرخ له ، ولم ينته الا في القرن التاسع عشر . واذا كان اللام ناجما عن استغلال العمل وامور أخرى فلماذا تلاشى في ذلك القرن ؟ . ان صاحبنا لم يعد الامر الى ذلك بل عزاه الى « تكبيل الفرد » في اطار التحرك الاجتماعي الكبير ، وضمن الجهاز الضخم الذي

* استاذ ادارة الاعمال بكلية التجارة في جامعة البصرة .

نقد فيه الانسان فرديته وحق التصرف الذاتي ، وحين تحرر الفرد على خط المصالح الذاتية انتهى الالم » .

هذه صورة ناقصة وتعليل قاصر . فهل معنى تحرر الفرد — ويقصد به الرأسمالي الصناعي — غياب ألم فرد آخر يعمل له ؟ .

اليسست المنطلقات الفردية التي حررها (اللاسيه مير) اصبحت ضخمة بدورها وفجرت قصة الالم بكل عنفوانها على حساب الجماهير العاملة في نظام التطور الرأسمالي والانتاج البضاعي الكبير ؟ . وبالطبع لم يكن هيلبرونر مهتماً بالجانب الآخر من العملة لسبب واضح أنه نفسه منظر للنظام الاقتصادي الحر ، كما يسمى .

ان تسليط الضوء بقوة على الفترة التي عاشها ادم سميث كحجر الزاوية في نشوء « الاقتصاد السياسي » كعلم مستقل عن الفلسفة والاخلاق والمنطق والسياسة أمر اتفق عليه مؤرخو الفكر الاقتصادي الغربيون . ولكن هل معنى هذا غياب النظرية الاقتصادية من الساحة ، وغياب افكار ومفاهيم اقتصادية حاولت تفسير المشاكل الاقتصادية ووضع حلول لها قد لا تنقسم بالتركيب البنيوي الكمي المعقد كما نالته في كتابات المعاصرين ، او حتى في أعمال مل وريكاردو ومالتس وسميث . ان نفي هذا الشيء تعسف في الاستنتاج وطفرات واسعة في قراءات يجب ان تكون موضوعية وللتاريخ الطويل، وليس للساحة الاوربية بحسب بحيث تشمل الساحات الاخرى مثل الساحة العربية/ الاسلامية بعد الفتح الاسلامي وامتداده على صدر ثلاث قارات ثم فترة تمزقه .

مؤامرة الصمت : حين يؤرخ باحثو تطور الفكر الاقتصادي فلماذا لا يرفعون الستار عن الفكر العربي / الاسلامي الاقتصادي في هذا الصدد ؟ . اليس موقفهم وحيد الجانب هو كما وصفه المفكر الفرنسي التقدمي روجيه جارودي حين أطلقها كلمة حق بنصفه بقوله « هناك ، في اوروبا ، مؤامرة صمت رهيبه ضد الحضارة العربية » (٤) ولم يكتف جارودي برأيه بل استند الى رأي واحد من اعمدة المدرسة الاشتراكية العلمية الماركسية فريدريك انجلز الذي قال بأن المفكرين العرب هم « السلف البعيد » للانسكلوبيديين الفرنسيين في القرن الثالث عشر . والاثنان محققان ، كما سنرى عند وقفنا على ما جاء في مقدمة ابن خلدون من آراء اقتصادية .

ومن المؤسف حقاً ، اننا قد وقعنا في مصيدة الكتاب الغربيين فلم ترتفع الا اصوات قليلة حاولت العودة لكشف الاراء والفكر الاقتصادي في كتابات واعمال عدد من الكتاب والفقهاء والفلاسفة العرب والمسلمين ، وفي طليعتهم العلامة عبد الرحمن بن خلدون ، للبرهنة على أنهم وان لم يصوغوا نظريات اقتصادية

متكاملة (وفق شروط البحث العلمي الدقيق) ولكنهم ، مع هذا تحدثوا في قضايا يعتقد الغربيون أن الماركستين والفيزيوقراطيين والكلاسيكيين القدامى كانوا أول المكتشفين لها ، والمتحدثين بها ، والمروجين لها ، وبالتالي المطورين للفكر الاقتصادي الذي أرساه سمث كمدرسة مستقلة تحت اسم الاقتصاد السياسي .

لنا أرضية : الحقيقة المنصفة ، والسافرة ، أن القرن السابع الميلادي قد شهد أولى الآراء الاقتصادية المتسمة بالروح العلمية ، وكانت تحت ظل الدولة الإسلامية وعلى يد العرب أنفسهم . ويكتب الدكتور محمد شوقي الفنجري « عندما أقتل باب الاجتهاد منذ القرن الرابع الهجري ، انكسرت دراسة الاقتصاد الاسلامي وجمدت المبادئ الاقتصادية الإسلامية عن مواجهة حاجات المجتمع المتغيرة » (٥) . ولكن الالتفاتات الفكرية بدأت تنطلق سابقة بذلك ما حدث في الفكر الاوربي نفسه بقرون .

نود أن نشير الى حقيقة علمية موضوعية هي أن دراستنا لتطور الفكر الاقتصادي العربي / الاسلامي ستوصلنا الى استنتاج لا يمكن نكرانه هو أن هذه الآراء وبالتالي طبيعة الاقتصاد الاسلامي نفسه انذاك كانت ممتزجة بالموضوعات الدينية ، بل أن الأخيرة هي الموجهة له . ومن المتفق عليه أن الاقتصاد لم يدرس بشكل « مستقل » وعلم بحد ذاته ، بل في اطار التاريخ والفلسفة والمصادر الرئيسية الموجهة : القرآن الكريم ، السنة ، وآراء الفقهاء والمجتهدين . وهذا التلاحم العضوي ليس بغريب ، فقد لاحظنا حدوثه في الفكر الاقتصادي الاوربي .

ان دراسة الظواهر الاقتصادية في المجتمع الاسلامي وتحليل مشاكله الاقتصادية الناجمة عن التطور في عالم الفتوحات الإسلامية وامتداد رقعة البلاد والوصول الى حالة الاستقرار ، ثم وضع الحلول لها كانت تتحرك على محاور الدراسات التشريعية ، والاخلاقية ، والفلسفية ، والفقهية . ان معظم الكتاب السلف ، وبضمنهم ابن خلدون ، كانوا خارج الدائرة التخصصية الاقتصادية ، وكانت آراؤهم لا تنطبق عليها معايير البحث العلمي الدقيق في النظرية الاقتصادية . ومع هذا الاعمام ، فإن صاحبنا ابن خلدون خرج ، نسبيا ، على هذا الاعمام ، فكتبه « المقدمة » عمل انسكلوبيدي فذ في علم الاجتماع من جهة ، وفي العلوم الأخرى ، اذ قدم معالجة علمية للشؤون الاقتصادية في بعض فصوله سبقت أجيالا من المتحدثين بعده في دنيا العروبة والساحة الأوروبية . ويكتب الدكتور محمد حلمي مراد بحماس ، يخيل الي انه طلع بقوة : « أن ابن خلدون بحث القضايا الاقتصادية بحثا علميا عن طريق الكشف عن مسببات الظواهر الاقتصادية ، ومقارنة النتائج ، والانتقاء

من ذلك الى وضع قوانين معينة تحكم هذه الظواهر في الحالات المشابهة » (٦)

اسهامات : لقد أسهم الكتاب العرب في الفكر الاقتصادي ولو على هامش اختصاصاتهم الاخرى ، وسبق بعضهم الاوربيين في الاشارة الى قضايا ومفاهيم تناولت « العمل ، الإنتاج ، الحضارة الصناعية ، طبيعة الملكية ، الثروة ... الخ » وحتى وان لم يصنفوا كتباً مسببة في قضايا علم الاقتصاد ، فان تلك المعالجات المكثفة والمتزجة في تلافيف المعالجات الفقهية ، التاريخية الاجتماعية تعطي الدليل على أن العقل العربي لم يكن ضحلاً مسمى شؤون الاقتصاد ، ولا مجرد ناقل ومتأثر بما ترجم عن أدبيات اليونان . فمثلاً يشير الدكتور محمد يوسف موسى في دراسته لفلسفة العلامة ابن سينا (٧) الى أن هذا الفيلسوف وزميله الفارابي ، المبدع البصري ، قد أعربا عن آراء اقتصادية في فلسفتها نتيجة لتأثرهما بالفلسفة اليونانية وموضوعاتها . وقد تحدث ابن سينا عن « مبدأ المنفعة » الذي لمسناه في كتابات الكلاسيكيين المحدثين والمدرسة النفسية النمساوية - السويسرية كأساس يحرك عمليات الإنتاج (العرض) أي أن الإنتاج هو خلق المنافع لسد الاحتياجات وليس مجرد خلق الثروة كما نقرأ في الفكر الاقتصادي الماركسيتي . وعليه فان العلامة ابن سينا يعتبر « المنفعة » منطلقا ومحركا لكل من « القيمة » و « المبادلات » . كما أنه كان من أوائل الدعاة الى تحقيق « العملة الكاملة » للموارد المتاحة . والعملة الكاملة هي جوهر النظرية الكينزية (٨) المعاصرة وجوهر ما جاء به الاقتصاديون الكلاسيكيون المحدثون . أما العلامة الفارابي فقد لمس الكاتب أنه قد قدم بوضوح في كتابه **آراء أهل المدينة الفاضلة** قضية التجميعات البشرية ، ودوافعها ، كأساس للاستمرار وسد الحاجات عن طريق التعاون المشترك . كذلك ، يتحدث الدكتور لبیب شقير عن محاولات علمية لبحث المشاكل الاقتصادية قام بها العرب ويشير الى أحمد بن علي الدلجي (الذي عاش في القرن الخامس عشر ميلادي) وكتب كتاب **الفلاحة والفلاكون** (أي الفقر والفقراء) وكتاب **غلبة الفقر على نوع الإنسان** . ويشير الباحث الى أن وجوه الكسب نوعان ، أولاهما طبيعية كالزراعة والصناعة والتجارة وخدمات العلماء ، وثانيهما غير طبيعية وتمثل في مهن كالتهجين ومحاولة قلب المعادن الى ذهب . وقد فسر الدلجي انتشار الفقر كمرض اجتماعي بأنه يعود الى كسل الناس وتعاصبهم عن العمل (٩) . ولست أدري أي الأفراد عنى بذلك ، فالشغيلة لا بد لها من العمل لتعيش . ونلاحظ أنه لم يرفع اصبع الاتهام الى طبيعة النظام الاجتماعي ودور الملكية الخاصة المستغلة .

٢ - الفكر الاقتصادي في مقدمة ابن خلدون :

ولد عبد الرحمن بن محمد بن خلدون الحضرمي في مدينة تونس في سنة

٧٣٢ هـ وتوفي عام ٨٠٨ هـ في القاهرة (القرن الرابع عشر الميلادي) (١٣٣٢ - ١٤٠٦) م . وكان عالما ، فقهيا ، فيلسوفا ، ومؤسس علم الاجتماع ، وأسماه البعض بأبي الاقتصاديين وأدعوه برائد من رواد العرب في ميدان الفكر الاقتصادي في عدد من النظريات والمفاهيم التي نسب تنظيها الى من جاؤا بعده من الاوربيين .

عرف ابن خلدون ، على صعيد الاكاديميين العرب والاجانب ، بأنه أبو علم الاجتماع وأحد ركائزه المهمة . والحقيقة أنه سبق كلا من عالمي الاجتماع كونت ودوركايم اللذين يعتبران في العالم الغربي مؤسسا علم الاجتماع . والغريب أيضا أن حق الدكتور كارل ماركس قد غُط أيضا على صعيد ارساء علم الاجتماع على قواعد علمية رصينة . ان مقدمة ابن خلدون تعتبر عملا رياديا اصيلا وبحثا علميا تحليليا وانسكوبيديا للكيفية التي ظهرت وتطورت فيها المجتمعات البشرية ، ومعالجة عوامل الدفع وعوامل الشد أو الجذب التي أدت الى التحرك الاجتماعي من جهة ، أو التي أدت الى انهيار وتأخر هذه المجتمعات . ورغم أن الابواب التي في مقدمة ابن خلدون بفصولها الكثيرة جدا قد انصرفت في غالبيتها الى معالجة الجوانب الاجتماعية ، فلم تحظ الجوانب الاقتصادية من الهيكل الاجتماعي الا بفصول معدودة واحاديث تكاد تكون مبتسرة جدا ولكن ، كما قيل فقد « كان هذا الجانب من أبرع صفحات التحليل الاقتصادي التي خلفتها القرون الوسطى » (١٠) . وميز هذا الرجل عن غيره . ويتفق دارسو ابن خلدون على أنه قدم نموذجا اقتصاديا تحليليا جيدا للتطور الاقتصادي وكيف يتم في مجتمعات انتقلت من مراحل البداوة اللامستقرة الى استقرار ريغي زراعي ، الى تمصير المدن ونموها وازدهارها اجتماعيا واقتصاديا وسياسيا .

ولعل الباحث الاقتصادي ، كما شعرت أنا بتلف مشوب بالحسرة ، يشعر بحسرات مضاعفة حين يجد أن ابن خلدون رغم براعته في معالجة الموضوعات براعة الجراح النطاسي وهو يجري عملية جراحية في القلب بثقة وثبات ، كان مقلا جدا في طرحه للمقضايا الاقتصادية . ولو ذهب ابن خلدون خطوات اوسع — وهو تادر — في تحديد المشكلات الاقتصادية ومنحها تحليلا أعمق مما فعل ، وطور المفاهيم النظرية التي اتسمت بالاصالة ونكهة الابتكار ، كما فعل في معالجة الجوانب الاجتماعية لاستحق دونها شك لقب أبي الاقتصاديين . ومع هذا فهو في (نادي الاقتصاديين) مع اعتزازنا الشديد به . وسنحاول في الصفحات التالية تقديم طرح مكثف لما استطعنا الوصول اليه من آراء اقتصادية وردت في المقضية نفسها ، وبالعودة أيضا الى اعمال وبحوث لآخرين من الزملاء الذين اهتموا بدراسة ابن خلدون كمفكر عربي وموسوعي فذ لا يعرف قدره باحترام

وتقدير الا من ترا المقدمة وتابعها فصلا فصلا ، فيرى اي عالم رائع هذا ،
عالم ابن خلدون (١١) .

ويلاحظ على مقدمة ابن خلدون انها لم تكن في اطار « الاقتصاد السياسي »
كما فهمه ووضعها الكلاسيكيون ، بل اقرب الى مباحث الاجتماعيات الاقتصادية
كما يقول ساطع الحصري . فهي تحليل للتفاعل والتلاحم العضوي بين
الظواهر الاقتصادية من جهة والحوادث الاجتماعية — السياسية من جهة
أخرى .

لقد عالج في المقدمة القضايا الاقتصادية تحت عدد من الابواب ، توزع كل
منها على فروع أو فصول كثيرة (١٢) وقد اظهر بجلاء ذلك البنيان المتناسك بين
شؤون الاقتصاد وشؤون المجتمع والدور الذي يتلعبه العوامل الاقتصادية في
تطور الدول ونمو الحضارة . بعبارة أخرى ، انه برهن على ان كلا من تقدم
المصر وحضارته ، أو العكس تدهوره واضمحلاله ، يعود الى درجة كبيرة
الى العوامل الاقتصادية (١٣) . وفيما يلي النظريات والاراء الاقتصادية التي
وردت في مقدمة ابن خلدون :

اولا : التفسير المادي للتاريخ

يقرن التفسير المادي للتاريخ باسم الدكتور كارل ماركس وفريدريك انجلز اذ
استطاعا ، وخاصة ماركس ، وضع نظرية اتسمت بالديالكتيكية والمادية في آن
واحد . وكانت النظرية بهدف تفسير التطور وبالتالي التغيير من الكمي الى
النوعي الذي شهدته المجتمعات البشرية ، والتي توصل الاستنتاج الرئيسي
فيها الى ان العامل المتغير لا ينحصر في تفاعل الافكار مع الصروح الاجتماعية .
فهناك عامل يمكنه الاولوية هو العامل الاقتصادي . وهو كما يدعوه الحقيقة
النهائية التي تقوم عليها بنى الافكار التي هي نفسها في حركة دائمة . بعبارة
أخرى ، ان الحياة الاقتصادية وهي تأخذ طابع التغيير في الشكل ، تلي أو
ترغم المجتمع على أن ينامم نظامه الاجتماعي التنظيم الجديد .

فالسوق والمصنع لم ينسجما مع الحياة القطاعية حتى وان نشأ في ظلها ،
اذ كانا يتطلبان محتوى ثقافيا واجتماعيا جديدا يتماشى وايها ، وساعدا ،
كما يقول الدكتور هيلبرونر ، في هذه العملية الصعبة من الولادة بان خلقا
الطبقات الاجتماعية الجديدة التي ثلاثها ، مخلقت « السوق » طبقة تجارية
محترمة ، وخلق « المصنع » طبقة البروليتاريا الصناعية (١٤) .

هل استطاع ابن خلدون أن يستوعب هذا الجانب ، وكلاهما ، أي هو
وماركس ، من علماء الاجتماع ؟ لا اعتقد انه نفذ الى عين العمق ، أو انه

استخدم المنطق الديالكتيكي في التحليل ، كما انه كان بعيدا جدا عن مفهوم الصراع الطبقي . ومع هذا فانه ، كما اتفق عليه عدد من دارسيه ، يقع في جيل الرواد العابرين على درب التفسير المادي للتاريخ . فقد مد الجسور بين العوامل الاقتصادية والعوامل الاخرى في احداث التغيير الاجتماعي . ويعتقد باحثاهم بان خلدون ومقدمته اهتمتا امتد عقودا من الزمن هو الاستاذ ساطع الحصري بان الاراء والمناهيم التي طرحها ابن خلدون في ربط الاقتصاد بالتاريخ وحوادثه (الاقتصاد الاجتماعي) تقرب جدا فيما عرف بعد قرون باسم « المادية التاريخية » منذ عصر ماركس في النصف الثاني من القرن التاسع عشر (١٥) وفي هذا الصدد ، حاول الحصري في دراسته القيمة عن مقدمة ابن خلدون أن يفند آراء الباحث الانكليزي (فيلنت) الذي كتب بأن الفرنسي (مونتسكيو) هو أول من ادخل عنصر الاقتصاد في علم التاريخ ، ووصم هذا الاستنتاج بأنه مخالف صريحة للحقيقة والواقع لانه يعتقد بقوة على أن ابن خلدون سبق مونتسكيو الى ذلك بثلاثة قرون ، وامتاز عليه ايضا بها اسماء « عمق التفكير ودقة النظر في بحث ودرس هذه العلاقة » (٦) .

ونعود الى مفكر فرنسي معاصر اخر هو (روجيه جارودي) ليحدثنا باعتزاز بان علامتنا العربي ابن خلدون أحد المبشرين بالمادية التاريخية لانه استطاع في دراسته للجذلية الباطنية لتطور المجتمعات أن يعلق كبير الاهمية على تقسيم العمل ووفقا لاسلوب الانتاج الاقتصادي . وبهذا فانه ، كما يستنتج جارودي ، يقدم هذه الصيغة الاولى لمبدأ « المادية التاريخية » (١٧) . كما انه يستنتج من آراء ابن خلدون القائلة أن الاختلافات التي يلحظها المرء في عادات وقراسيات مختلف الشعوب « تتوقف على الطريقة التي يحصل بها كل منها على معاشه » . ولكن ابن خلدون يضي الى ابعد من ذلك ، اذ يرى جارودي بأنه شمل الاخلاق والتركيبات الفوقية حينما اضاف « تتوقف شخصية الانسان على العادات والعرف وليس على المناخ والطبيعة » .

هل هذه الملاحظات المكثفة كافية لوضع ابن خلدون في صف مفسري هذا الاتجاه ؟ . يجيب جارودي بأنه حين اكد المركنطيون في انكلترا وغربي القارة الاربوية على أن الذهب والفضة وتراكمها في خزائن الدولة القوية هما أساس الثروة والغنى ، فان ابن خلدون أعطى صورة معاكسة هي أن المعادن النفسية ليست هي الثروة بل « وسيلة للتبادل » (١٨) . ومعنى هذا في تقويم جارودي أن ابن خلدون قد وضع الاساس الاول للمادية التاريخية ، كما أن النتائج الاخلاقية والسياسية لهذا المشروع بالغة الاهمية .

ثانيا : نظرية القيمة

اذا جردنا اهتمامات الدكتور كارل ماركس الكبيرة بنظرية القيمة في العمل

وارجعناها الى جذورها الكلاسيكية المنبثقة في نظريات الدكتور آدم سميث وريكاردو ومالتس . الخ ، فهل أن هذه النظرية ولدت في القرن الثامن عشر؟
الم يتحدث بها كاتب عربي في العصور الوسطى ؟ .

لو عدنا الى الدين الاسلامي وأصوله لوجدناه حاثا على العمل والتكسب ، فان لفظة « العمل » وردت ٣٠٠ مرة في القرآن الكريم (١٩) تكريما من لدنه تعالى للعمل . ووردت احاديث عن النبي محمد بن عبد الله (صلى الله عليه وسلم) وموقفه من ضرورة العمل والتكسب حتى أنه قرنه بمرتبة العبادة .

ما موقف ابن خلدون في المقدمة ؟

العمل معيار أساسي في القيمة ، ولكنه لم يعتبره الاول والاخير . ويتفق عدد من الباحثين على أنه توصل الى نظرية في ذلك ، ومنهم جارودي الذي أكد بان ابن خلدون اهتم الى نظرية في القيمة تقوم على العمل ، فهو القائل « لولا العمل لما حصلت قيمة السلعة » . ويرى أيضا أنه اذا كانت ملاحظة العمل ظاهرة فتجعل له حصة من القيمة ، ويستنتج أن المفادات والمكتسبات كلها أو أكثرها إنما هي قيم انسانية . وهذه طائفة مما كتب في المقدمة : ان قيم الأشياء تعود الى العمل المبذول في انتاجها ، الكسب هو قيمة الاعمال البشرية ، الاعمال هي سبب الكسب ، كثرة الاعمال سبب الثروة ، ان المكاسب إنما هي قيم الاعمال ، لا بد من اعمال انسانية في كل مكسوب ومتمول ، لا بد في الرزق من سعي وعمل ، اذا زادت الاعمال بين الناس زادت قيمتها . وهكذا أعداد قيمة السلعة الى عنصر العمل الداخل فيها . وهذه تفرة ذهنية سبقت الزمن حقا ، مقارنة مع المنظرين الكلاسيكيين .

ليس هذا فحسب بل ان ابن خلدون أوضح بأن العمل يخضع لقائسون العرض والطلب ، وان قيمة العمل ترتفع عند زيادة الطلب عليه ، وبهذا تكون أجور « المتعلمين مرتفعة بوجه عام في المدن المستبحرة في العمران » . ما هي الاسباب ؟ يعيدها ابن خلدون الى ثلاثة هي ، الاول : ان المترفين الاغنياء في المدن يترفون عن خدمة انفسهم فيستخدمون الاجراء والعمال . وثانيهما : ان كثرة المترفين تجعلهم يتنافسون على اجتذاب العمال ويعرضون عليهم أجورا مغرية . وثالثهما : ان مستوى المعيشة في المدن مرتفع بوجه عام فيحتاج العامل الى نفقات أكثر من عمال في مدن صغيرة (٢٠) .

وهناك ربط قوي بين « العمل » و « الفكر » أو التدريب والتهيق العلمي والمهني له . اذ لاحظ كاتبنا أن الصنائع إنما هي ثمرات الفكر أو التعلم وتابعة له . ولم يكن يتحدث بهذا على الصعيد النظري البحث بل أيضا من

زاوية الممارسة والتطبيق . ويقول بهذا الصدد أن تعليم الصناعة لا يكون الا بالمباشرة والممارسة ، ثم بالتدرج من البسيط الى المركب (٢١) .

ثالثا : تقسيم العمل في ضوء التقدم الحضاري والتقني وزيادة السكان

ومرة أخرى نتجه الانتظار والاتلام الباحثة في الفكر الاقتصادي فتؤكد أن مبدأ « تقسيم العمل » و « التخصص » يعود الى التركيز الذي وضعه عليه الدكتور آدم سميث في كتابه « ثروة الامم » والذي ، كما نعلم ، ليس بجديد . فقد أشار اليه الفيلسوف (زينوفون) والشاعر الفرنسي (ماندفيل) الذي وصف في مائة بيت كيفية تقسيم العمل في خلية النحل . ولكن ابن خلدون سبق سميث وماندفيل اذ عالج الموضوع من زاويتين ربط بأحكام بينهما هما تكاثر السكان وتقسيم العمل . لقد انطلق من نقطة اجتماعية فأبان بأن الاجتماع (التجمع) الانساني امر ضروري . فالانسان ، كما عبر عنه الآخرون ، مدني بالطبع ، أي أنه لا مندوحة من التكاتف والتواصل المشترك . وهذا معناه في رأيه « العمران » ويقول « ثبت أن الواحد المباشر غير مستقل بتحصيل حاجاته في معاشه ، وأنهم (الأفراد) متعاونون جميعا في عمرانهم على ذلك » .

لنتابع تحليل ابن خلدون :

بزيادة السكان في الامصار ، فان ذلك يؤدي الى تقسيم العمل بين السكان وتنوع الحرف وفق اطر التنوع في حاجات الانسان . وتقسيم العمل بدوره يؤدي الى ارتفاع حجم الانتاج (والخدمات) والذي بدوره يتطلّب بزيادة في حجم العمالة في مختلف الصناعات والحرف داعمين بذلك الانتاج الى الاعلى على المستويين « السلع الضرورية ، والسلع التي يدعواها ترفية » ونتيجة لهذه الغورة فان ابن خلدون يرى بوضوح أن هذه النشاطات والتفاعلات على صعيد البلد معناها ارتفاع في دخول العاملين المادية ، وبالتالي انتعاش قوتهم الشرائية التي تدفع الطلب على السلع الى الاعلى فينبو مسببا حركة جديدة فيتحرك الاقتصاد في المصير وتتوسع الصناعات القائمة، ويتاح لصناعات جديدة (استثمارات) ان تظهر ، وهذه السلسلة المتواصلة تؤدي الى حدوث ما ندعوه اليوم بالتراكم الرأسمالي ، ومسيرة التنمية بصورة احسن وبالتالي ينمو الفني والدخل بالنسبة الى السكان .

ويحلل ابن خلدون فيرى أن الانتاج في المصير يغطي احتياجات السكان ، ثم وجود ما ندعوه بالطاقة الانتاجية الفائضة والسلع التي ضاقت الاسواق الداخلية عن امتصاصها ، وهي السلع الضرورية . وعند ذاك ، كما يقول « تصرف في حالات الترف وعوائده وما يحتاج اليه غيرهم من اهالي الامصار » وهذا تفسير لحدوث « التبادل التجاري » بين الامصار كما يصفه . والتبادل

بدوره يؤدي الى مزيد من الغنى والثروة للبلد المصدر . ففورة الانتاج — يدعوها زيادة الاعمال — تتخض عنها زيادة قيم الكسب والمكاسب في دخول العاملين والمنتجين والتجار ، ومعناه ارتفاع استهلاكهم للسلع الترفية ، وهذا الميل الاستهلاكي يدفع عجلة الفاعليات الاقتصادية في الامصار الى مزيد من الانتاج .

ومع هذا فلم يكن ابن خلدون ذا نظرة تفاؤلية بالنسبة الى الاندفاع الحضارية العمرانية ، رغم انه ربط قضية التطور في الصنائع والرخاء الاقتصادي بقضية نمو السكان وانتقال الافراد من وضع بدوي « الى وضع ريفي » فوضع مدني متحضر ومتعلم ومتأقلم لمتطلبات الحياة الجديدة خلال كل مرحلة . انه يقول : « ان المباني والمصانع في الملة الاسلامية طيلة بالنسبة الى قدرتها ، والى من كان قبلها من الدول » . ان عدم اقتصار هذا الاستنتاج على مجتمع بدوي — ريفي كمجتمع البربر في المغرب العربي ، وانسحابه على المجتمع الاسلامي ككل يجعل منه حكما قاسيا رغم اعترافنا انه كان يأمل بان يكون التقدم والنمو بموازاة ان لم يكن أحسن من الدول الاخرى ، وفي حدود الامكانات المتاحة . الم يقل هو نفسه : « اذا عظم عمران المدينة ، وكثر سكانها ، كثرت الآلات بكثرة الاعمال حينئذ ، وكثرت الصنائع الى ان تبلغ غايتها » (٢٢) وربما نجد بعض الضوء على ذلك في القسم الرابع التالي .

نود ان نشير هنا الى ان ابن خلدون بهذا التحليل الذي كتبه حول تقسيم العمل والسكان والتنمية ونمو الدخول قد وضع اصبعه في القرن الرابع عشر ميلادي على اشياء نقرأها في يومنا هذا في احدث التطورات الفكرية الاقتصادية النظرية والتطبيقية من جانبين : الاول كيف يتولد الدخل في اطاره الفردي والقطري ، والثاني استخدامه للتحليل الدائميكي بدلا من التحليل الساكن . ولقد قيل عنه انه لم يحلل ظاهرة تقع في وقت معين (اي نموذج مغلق) بل انه مشى متتبعا للمؤثرات والاثار في الزمن (٢٣) . ان انطلاقة التحليل الدائميكي التالية بعد ذلك كانت بقلم الدكتور ماركس ، ثم برزت على أسس قوية في الثلاثينات من هذا القرن فصعدوا على ايدي الاقتصاديين من مدرسة استوكهلم الاقتصادية وعدد من الاقتصاديين الانكليز والاميركيين .

رابعا : تحضر الفرد مقارنة مع البداوة واثار ذلك

نلاحظ التفاتة ابن خلدون الذكية والدقيقة الى التقنية والتقدم والصناعة والترابط العضوي بين هذه العوامل (كما لاحظها في عصرنا تورشتاين فيلن وجوزيف شمبيتر) اذ ربط بين التقدم الحضاري في البلد وسهولة التحولات التقنية الصناعية التي تتم فيه ، او ما أسماه بالصنائع ورأس المال .

رأى أن المناطق المختلفة تفتقر الى هذه القدرات التكنولوجية ، كما في حالة البداوة والبربر ، كما يقول . فالصنائع بعيدة عنهم لانهم بدو تبلى عليهم طبيعة حياتهم المتنقلة نمطا خاصا من المعيشة بعيدا عن اقتباس التقنية والصنائع . وهم لا يهتمون بالاستقرار وبناء المدن ، وعليه ، فانه يستنتج أن تطور الصنائع هو من توابع الحضارة . والحضارة هي كينونة معاكسة للبداوة» . وبدراسته للواقع الموضوعي العربي فانه يقول بأن المباني العقارية وتطور الصنائع كان — كما اشرنا اعلاه — دون المستوى وتلبي العدد والحجم منظورا اليه من زاوية الامكانات . ونسال كيفاً فيجب بأن العرب قد اكتفوا بها وجدوه ولم يتوسعوا في ذلك بسبب غلبة « البداوة » عليهم مما دعاه الى الاستنتاج بأن البداوة عامل معرقل للتقدم التقني والحضاري (٢٤) .

رغم حكمه على البداوة فهو يعتقد أن استقرار البدوي وتحضره للحياة الجديدة يجر معه انماطا جديدة من الحياة تقرب شيئا فشيئا من الطابع الحضاري لان التنمية حركة متفاعلة آخذة بالتراكم والتوسع . انه يكتب: «متى زاد العمران زادت الاعمال ثم زاد الترف تبعاً للكسب وزادت عوائده وحاجاته واستتبعت الصنائع لتحصيلها فزادت قيمتها وتضاعف الكسب في المدينة لذلك ثانية » (٢٥) وهكذا فان رغم هذه الكثافة والابجاز الدقيق في التحليل فهو تصور اقتصادي لكيفية حدوث الطلب على السلع والخدمات ، محفزا نمو الصناعات ، وظهور المزيد منها ، وامتصاص الايدي العاملة ، وخلق فرص العمل والتخصص والمهارات الجديدة التي تملئها الحضارة المدنية الجديدة والاتجاهات الصناعية ، ونمو قوة العمل تبعاً لذلك ، وبالتالي تصاعد الدخول وتحسن مستويات الاجور والقوة الشرائية التي تمتد الى المواد الترفية بوتائر متصاعدة ، وهكذا دواليك .

وفي دراسة لمقدمة ابن خلدون يقوم الدكتور محمد بدوي هذا التحليل بانه يوضح اهمية النمو في الحجم وتأثيره على الظواهر الاخرى . وهذه الفكرة التي ارساها ابن خلدون كانت ، كما قيل ، محور الدراسة التي قام بها الباحث الفرنسي دوركايم — عالم الاجتماع المعروف — في كتابه عن تقسيم العمل الاجتماعي التي قدمها كأطروحة حصل بعد مناقشتها على الدكتوراه (٢٦) .

خامسا : مراحل التطور

يوجز بعض الباحثين مراحل التطور بالقول ان الدول تمر بأطوار متباينة / متشابهة . فالتطور من حالة البداوة ، الى حضارة مدنية ، تنسم اخيرا بصفة (المتروبوليتان) . وينجم عن تلك الانتقالة من بدوي غير مستقر / زراعي فيه شيء من الاستقرار / الى مدني صناعي يتسم بضرورة الاستقرار والتناظم

الحياة الجديدة (٢٧) . ولم تفت هذه الظاهرة ذهن ابن خلدون فقد تحدث عنها في فصل أطوار الدولة ، والفصل الخاص بانتقال الدولة من البداوة الى الحضارة ، كما لاحظ دارسوه . وهنا يجدون أنه أعطى دليلا على عمق النظرة وصواب التحليل العلمي . فقد سبق الاقتصادي الألماني (فريدريك ليست) (١٧٨٩ — ١٨٤٦) الذي قسم المجتمعات وتطورها الى مراحل تبعا لنشاطها الاقتصادي السائد ، أي دور الرعي ، الزراعة ، الصناعة الى الدور الزراعي / الصناعي / التجاري . لقد رأى ابن خلدون أن مرحلة الزراعة تسبق المرحلة الصناعية في المجتمع ، فالأخيرة رهن بالوجود والتراكم المعرفي والتقني والعلمي وهي أمور — كما يقول — تتوفر في الحواضر والمدن .

ويرى ابن خلدون أن الاتفاق الحكومي في شتى المجالات عامل مهم جدا في تسريع حركة انتشار الامصار ، ومعناه تقدم الحضارة والتحصير المؤدية الى صنائع ورغامية ، والتي تعمل هذه بدورها على زيادة حجم الشغيلة اذ تزداد عددا وتخصصا نتيجة لتقسيم العمل (٢٨) وهنا نجد أيضا الفتاة علمية سبقت الزمن اذ استنتج ابن خلدون — كما فعل ريكاردو بعد قرون — أن النمو الحضاري والصناعي يقود الى مبدأ التخصص في انتاج سلع معينة في بعض الامصار تتميز به عن سواها وفنسه بأنه نتيجة للاستعداد والاستبصار في صناعتها ولأن أهاليها يجعلون من هذا التخصص معاشهم (٢٩) . وهذا ما نقرأه في كتابات الكلاسيكيين ، ثم المجددين منهم في وقتنا المعاصر .

كما يضع ابن خلدون شرطا أساسيا لدوام الحضارة والازدهار التكنولوجي الصناعي . فالصنائع كما يقول : « انها تكمل بكمال العمران الحضري وكثرته » أما رسوخها فيعتمد على رسوخ الحضارة وطول أمده ، فالصنائع تستجد وتكثر اذا كثر طالبيها « (٣٠) وبالطبع فان الانهيار سيكون حتميا اذا قاربت الامصار الخراب .

ان لابن خلدون رأيا في مسيرة الحضارة في البلدان . انه يعتقد انها :
 ١ — تولد ، ب — تشب ، ج — تنمو ، د — تنضج وتبلغ سقنية النجاح بكل ما فيه من رغامية ، وتبطر ، وعزوف الى الكسل والبعد عن الجد ، ه — يعقب هذه الظواهر هرم الحضارة وذبولها ، د — ثم موتها . انها ، أي الحضارة ، تمر بعين الدائرة التي تمر بها حياة الانسان والحيوان من الولادة حتى لحظة الموت (٣١) .

سادسا : الرخاء الاقتصادي للمجتمع والمصر

تالت المدرسة الفكرية الفيزيوقراطية في فرنسا ان الارض (الزراعة) هبة الطبيعة السخية ، فالزراعة مصدر الثروة والقطاع المنتج الوحيد الذي

يخلق الناتج الصافي . بينما وصفوا القطاعات الاقتصادية الأخرى (الصناعة ، التجارة) عالة على الزراعة إذ إنها تستفيد وتحول ما تنتجه الزراعة السلي سلع . والدخل يتولد من الناتج الزراعي الصافي وينتقل في الجسم الاقتصادي الى طبقات أخرى ثم يؤول في النهاية الى المزارعين (٣٢) .

هل الرخاء أو الثروة هبة الطبيعة ؟ . هل هي شعور نفسي ؟ يجب ابن خلدون أن الرخاء ينبثق من جهود الافراد ويقوم على العمل المبذول بشكل تعاوني وجعاعي . وهذا يدور حول محور أساسي هو زيادة العمران ، أي الانطلاق من عالم متخلف الى آخر أكثر حضارة وتقدما وعمرانا . ماذا يجري في ضوء هذا التقدم من البداوة للاستقرارية ذات الطبيعة البسيطة والمتخلفة الى مرحلة أكثر تقدما ؟ . يرى ابن خلدون أنه انبثاق دنيا متحركة بكل نشاطاتها : مدن تنمو ، طرق جديدة تشق وتمتد ، صناعات تبدأ وتنتشر ، حاجات استهلاكية تتصاعد ، قوى العرض تواكب قوى الطلب ، التخصص ، النمو المتواتر حلزونيا .

بايجاز ، العمران اساس التحرك ولكن جهود الافراد ، زايذا التقنية المتوفرة والمتطورة بشكل مراحل ، هما عاملان متفاعلان أيضا ، هنالك علاقة عضوية بينهما وبين العوامل الأخرى بحيث يتخض تفاعل مشترك مؤثر ويتأثر ، وحصيلته هذا التفاعل هو الرخاء الاقتصادي وازدياد الثروة والتنمية .

كما انه لاحظ أن التصنيع وتقدمه يتطلب ارتفاع الطلب على السلع كمحرك ومنتشط ، ولكن الركيزة الأساسية هي ثروة البلد ، رؤوس الاموال الجاهزة ، مستوى التقدم التقني ، ثم مستوى العمران فيه . والصناعات ظلت طوال فصول ابن خلدون تحتل مكانتها كمعالم عالية للحضارة والتقدم في المجتمع . وهذه نظرة دقيقة تعطي الدليل على أصالة فكره (خاصة ولنتذكر أنه كتب في منتصف القرن الرابع عشر حول أسماء الكتاب المعاصرون بمراحل التطور الاقتصادي للمجتمعات) . ان الرخاء يقوم على مدى اتساع العمران والصناعات . ولهذا منع ابن خلدون الأخيرة أهمية قوية وفضلها على غيرها ، كما جاء في الباب الذي عالج فيه أوجه المعاش واصنافه ومذاهبه إذ يجعل للصناعات الأولوية فوق الزراعة عندما يصنفها كالآتي :

١ — الصناعات الضرورية وتشمل في رأيه الفلاحة ، البناء ، الخياطة ، التجارة الحياكة .

٢ — الصناعات الشريفة في الموضع وهي التوليد ، الكتابة ، الوراقة ، الغناء ، الطب .

٣ — يدعو ما تبقى بالصنائع التابعة والمهتنة في الغالب وفق غايات وطبائع ودواع الناس (٣٤) .

سابعاً : نظرية الريع

المح ابن خلدون الى نظرية الريع ولم يتوسع فيها كريكاردو وهنري جورج ويذكر دارسوه بأنه اشار في بحثه لاسعار المدن الى الريع التفاضلي ، والى الريع الزمني الناشيء عن اختلاف الظروف الاقتصادية بين فترتين زمنيتين مختلفتين . ويعتقد الدكتور شقير بأنه توصل الى نظرية الريع الريكاردية اذ شرح كيف أن استغلال الارض الاقل خصبا ثم غير الخصبة التي تتطلب استصلاحا ونفقات سيؤدي الى ارتفاع اسعار الناتج الزراعي فتدريعا على المالك . كما ان ابن خلدون اشار الى الريع العقاري الناجم عن التقدم الاقتصادي المؤدي الى استغلال عقارات غير مستعملة او مستعملة سابقا . واستنتج بأن الفرق بين المدفوع الجديد والمدفوع السابق هو منفعة العقار او الريع فقال « ان الريع العقاري ليس من سعي المالك واكتسابه ومجهوده بل نتيجة تقدم الظروف العمرانية » . وبهذا الصدد ، ويعدده بقرون ، كتب المفكر الاميركي هنري جورج حول المعنى نفسه (٣٣) .

ان صبب الاستثمارات في العقارات والضياح لن يكون دفعة واحدة وآتيا ، ذلك ان ابن خلدون يشير الى ان هذه الاستثمارات تمر بهراحل ولا تتم في عصر واحد . وبانتظام الاحوال ، تصبح الاستثمارات الجديدة ذات اهمية وتأخذ محلها دافعة بذلك تقيم الاعمال الجديدة الى الاعلى فيثري اصحابها .

ثامناً : نظرية التضخم / ارتفاع الاسعار

التضخم ، في ضوء تعريف مبسط ، هو زيادة القدرة الشرائية الانفاقية لدى المستهلكين الهارعين الى السوق (وهذا يشكل جانب طلب المستهلك) فيبتاعون ما هو متوفر فيها (وهذا هو جانب العرض) ويرغبون في المزيد لتوفر الدخل الانفاقي فاذا لم تتوفر للسلع آتيا وفي الامد القصير فمعناه تصاعد الاسعار . فهل وضع ابن خلدون اصبعه على مشكلة ارتفاع الاسعار ، عدا ما ذكره عن الاحتكار الذي يخلقه المنتج والبائع بحجب السلع عن المشتريين الى وقت مناسب حين ترتفع الاسعار فيضخها في السوق ؟ .

الجواب : نعم . . فعل ذلك ولو بدون دقة التفصيلات المعاصرة . انه لمن المدهش حقا كيف وصف ببراعة اسباب التضخم في الامصار الكبيرة . انه يرى ان هذه الامصار المتميزة بكونها مدنا نامية ذات عمران متوسع وسكان ذوي دخول جيدة تتعرض لتضخم الاسعار لثلاثة اسباب كثفها كالتالي :

اولا : ما اسماه « بكثرة الحاجة لمكان الترف في مصر بكثرة عمرانها » اي زيادة

الميل للاستهلاك المنصب على السلع الترفية .
ثانيا : ما دعاه « اعتزاز أهل الاعمال لخدمتهم لسهولة المعاش في المدينة بكثرة
اقواتها » اي أن عوائد أو مردودات كل من المنشآت المنتجة والخدمية تكون
عالية المستوى .

ثالثا : ان « كثرة المترفين وكثرة حاجاتهم الى امتنان غيرهم والى استعمال
الصناع في مهنتهم فيبذلون في تلك الاعمال أكثر من قيمة اعمالهم مزاحمة ومنافسة
في الاستثثار بها فيعز العمال والصناع وأهل الحرف وتغلو اعمالهم » : اي أن
الطلب على الايدي العاملة بأنواعها يزيد مسببا ارتفاع ما يدفعه المتنافسون
اليها من أجور أو رواتب .

رابعا : يرى ابن خلدون ان فرض المكوس والمغارم بنسب عالية سيدخل في ثمن
السلع فتصبح اسعارها في الحواضر اعلى منها في البوادي .
خامسا : ترتفع الاسعار في ا — المرافق ، كالاجارات بالنسبة للعقارات
والدور ، ب — في المواسم أو الاوقات ، ج — في الاعمال عندما تتصاعد الكلف
بالنسبة اليها وكلها تنعكس على مستويات الاسعار (٣٥) .

هذا في الامصار الكبيرة ، ولكن ما هي عوامل تصاعد الاسعار في الامصار
الصغيرة والقليلة السكان ؟ . لقد عزاها صاحبنا الى قيام التجار والمنتجين
بحجب ما لديهم من سلع وتمسكهم بها ، فيندر وجودها في الاسواق مؤديا الى
ارتفاع اثمانها . وهذا هو الاحتكار الذي ندد به .

معنى ما مر من تحليل ابن خلدون وعى بوضوح دور الطلب الفعال في
الاقتصاد وعى ايضا كيف أن زيادة الدخل تؤدي الى زيادة في الطلب ، وبالتالي
استجابة قوى العرض ، ودور الاستجابة هذه (المرونة وان لم يسمها بالاسم
فالمرونة مصطلح اطلقه الفريد مارشال) . كما انه لاحظ ذبذبات الاسعار نتيجة
لتفاعل قوى العرض والطلب في السوق ، وكيف أن التباين في الدخول الفردية
والثروات الوطنية في الامصار ذو اثر حاسم في حجم التبادل التجاري داخليا
في مصر ، وخارجيا بين الامصار ، أو بين الاقاليم . ومعنى هذا ايضا ان ابن
خلدون ادرك دور السوق في تنظيم جهاز الاسعار ومقادير السلع وفقا لموجات
الطلب السائد في المرحلة . اتول هذا بنوع من التحفظ اذ لا يمكن القول بدقة
انه اتجز وضع « نظرية السوق » و « قوى العرض والطلب » بالمعنى العلمي
الدقيق الفصل الذي كتب فيه آدم سميث في ثروة الامم فالفارق كبير بين ملاحظات
تصيرة كتبها ابن خلدون عن هذه الظواهر الاقتصادية ، وبين الدراسة العلمية
التي وضعها الاقتصادي سميث . ومع هذا فان ابن خلدون دل ، بكل وضوح ،
على بعد نظر في رؤيته لهذه القوى وكيف تعمل عملها في الاسواق التي تسودها

المنافسة التي أيدها ، وغاب فيها التحكم الحكومي الذي كان ضده ، وتميزت بالملكية الخاصة التي كان من المدافعين عنها .

تاسعا : الاقتصاد الحر / الملكية الخاصة

الدعوة الى الاقتصاد الحر (الليسيه مير) وعدم التدخل الحكومي في النشاطات الاقتصادية (الليسيه باس) جاءت بعد ابن خلدون بقرون بأفلام نخبة من الاقتصاديين الفيزيوقراطيين أو الطبيعيين في فرنسا ومن أشهرهم كيناي وترجو ، وبأفلام كوكبة من المع الاقتصاديين الكلاسيكيين في انكلترا من أمثال سمث وهيوم وريكاردو . الخ . ومع هذا ورغم ، ما نقرأ من تعجيد وإشارة الى هاتين المدرستين كرائدتين في هذه الدعوات فان ابن خلدون قد سبقهم في **المقدمة** في الحديث عن الاقتصاد الحر والمشروع الحر والمنافسة . ولن نتجنى على أساطين وإساذة الاقتصاد من هؤلاء اذا قلنا انه واضع أسس الاقتصاد الحر ، فقد عالج الموضوع في الفصل الثالث من كتابه **المقدمة** (٣٦) . فما هو التبرير الذي يقدمه ؟ .

يرى أن الاتفاق العام اذا نما فوق المستوى المحدد له فمعناه أن الدولة ستكون بحاجة الى مزيد من الاموال ، مما يدفعها الى فرض الضرائب (الجباية) وتوزيعها ورفع نسبها . ويرى أن زيادة النسب الضريبية على الاعمال التجارية والانتاجية والعاملين في القطاع الخاص سيدخل على الدولة يوازي حجما أو يزيد على حجم الدخل المتولد من قيام الدولة بنفسها بالعمليات الانتاجية والتجارية والزراعية ، ولهذا فهي سبيل ايسر وأكثر مردودا . ولكنه يعتقد أيضا أن الدولة تدخل ميدان الاعمال الذي كان مقتصر على الأفراد (نسبية القطاع الخاص) كالاعمال الزراعية والتجارة فتجني بذلك الارباح منافسة هؤلاء . وهذه بهجومها اتجاهات مرغوة من قبل ابن خلدون ويقف ضدها للأسباب التي يقدمها كالتالي :

١ — أن « المنافسة » بين التجار والمنتجين اجدى نفعا . فهي تضمن حسن توزيع السلع بين المستهلكين ، فكل فرد يحصل على حاجته . وواضح هنا افتراض ابن خلدون لمساواة أو تقارب مستويات الدخل ، وهو افتراض غير منطقي .

٢ — ان المنافسة في السوق وبين رؤوس الاموال في شتى المجالات مبدا ضروري . والمقصود هنا ليس المنافسة الطليقة اللامشروطة دونها حدود ومؤثرات كابحة ، بل تلك المنافسة التي يدعوها « شريفة » بناء لا ترمي الى الضرر بالآخرين ، تلك التي تنأى عن الكيد أو تعتمد الايذاء ، تلك التي لا تهدف الى اخراج المنافس من السوق بشتى الطرق ، تلك التي تعمل في حدود

التعاليم والنواحي التي حددها الدين الاسلامي (٣٧) . وبالمطبع فان تطبيق هذه الشرائط على المنافسة واخضاعها لها ليس ممكنا ، فالمنافسة كانت متولدة وضاربة وابعد من كلمة « شريفة » التي ارادها لها ابن خلدون .

٣ - في تقويم ابن خلدون ، أن الدولة متى ما تدخلت في النشاط الاقتصادي فليس ثمة حدود تقف عندها . فالتدخل سلسلة متداخلة يدفع بعضها بعضا ويتطلب المزيد من التدخل . ويضرب مثلا فيقول بأن الدولة لا تكفي بالدخول في ميدان الاعمال ذاتها بل تمتد الى الضغط على الاسواق ، تحديد الاسعار ، اجبار الافراد على الشراء ، بينا تحصل على السلع بثمن بخس . ان تحبذ ابن خلدون لابتعاد الدولة عن القيام بأنشطة اقتصادية كان ضمن الحدود التي يكف فيها اصحاب الاعمال عن الاستلاب ، والبقاء على صعيد المنافسة الشريفة . ونحن نعلم ، كما يعلم هو بصفته فقيها ايضا ، أن الاسلام قد نهى عن الظلم والاحتكار والحكومة الفاشية . ان الفردية اذا تعدت حدودها فقد اضررت بالصالح العام واضرت بالمستهلكين وجمهرة العاملين التي تعمل لها . وهذا الشيخ محمد عبده قد افق بأن روح الاسلام ضد الفلسفة الفردية التي يقوم عليها النظام الرأسمالي المعاصر ، وان روح هذا الدين كما كتب ، توجب على الحكومة التدخل في الشؤون الاقتصادية لصالح جماهير المحكومين سواء باقامة الصناعات أو ادارتها ، ام بتحديد اسعار السلع التجارية ، أم بانصاف العمال عن طريق زيادة أجورهم أو بتقليل ساعات عملهم أو بالامرين معا (٣٨) . فالدعوة الخلدونية اذن هي ضمن اطار محدود ومرسوم .

عاشرا : قضية الموقف من الاحتكار

ان ما تقدم يثير السؤال حول الموقف من الاحتكار ، وبالتالي العودة الى مقدمة ابن خلدون للوقوف على جوابه . فنجد انه رغم وقوفه الى جانب المنافسة السوقية الشريفة فانه وقف خصبا عنيفا ضد سياسات الاحتكار التي نهجها اصحاب الاعمال والتجار وضد طبقة منتفعة من المحتكرين اذ ندد بهم وخاصة أولئك الذين يعزفون عن عرض « الاقوات » و « الزرع » انتظار لما اسماه « اوقات الغلاء » فيفرضون اسعارا عالية مستغلين المستهلكين وجلهم من ذوي الدخول الدنيا . وكان التدبير العنيف بحتكري الاقوات قائما على تقسيمه لاولويات السلع الاستهلاكية حسب اهميتها للجماعات اذ وضعها وفق الترتيب التالي :

١ - سلع الاقوات أو الناتج الزراعي الذي تعتمد عليه حياة الانسان .

ب - سلع ضرورية .

ج - سلع ترفيه او كمالية تقع في متناول الانساق الاستهلاكي لعلية القوم

واغنيائهم (٣٩) .

وعليه فانه وان أبدى تناسها نسبيا بصدد السلع الكمالية ولكنه لم يرحم
محتكري الاتوات والسلع الضرورية . والقرآن ، والنبي (صلم) ، والاسلام
قد نهى عن الاحتكار اذ رأى في المحتكرين فئة تتضار بمصالحها مع مصالح
المجتمع ، ولهذا اجاز الشرع معاقبة المحتكر بمصادرة امواله .

٣ - خاتمة :

ان دراسة جدية لمقدمة ابن خلدون تكشف دونها شك أنه موسوعي بحق
وانه باحث لو وضعناه في معايير عصرنا لكان مختصا في عدد من العلوم
والاخصاصات . لقد مضت اكثر من ستة قرون على كتاب **المقدمة** المعروفة
باسم : مقدمة ابن خلدون . ولكنها تثير الى هذا اليوم النقاش الطويل
واعجاب الكثيرين ممن درسوها ، ونقمة البعض ممن لم يبتغوا اعطاء هذا
الرجل مكانته العلمية الصحيحة ، كما فعل استاذنا الدكتور طه حسين
رحمه الله (٤٠) .

لا يمكنني القول وأنا اقرأ ابن خلدون بلذة ، واتابع عددا من البحوث التي
كتبت عنه ، بأنه مجرد أحد الكتاب العرب السلف الذين احترم . لقد كان أكثر
من ذلك : رجل علم ، وباحثا ، وسياسيا ، واداريا ، والمهم أنه ريادي ، وفي
الطليعة الريادية المتفوقة جدا . لقد كان ابن خلدون عقلية متميزة وصفها
ساطع الحصري « بشدة التشوف ، ودقة الملاحظة ، ونزعة البحث والتعميم ،
وقدرة الاستقرار ، والبعد عن التجريد واكثره من التشبيهات المادية والامثلة
الحسية » .

وهذا المؤرخ الانكليزي الراحل ارنولد توينبي يكتب في تقويم ابن خلدون
واعماله اذ رأى فيه عبقريا محترما ، وان كتاباته « تدل على سعة النظر ،
وعمق البحث وقوة التفكير » كما أنه « أدرك وتصور وانشأ فلسفة للتاريخ هي
بلا شك اعظم عمل من نوعه خلقه أي عقل في أي زمن ومكان » (٤١) .

يجب اتاكيد هنا على ان عصر ابن خلدون واكب ظاهرتين هما انحلال العالم
الاسلامي وتزق دوله وافول شمس حضارته من جهة ، ثم انبثاق النهضة
الاوربية والتحول الاجتماعي / الاقتصادي / العلمي فيها بعد ركود طويل من
جهة أخرى . كما ان الاوربيين نسفوا الجسور الفكرية والعلمية التي ربطتهم
بالفكر العربي في تلك الفترة . ولهذا رغم شهرة مقدمة ابن خلدون فلم يسمع
بها ولم يقرأها ولم تترجم انذاك . وقيل ان من اطلع عليها قللة لا تزيد عن عدد
اصابع اليد . ولهذا فلم يكتشف ابن خلدون في أوربا الا بعد قرون .

ومن هذا العرض ، في الصفحات الماضية ، فاني أرى ابن خلدون واحداً من
الأوائل في دنيا الفكر الاقتصادي في عدد من النظريات الاقتصادية التي لم
توضع على صعيد التحليل والبحث ، بل اشتقت من واقع الحياة . ولهذا وبكل
مخز أرحب وأمخر بابن خلدون عضو شرف في نادي الاقتصاديين .

الحواشي

١ — نشرة سيمون وشيستر (نيويورك ، ١٩٥٣) وترجمة د. راشد البراوي
(بيروت ، ١٩٦٣) . انظر المقدمة / ف١ / صص ١٥ — ٤٣ .

٢ — عالـج المؤلف في كتابه **قادة الفكر الاقتصادي** الاقتصاديين حسب الترتيب:
آدم سميث ، توماس روبرت مالتس ، ديفد ريكاردو ، الاشتراكيون الخياليون ،
كارل ماركس ، أجورث ، باستيا ، هنري جورج ، هوبس ، الفريد مارشال ،
جون مينارد كينز ، ثورستين فيلن .

٣ — في رأي هيلبرونر ان انشاق نظام السوق هو البذرة التي نمت وتفتح عنها
علم الاقتصاد ، وبالتالي ظهور اقتصاديين طوروا هذا العلم والفكر الاقتصادي
كما أن عصور ما قبل آدم سميث قد خفلت بوجود (علم الاخلاق) و (علم
السياسة) لتفسير وتقليل طبيعة العلاقة القائمة بين السادة الأدنى درجة
والأعلى درجة منهم من جهة ، وبين هؤلاء كمجموعة وبين الملوك من جهة أخرى
كذلك هناك الصراع بين الكنيسة وبين الميول الفاسدة لدى التجار . وهكذا
سادت قوانين الاقطاع ، والكنيسة ، والعادات ، لتحكم الافراد في تلك
المجتمعات وتسرع دفة الاقتصاد ، ولم يعد ، في رأيه ، ثمة سبب بروز
اقتصاديين كشريحة مهنية متميزة .

٤ — روجيه جارودي « اثر الحضارة العربية على الثقافة العالمية » مجلة
الطلعة ، القاهرة ، يناير ١٩٧٠ .

٥ — د. محمد شوقي الفنجري « الاقتصاد ولماذا أحجم المسلمون عن
تدريسه » **مجلة العربي** ، الكويت ، تموز ١٩٧٢ ، ص ٦٥ .

٦ — د. محمد حلمي مراد « أبو الاقتصاد ابن خلدون » في كتاب **أعمال
مهرجان ابن خلدون** (القاهرة : ١٩٦٢) ص ٣٠٨ .

٧ — د. محمد يوسف موسى ، **الناحية الاجتماعية والسياسية في فلسفة ابن
سينا** (القاهرة : ١٩٥٢) ، ص ١٧ — ١٨ .

٨ — انظر جون مينارد كينز ، **النظرية العامة في العمالة ، النقود ، والفائدة**
(لندن : ١٩٣٦) باللغة الانكليزية ، ومعظم كتابات الكينزيين مثل الفن هانس

وصالحسون ... الخ .

٩ - د. لبیب شقیر ، **تاریخ الفكر الاقتصادي** (القاهرة : بلا تاریخ) ، ص ٩٠-٩١ .

١٠ - **المصدر السابق** ، ص ٩٥ .

١١ - يذكر الاستاذ ساطع الحمري في كتابه **دراسات عن مقیمة ابن خلدون** (القاهرة : ١٩٦١) ص ٢ ان ما نشر عن ابن خلدون باللغة العربية قبل مقارنته الى ما نشر في اللغات الاخرى ، ولا سيما الاوربية ، وان هناك دراسات غير قليلة وهي قيمة لا تزال غير منقولة الى العربية ، ومنها جيدة باقلام بعض الشبان العرب ايضا ظلت خارجة عن نطاق المطبوعات العربية الى الان .
انظر ص ٦٣٩ - ٦٤٢ في المصدر حول ما نشر عن ابن خلدون في العربية ولغات أخرى وعناوين اطروحات الدكتوراه عنه لغاية عام ١٩٦١ .

١٢ - افرد ابن خلدون ١٠ فصول من الباب الثالث ، ٦ فصول من الباب الرابع ، ٣٣ فصلا من الباب الخامس لامور جبة ، منها الكسب ، والمعاش ، والصنائع ، والجباية ، والتجارة ، والنقود ، والسكان ، وتقسيم العمل ، والمنافسة والاحتكار ، والملكية الخاصة ، الخ . وكان رياديا في عدد منها نسبى بذلك علماء الاقتصاد الفيزيوقراطيين والكلاسيكيين ولو دونها اسباب .
للتفاصيل انظر الحمري ، **المصدر السابق** ، ص ٥٣٢ - ٥٤٢ ، **والمقدمة** .

١٣ - **المقدمة** ، ص ١٦٨ ، ٢٩٤ .

١٤ - هيلبرونر ، **مصدر سابق** ، ص ١٦٣ .

١٥ - الحمري ، **مصدر سابق** ، ص ٢١٠ . انظر د. محمود محمد الحبيب « الاقتصاد الماركسي ، خلفية الفكر النظرية » مجلة **الثقافة** (بغداد : شباط ١٩٧٣) .

١٦ - الحمري ، **المصدر السابق** ، ص ٢٠٩ .

١٧ - روجيه جارودي ، **المصدر ذاته** .

١٨ - هلل مؤرخو الفكر الاقتصادي لادم سمث لانه ابدى الفكرة نفسها في كتابه **ثروة الامم** (١٧٧٦) . ونهل نحن بان ابن خلدون قال بها في منتصف القرن الرابع عشر .

١٩ - كما جاء في د. أحمد النجار ، **المدخل الى النظرية الاقتصادية في المنهج الاسلامي** (بيروت : ١٩٧٣) ، ص ٢٨ .

- ٢٠ — انظر الحمري ، المصدر السابق ، ص ٥٣٦ .
- ٢١ — المقدمة : ص ٣٩٩ — ٤٠٠ .
- ٢٢ — في هذه السليبات انظر المقدمة : ص ١٤٩ — ١٥٢ . كذلك ص ٣٦ ، ٣٥٨—٣٥٩ .
- ٢٣ — انظر بحث الدكتور علي عبد الواحد وافي « ابن خلدون اول مؤسس لعلم الاجتماع » في كتابه اعمال مهرجان ابن خلدون ، ص ٧٦ ، وانظر لببيب شقير المصدر السابق ، ص ٩٨—٩٩ .
- ٢٤ — انظر بحث الدكتور محمد بدوي « المرفولوجيا الاجتماعية » ، اصولها المنهجية عند ابن خلدون « المصدر السابق ، ص ١٩٥—١٩٦ . وكذلك انظر المقدمة ، ف ٨ .
- ٢٥ — ابن خلدون : المقدمة ، ف ٢١ .
- ٢٦ — محمد بدوي : المصدر السابق ، ص ١٩٦ .
- ٢٧ — يذهب الدكتور كز ، دنلوب ، هاربسون ومايرز في دراستهم الصناعية والرجل الصناعي (مطبعة جامعة هارفرد ما سوجوستس ، ١٩٦٠) الى الاستنتاج بان الصناعية الحديثة لها حضارتها وشرائطها الخاصة الملزمة التي تقصر الافراد على التوضع والتناغم والتناظم لمتطلباتها ، فهي حضارة جديدة بكل معنى الكلمة . انظر عرض الكتاب د. محمود محمد الحبيب ، مجلة العلوم الاجتماعية (جامعة الكويت — اكتوبر ١٩٧٦) ص ٩٩ — ١١٨ .
- ٢٨ — المقدمة ، ص ٣٦٧ .
- ٢٩ — المقدمة ، ص ٣٦٧—٣٦٨ .
- ٣٠ — المقدمة ، ص ٤٠٠—٤٠١ .
- ٣١ — انظر المقدمة : ص ١٧٠ — ١٧٢ .
- ٣٢ — هذه اراء اعرابوا عنها وتمثلت في كتاب الطبيب الاقتصادي كيناي الموسوم الجدول الاقتصادي (١٧٥٨) .
- ٣٣ — في كتابه التقدم والفقير (١٨٧٩) . انظر مقدمة ابن خلدون : ص ٣٦٧ .
- ٣٤ — المقدمة : ص ٤٠٥ .
- ٣٥ — المقدمة : ص ٣٦٢ — ٣٦٥ .

- ٣٦ — المقدمة ، ص ٢٦٦ — ٢٦٧ .
- ٣٧ — في هذه النقطة أنظر الدكتور محمد عبد الله العربي ، في الاقتصاد الإسلامي والاقتصاد المعاصر (مجمع البحوث الإسلامية / المؤتمر الثالث) ص ٢٠٩ .
- ٣٨ — أنظر محمد عبده ، الأعمال الكاملة — الكتابات السياسية (بيروت ١٩٧٢) الجزء الاول ، تحقيق محمد عبارة ، ص ١٢٧ .
- ٣٩ — الصفحات ٣٦٢ — ٣٦٥ من مقدمته تفصل هذا الشيء .
- ٤٠ — أنظر طه حسين ، فلسفة ابن خلدون الاجتماعية (اطروحة الدكتوراه / فرنسا ١٩١٨) ترجمها عبد الله عنان (القاهرة ١٩٢٦) .
- ٤١ — كما اقتبسها الحصري ، مصدر سابق ، ص ٢٩٠ و ٢٥٩ .

نموذج نظري لأسلوب تخطيط الكفاءات الإدارية في الكويت د. علي السلمي *

مقدمة :

تعتبر التنمية الاقتصادية والاجتماعية من اهم الاهداف التي تسعى الى تحقيقها كثير من الدول في عالمنا المعاصر . ويمكن تركيز معنى التنمية في محاولات احداث تغيرات ايجابية مستمرة ومتراكمة في الهياكل الاقتصادية والاجتماعية تسمح بغرض افضل لتطور الانتاج ورفع كفاءته من ناحية ، وتقود الى انماط متطورة من السلوك الاجتماعي من ناحية أخرى ، بحيث تتكامل تلك التغيرات وتتبلور في مستويات أعلى من الانتاجية والدخل والرفاهة الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية .

وتمثل عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية في الكويت تحديا من نوع خاص . فالكويت باعتبارها من الدول النفطية تحقق دخلا عاليا اتاح لها تحقيق مستوى متقدم من الرفاهية الاقتصادية والاجتماعية للمواطنين بها والوافدين اليها . وبالتالي فليست الغاية المستهدفة من الانهاء هي زيادة الدخل بقدر ما هي تنويع مصادره لتقليل الاعتماد على النفط كمصدر رئيسي ، ولضمان بقاء مستوى الرفاهة عند حده الحالي على الاقل ومنعه من التدهور حال نضوب الثروة النفطية .

وعلى الرغم ممايتوافر للكويت الان من عائدات نفطية متصاعدة (١) وماتراكم لديها من تكوين رأسمالي يمكن استثماره في مشروعات التنمية ، الا ان نقص القوة العاملة وعدم استقرارها يعتبر من اهم معوقات حركة الانهاء في الكويت . وتعتبر الكفاءات الادارية من بين النوعيات النادرة والتي ستزداد اهميتها وخطورة ندرتها بازدياد معدل التقدم في الاسراع بمشروعات الانهاء .

ويستهدف بحثنا الحالي دراسة مشكلة التخطيط لتوفير الكفاءات الادارية اللازمة لمشروعات التنمية ومتطلباتها. لذلك نطرق الموضوعات المتعلقة بطبيعة

* استاذ ادارة الامال بكلية التجارة في جامعة الكويت .

الدور المؤثر للكفاءات الادارية في مشروعات التنمية ، ثم تحليل متطلبات التنمية من الكفاءات الادارية ومقارنة ما هو متاح منها بالكويت . ومن ثم نتطرق الى تصميم اسلوب لتخطيط الكفاءات الادارية ومصادر تنميتها بما يتوافق وتلك المتطلبات .

اولا : دور الكفاءات الادارية في عملية التنمية

يتجه الفكر الاداري والاقتصادي المعاصر الى اعتبار التنمية الاقتصادية والاجتماعية عملية شاملة ومتكاملة تستهدف احداث تغييرات اساسية في الهيكل الاقتصادي والاجتماعي للدولة النامية وصولا الى تحقيق مستويات متصاعدة من الدخل والانتاج ، ومن ثم الرفاه العام لمختلف فئات المواطنين . وفي اطار هذا التحديد لمعنى التنمية الاقتصادية والاجتماعية تتضح بعض الحقائق الهامة التي تسهم في بيان اهمية الدور الحيوي الذي تقوم به الكفاءات الادارية في عملية التنمية . واهم هذه الحقائق ما يلي :

١ — ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية في معناها الحقيقي هي نشاط متصل ومتدفق يهدف الى انتاج تراكمات متزايدة من الانجازات المادية والسلوكية يمكن للمجتمع النامي باستغلالها ان يتخلص من قيود ومعوقات التخلف ، وينطلق الى مراحل النمو والتقدم . وبذلك فان التنمية ليست عددا من المشروعات المنفصلة غير ذات العلاقة او الارتباط ولكنها مجموعة من الانشطة المتداخلة والمتفاعلة التي تحتاج الى تخطيط دقيق ومتوازن وقيادة على درجة عالية من الكفاءة .

٢ — ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية هي صورة من صور التغيير المخطط الذي يرمي الى تحويل اوضاع اقتصادية واجتماعية سائدة الى اوضاع اخرى اكثر تناسبا مع متطلبات توفير مستويات الانتاج والاستهلاك المستهدفة . وبذلك فان عمليات التغيير المخطط تشمل في العادة مجالات رئيسية اهمها :

١ — هيكل الاقتصاد القومي من حيث توزيع مكوناته بين قطاعات النشاط الانتاجي الاساسية (صناعات تحويلية ، صناعات استخراجية ، زراعة ، صيد ، تجارة وخدمات مختلفة) .

ب — هيكل الانتاج القومي من حيث توزيعه بين المجموعات السلعية الرئيسية (سلع استهلاكية ، سلع وسيطة ، سلع انتاجية) .

ج — حجم الطاقات الانتاجية المتاحة ، وتنتج جهود التنمية عادة نحو تحقيق زيادات مطلقة في الطاقات المتاحة من خلال الاضافات الجديدة من ناحية ، ومن خلال تحسين استغلال الطاقات المتاحة فعلا من ناحية اخرى .

د - اساليب وطرق الانتاج في قطاعات الاقتصاد المختلفة . وتتجه عملية التنمية عادة الى تحديث تلك الاساليب وتطويرها بحيث تعكس نتائج وانجازات التكنولوجيا المعاصرة .

هـ - اساليب واثباط الادارة والتنظيم في مؤسسات الانتاج والخدمات . وتتطور جهود التنمية في هذا المجال في محاولات تحديث الادارة وتطويرها ورفع كفاءة الوظائف الادارية والقائمين عليها .

و - علاقات العمل وشروط واوضاع وظروف الاستخدام . وتحاول خطط التنمية عادة اتاحة افضل الظروف الملائمة للامانة للاستفادة الى اقصى حد من الاستثمارات في تنمية العنصر البشري ، وتخفيض الفاقد والضائع فيه الى ادنى حد ممكن .

ز - انماط العلاقات الاجتماعية واشكال السلوك الاجتماعي . والهدف هنا تحويل المجتمع الى مجموعة متفاعلة ومتكاملة من الكيانات الفاعلة ، وتخليص المجتمع من التناقضات والصراعات بين فئاته الناتجة عن اختلال علاقات الانتاج وعدم تعادل الانصب من الناتج القومي وتباين الفرص المتاحة لافراد الفئات المختلفة في شتى مجالات الحياة .

ح - انماط التفكير الاجتماعي والقيم والمعتقدات السائدة في المجتمع . وهدف عملية التنمية هنا هو اعادة صياغة المفاهيم والقيم السائدة بحيث تنبع وتتوي مجموعة منها تحاكي الحركة والتقدم وتقبل بالتغيير وتفضل الجديد وتتخلى عن التمسك بالقديم . كل ذلك من اجل توفير مناخ اجتماعي يسهم في دفع حركة الانتاج والعمل بحيث تتحرر من المعوقات الحضارية والثقافية والاجتماعية غير المتوافقة مع متطلبات التنمية المتصاعدة .

ط - انماط العلاقات بين مؤسسات الانتاج والخدمات العامة والخاصة من جانب ، وبين سلطة الدولة من جانب آخر . وهدف عملية التنمية هنا هو تحقيق درجة عالية من التحرر والاستقلالية لوحدات الانتاج والخدمات بما يسمح لها بالانطلاق لتفريع مستويات الكفاءة الانتاجية وتعظيم الناتج القومي في الوقت نفسه تستهدف عملية التنمية ايجاد قدر كاف من توجيه الدولة للاقتصاد القومي وسيطرتها على الاتجاهات الرئيسية والمطلقات الاساسية للانشطة الاقتصادية في المجتمع .

ولكي تتفق جهود التنمية مع منطق التغيير المخطط لا بد وان يتحدد بالنسبة لكل من المجالات السابقة امور ثلاثة هي : المستوى السائد ، المستوى المستهدف ، واسلوب تحقيق التحول من المستوى السائد الى المستوى المستهدف . وتشير هذه الحقيقة بصفة قاطعة الى حتمية التخطيط والدراسة

في تصميم وتنفيذ محاولات التنمية .

٣ — ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية اذ تستهدف احداث تغييرات جذرية في التركيب الاقتصادي والاجتماعي انما تتعامل في ظروف متغيرة وغير مستقرة . كما ان جهود التنمية تتأثر بتفاعل العديد من المتغيرات المحلية والخارجية والتي تعكس آثارها السالبة احيانا والموجبة احيانا اخرى على مسيرة التنمية وفعاليتها . وبذلك ، فان الاهداف المحددة للتنمية قد لا تتحقق جميعا بالمستويات المخططة نفسها . من ناحية اخرى ، فان هناك ثمة احتمالات بتحقيق نتائج اخرى غير مرغوبة ولم تكن ضمن النتائج المخططة . ومثل هذه النتائج غير المرغوبة تنعكس سلبا على نشاطات التنمية وتعمق انطلاقتها ، وقد تؤدي في بعض الاحيان الى افشالها تماما . ومن اهم هذه النتائج السالبة حالات النضج الشديد التي تصاحب الفترات الاولى في تنفيذ مخططات التنمية الشاملة والتغيرات المفاجئة التي تحدث في معدلات وانماط توزيع الثروة والدخول بين فئات المجتمع المختلفة بحسب درجة ارتباط كل بعملية التنمية وشيوع انماط من السلوك الاستهلاكي والعلاقات الاجتماعية الضارة باهداف التنمية ومتطلباتها .

٤ — ان التنمية الاقتصادية والاجتماعية عملية ذات تكلفة للمجتمع تتمثل في الاشباع والفوائد العاجلة التي يضحي بها الافراد والجماعات من اجل الادخار والاستثمار في مشروعات الانماء . ومن ثم فان اتخاذ قرارات الانباء تتطلب حرصا شديدا في استعراض وتحليل كل البدائل المتاحة والممكنة للعمل الاتمائي واختيار تلك البدائل التي تحقق اقصى عائد اقتصادي واجتماعي ممكن . وعلى ذلك فان تخطيط التنمية الاقتصادية والاجتماعية يعتمد في الاساس على دقة الدراسات ووفرة المعلومات عن الازمات والعلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة ، وسلامة دراسات الجدوى للمشروعات الانمائية ، ووضوح المعايير وعلمانية الاساليب المستخدمة في المقارنات والمفاضلة بين تلك المشروعات . ان عملية التنمية هي بالدرجة الاولى عملية اتخاذ قرارات ادارية واقتصادية واجتماعية على اساس رشيدة وموضوعية . ومما يزيد في اهمية هذه الحقيقة ، ان تكلفة الخطا في قرارات الانباء تكون عادة باهظة . كما ان اصلاح الاخطاء الانمائية قد لا يتحقق الا بتكلفة وتضحيات يتحملها الاقتصاد القومي لسنوات طويلة ، وقد لا يتحقق هذا اصلاح ابدا .

٥ — ان التنمية عملية مستقبلية بمعنى انها تتجه الى المستقبل وتستغرق وقتا طويلا حتى تظهر آثارها الايجابية المرغوبة . كذلك ، فالتنمية لكي يتحقق عنها تلك الآثار يجب ان تكون متوازنة ومتناسقة فتمت مشروعات الانماء بشكل

متبادل يتوافق ومنطق المدخلات والمخرجات بين قطاعات الاقتصاد القومي المختلفة . فانشاء مشروعات هندسية ، مثلا ، يتطلب اعداد كوادر من المهندسين والمختصين قبل وقت كاف . كذلك ، فان انتاج البيوت الجاهزة يتطلب التنسيق مع صناعات مواد البناء والاثاث وغيرها من التجهيزات . ومن خلاصة تلك الحقائق السابقة تتضح الطبيعة العملية والموضوعية لعملية التنمية ، كما تبين درجة الصعوبة والتعقد في تنفيذها حيث تتعامل مع متغيرات متداخلة ومتشابكة وغير مستقرة . لذلك ، فان قيادة حركة التنمية وتخطيط مسارها ومتابعة تقدمها تعتبر جميعا من الشروط الرئيسية لنجاحها وفعاليتها . ومن ثم فان عنصر الادارة يمثل ركنا اساسيا في عملية التنمية وعاملا حاسما في تحديد كفاءتها . ان الادارة العلمية لعملية التنمية مطلوبة على مستويات ثلاث :

ا - ادارة التنمية على المستوى القومي . وتختص بهذا اجهزة التخطيط والبحوث على مستوى الدولة ، كما تشارك فيه اجهزة الحكومة المختلفة بدرجات متباينة .

ب - ادارة التنمية على المستوى القطاعي او المحلي . وتختص بهذا النشاط الوزارات والمؤسسات القيادية النوعية التخصص (وزارة الصناعة ، وزارة التجارة ، وزارة النفط ... وكذلك المحافظات والمجالس البلدية وما شابه ذلك من تنظيمات متخصصة) .

ج - ادارة التنمية على مستوى المشروع . وهو ما تختص به مجالس الادارات والهيئات الادارية المسؤولة بالشركات والهيئات والمؤسسات الانتاجية ومرافق الخدمات .

ان الادارة على اي من المستويات السابقة هي العنصر المحرك لانشطة الانماء . وهي كذلك القوة الحقيقية الدافعة لحركة الانتاج والانجاز بما لها من قدرات على التخطيط والتنظيم والمتابعة . ان مجرد توافر عناصر الانتاج التقليدية ليس كافيا لبدء مسيرة النمو ، بل لا بد من توفر الادارة الديناميكية القادرة على تجميع عناصر الانتاج هذه وتوجيه استخدامها نحو مجالات الانتاج والاستثمار المحققة لاهداف التنمية الشاملة .

ان البحث الحالي يركز على فرض رئيسي هو ضرورة وحتمية التنمية الادارية كشرط لازم لتهيئة الظروف المناسبة لبدء حركة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . كما ان البحث يعكس اقتناعا علميا بضرورة ان تشمل جهود التنمية الادارية كافة مرافق ومجالات الانتاج والخدمات ولا تقتصر فقط على المشروعات الجديدة الواردة في خطة التنمية . وفي ضوء ما سبق ، فان الكفاءات الادارية

اللازمة لمواجهة الخطة الانمائية في الكويت تشمل في تصورنا القطاعات الاساسية الاتية : القطاع الحكومي ، القطاع الاقتصادي المشترك ، القطاع الاقتصادي العام ، القطاع الاقتصادي الخاص ، ومرافق واجهزة الخدمات المحلية .

ان جهد تخطيط وتنمية الكفاءات الادارية لمواجهة متطلبات خطة التنمية في الكويت يجب ان يتجه الى تلك القطاعات جميعا وبدرجات متناسبة حتى يمكن توفير افضل الظروف لتنمية شاملة ومتوازنة .

نقيا : تحليل المتطلبات الادارية لعملية التنمية

تبدو المتطلبات الادارية لعملية التنمية في مراحل ثلاثة رئيسية هي : الدراسة والتخطيط للتنمية ، تنفيذ مشروعات خطة التنمية ، ومتابعة وتقييم انجازات خطة التنمية . واذا اتخذنا مستويات ادارة التنمية الثلاث اساسا للبحث ، يمكن ان تحدد بصورة تقريبية اهم متطلباتها الادارية كما يلي :

١ - ادارة التنمية على المستوى القومي :

تتركز في هذا المستوى أنشطة هامة تتعلق بدراسة وتحليل الاوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية العامة السائدة ، واكتشاف المشكلات والمعوقات الاقتصادية والاجتماعية التي تصنع حالة ما قبل النمو ، وحصص الموارد والطاقات المتاحة والمستغلة ، ثم تحديد الاهداف الانمائية ورسم الخطط والبرامج المحققة لها ومتابعة تنفيذها وتقييم انجازاتها . ويصور الجدول رقم (١) التالي حمرا باهم أنشطة ادارة التنمية على المستوى القومي ومتطلباتها من الخبرات والكفاءات الادارية مع ملاحظة ان اداء هذه الأنشطة سيتطلب بالضرورة خبرات وكفاءات فنية متخصصة اخرى تعمل جنبا الى جنب مع الكفاءات الادارية ولكن حصرها وتحديدتها يخرج عن نطاق اهتمام بحثنا الحالي :

جدول رقم (١)
أنشطة إدارة التنمية على المستوى القومي ومتطلباتها
الإدارية

رقم مسلسل	الأنشطة الإنمائية	الكفاءات الإدارية اللازمة
١	حصر واحصاء الموارد :	
١/١	حصر واحصاء الموارد والطاقت المتاحة	• كفاءات في إدارة العمليات الإحصائية
٢/١	حصر واحصاء الموارد والطاقت المستغلة	• نظم المعلومات والحاسبات الالكترونية
٣/١	حصر واحصاء الموارد والطاقت العاطلة	
٢	دراسة وتحليل الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية	
	السائدة :	
١/٢	دراسة وتحليل مستويات ونفقات المعيشة	• كفاءات في إدارة عمليات البحوث
٢/٢	دراسة وتحليل مستوى الخدمة الصحية	• والاستقصاءات والدراسات التسويقية
٣/٢	دراسة وتحليل مستوى الخدمة التعليمية	• والاقتصادية والاجتماعية
٤/٢	دراسة وتحليل مستويات المرافق العامة	
٥/٢	دراسة وتحليل هيكل الاقتصاد القومي	
٦/٢	دراسة وتحليل هيكل الانتاج القومي	
٧/٢	دراسة وتحليل هيكل توزيع الثروة والدخول	
٨/٢	دراسة وتحليل انماط العلاقات الاجتماعية	• كفاءات في التحليل السلوكي
	واشكال السلوك الاجتماعي	• والدراسات الاجتماعية
٩/٢	دراسة وتحليل القيم والمعتقدات الاجتماعية	
١٠/٢	دراسة وتحليل الخصائص السياسية والقانونية للمجتمع	
١١/٢	تقييم المستوى العام للتقدم (النخلف) الاقتصادي والاجتماعي للدولة	
٣	التنبؤ بالأوضاع الاقتصادية والاجتماعية :	
١/٣	التنبؤ بمستوى الدخل القومي	• كفاءات في الاقتصاد القياسي
٢/٣	التنبؤ باحتياجات الانتاج القومي	
٣/٣	التنبؤ بحجم السكان	• كفاءات في التنبؤ والتقدير الإحصائي
٤/٣	التنبؤ باحتياجات الاستهلاك والإدخار والاستثمار	
٥/٣	التنبؤ بحجم القوى العاملة	• كفاءات في تخطيط القوى العاملة

٥/٣	التنبؤ باتجاهات وحركة الاقتصاد العالمي	• كمادات في الاقتصاد الدولي والتجارة الدولية
٦/٣	التنبؤ بالتغيرات الاجتماعية	• كمادات في التحليل الاجتماعي
٤	تحديد الاحتياجات القومية	
٥	تحديد اهداف خطة التنمية	• كمادات في التخطيط
٦	تنمية افكار ومشروعات الانتهاء	
٧	دراسة المشروعات وتقييم جدواها	• كمادات في دراسات الجدوى وتقييم المشروعات
٨	دراسة وتقييم طرق تمويل خطة التنمية	• كمادات في التمويل والاستثمار
٩	المفاضلة بين المشروعات البديلة	• كمادات في بحوث العمليات واساليب اتخاذ القرارات
١٠	وضع البرامج التفصيلية لخطة التنمية	• كمادات في تصميم البرامج
١١	توفير الاحتياجات اللازمة للتنفيذ :	
١/١١	اعداد وتدريب القوى العاملة	• كمادات في التدريب والتنمية الادارية
٢/١١	اعداد وتدريب القادة الاداريين	
٣/١١	اعداد واصدار التشريعات اللازمة	
٤/١١	تدبير مصادر التمويل	• كمادات في الادارة المالية
٥/١١	تحديد المسؤوليات الادارية عن التنفيذ	• كمادات في التنظيم
١٢	مخاطبة تنفيذ برامج خطة التنمية	• كمادات في الرقابة والمقايمة
١٣	تقييم انجازات خطة التنمية	• كمادات في تقييم الاداء
١٤	تحليل الانحرافات عن الاهداف المقررة	• كمادات في التحليل الاداري
١٥	اتخاذ الاجراءات لتصحيح الانحرافات	
١٦	امادة الحصر والاحصاء وتقييم الموقف	
١٧	امادة التخطيط	

٢ - ادارة التنمية على المستوى القطاعي او المحلي :

تتوجه عملية ادارة التنمية على المستويات القطاعية الى تكوين الخطط والبرامج الأكثر تفصيلا لمشروعات الانتهاء الاقتصادي والاجتماعي المتعلقة بقطاع معين من الاقتصاد القومي (مثل قطاع الصناعة ، أو قطاع النفط ، أو قطاع الصحة العامة ، أو قطاع التربية ، أو قطاع الثقافة) . كذلك تتوجه ادارة التنمية على المستوى المحلي الى تنمية الخطط الانشائية المتعلقة بتقسيم اداري أو جغرافي معين من الدولة (مثل المحافظات أو غيرها من التقسيمات الادارية) .

وتتطلب ادارة التنمية على هذه المستويات اجراء دراسات تفصيلية وتحديد مشروعات ذات صفة معينة ومحددة . وعلى ذلك ، يمكن حصر الانشطة التي تتم في هذه المرحلة ومتطلباتها من الكفاءات الادارية كما في الجدول رقم (٢) :

جدول رقم (٢)
انشطة ادارة التنمية على المستوى
القضائي أو المحلي ومتطلباتها الادارية

رقم مسلسل	الانشطة الانمائية	الكفاءات الادارية اللازمة
١	حصر واحصاء الموارد والطاقت المتاحة والمستغلة والمعلقة .	• كفاءات في ادارة المبيعات الاحصائية ونظم المعلومات
١/٢	دراسة مستوى النشاط الاقتصادي	
٢	دراسة وتحليل الاوضاع الاقتصادية والاجتماعية :	
٢/٢	دراسة حالة المشروعات القائمة بالانشطة الاقتصادية أو الخديعة والمراق العانة	• كفاءات في ادارة مبيعات البحوث والتحليل الاقتصادي والاداري والاجتماعي
٢/٢	دراسة المشكلات الجاهمية السائدة	
٤/٢	تحديد اسباب المشكلات والحلول الممكنة لها	• كفاءات في التخطيط والبرجة
٣	تحديد مجالات التحسين والتنمية اقتصاديا واجتماعيا	
٤	اختيار المشروعات الانمائية	
٥	وضع البرامج التنفيذية للمشروعات الانمائية	• كفاءات في التخطيط
٦	تكوين الاجهزة المسؤولة عن التنفيذ	• كفاءات في التنظيم
٧	تدبير الموارد اللازمة للمشروعات الانمائية	
٨	مخبة التقدم في التنفيذ	• كفاءات في المخبة والتقييم
٩	تقييم الاجازات	
١٠	حصر الاتراعات من الخطة وتصحيحها	

٣ - ادارة التنمية على مستوى المشروع :

تحتل العملية الادارية بمشروعات الانماء اهمية حاسمة اذ تتولى نقل خطط التنمية من مرحلة التخطيط الى مرحلة التنفيذ الفعلي . ولذلك ، فان نجاح أو فشل محاولات الانماء الشامل تتوقف الى حد بعيد على مدى كفاءة الإدارة المسؤولة عن مشاريع التنمية .

ويحدد الجدول رقم (٣) اهم الأنشطة التي تمارسها الادارة بالمشروع مع بيان نوعيات الكفاءات الادارية اللازمة لها :

جدول رقم (٣) انشطة الادارة على مستوى المشروع ومتطلباتها الادارية

رقم متسلسل	الانشطة	الكفاءات الادارية اللازمة
١	انشطة الادارة العليا :	
١/١	تحديد الاهداف الرئيسية للمشروع	• كفاءات ادارية عليا ذات الملم وخبرة
٢/١	تحديد السياسات الاساسية للمشروع	• باسئس ادارة الاممال واحاطة باصول
٣/١	تحديد المعيار الاساسية للتخطيط	التخطيط والتنظيم والمتابعة وتقييم الاداء
٤/١	اعتماد الخطط والبرامج التنفيذية	
٥/١	متابعة التنفيذ	
٦/١	تقييم الاداء واتخاذ قرارات التصحيح	
٧/١	دفع حركة التطوير والتجديد في المشروع	
٨/١	اتخاذ القرارات الاستراتيجية فيما يخص المشروع من مشكلات	• كفاءات في اتخاذ القرارات
٩/١	تحقيق الاتصال والارتباط مع مختلف الجهات الخارجية ذات العلاقة	• كفاءات في العلاقات العامة
١٠/١	تأمين تدبير الاموال اللازمة للمشروع	• كفاءات في الاستمرار
٢	انشطة الادارة المساعدة :	
١/٢	اجراء البحوث والدراسات	• كفاءات في بحوث التسويق ونظم
٢/٢	انشاء وادارة نظم المعلومات	المعلومات
٣/٢	اعداد الخطط والبرامج	• كفاءات في التخطيط
٤/٢	تصميم نظم العمل واجراءاته	• كفاءات في تحليل النظم
٥/٢	اقتراح القواعد والمعايير	• كفاءات في التنظيم
٦/٢	تحليل المشكلات واقتراح الحلول	• كفاءات في بحوث العمليات
٧/٢	ادارة نظم الحسابات	• كفاءات محاسبية
٨/٢	ادارة نظم التكاليف	• كفاءات في محاسبة التكاليف
٩/٢	ادارة عمليات العلاقات العامة	• كفاءات في العلاقات العامة
١٠/٢	ادارة نظم التطوير والابتكار	• كفاءات في البحوث والتطوير

١١/٢	ادارة عمليات ونظم الحاسبات الالكترونية	• كمادات في الحاسب الالكتروني • اعداد البرامج وتحليل النظم
٣	انشطة الإدارة للتخصصية :	
١/٢	ادارة عمليات الانتاج • تخطيط الانتاج • الرقابة على الانتاج • ضبط الجودة	• كمادات في ادارة الانتاج ، الادارة الصناعية ، ضبط الجودة .
٢/٢	ادارة عمليات التسويق • بحوث التسويق • تخطيط التسويق • توجيه عمليات التسويق • الاعلان • التسمي • الخدمات البيعية • النقل والتوزيع	• كمادات في بحوث التسويق ، ادارة المبيعات ، ادارة الاعلان ، وادارة التسويق
٣/٢	ادارة عمليات التمويل • التخطيط المالي • التحليل المالي • ادارة الاموال • الاستئجار	• كمادات في التمويل والاستئجار والادارة المالية
٤/٢	ادارة عمليات الامداد • تخطيط القوى العاملة • اختيار الامداد • قياس كمادة الامداد • تدريب الامداد • تصميم نظم الحواجز • تصميم برامج ونظم الامن الصناعي • تصميم برامج ونظم خدمات العاملين • تصميم برامج ونظم الرواتب والمكافآت • تصميم برامج ونظم الشكاوي والمقترحات • تصميم برامج ونظم الاتصالات • تصميم برامج ونظم التقاعد وانهاء الخدمة	• كمادات في تخطيط القوى العاملة وطرق الاختيار . • كمادات في ادارة الامداد وفروعها التخصصية قربة الانشطة المذكورة .
٥/٢	ادارة عمليات الشراء والتخزين • تخطيط المشتريات	• كمادات في ادارة المشتريات والمخازن

• دراسة الاسواق	
• الاتصالات بالموردين	
• تنفيذ عمليات الشراء	
• تخطيط المخزون	
• ادارة المخازن	
• الرقابة على المخزون	
• كمادات في التنظيم وطرق العمل	٦/٣
• اعداد الهياكل التنظيمية	
• توصيف الوظائف	
• تقييم الوظائف	
• دراسة العمل	
• تبسيط الاجراءات	
• كمادات في نظم واساليب الرقابة الادارية	٧/٣
• ادارة عمليات الرقابة	
• تصميم نظم وبرامج الرقابة	
• تجميع المعلومات الرقابية	
• تحليل الانحرافات واقتراح وسائل التصحيح	

نخلص مما سبق الى أن ادارة عملية التنمية في الكويت على مستوياتها الثلاث سوف تحتاج الى خبرات وكمادات ادارية (بدرجات مهارة متباعدة) سواء بالنسبة للقطاع الحكومي ، او قطاعات الاعمال العام والمشارك والخاص ، وكذلك قطاع الخدمات والمرافق . ويمكن اجمال هذه الاحتياجات الادارية في التخصصات الآتية :

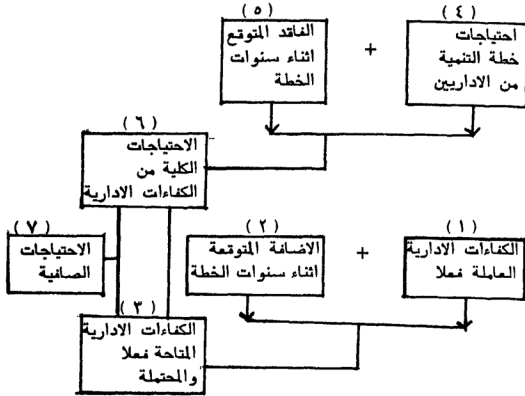
- ١ - تخصص عام في الادارة العامة
- ٢ - تخصص عام في ادارة الاعمال
- ٣ - تخصص عام في الادارة المحلية
- ٤ - متخصصون في التخطيط الاداري
- ٥ - متخصصون في التنظيم الاداري
- ٦ - متخصصون في دراسة اساليب وطرق العمل وتبسيط الاجراءات
- ٧ - متخصصون في الرقابة والمتابعة الادارية
- ٨ - متخصصون في تقييم الاداء
- ٩ - متخصصون في ادارة عمليات البحوث والدراسات
- ١٠ - متخصصون في ادارة عمليات الاحصاء
- ١١ - متخصصون في بناء وادارة نظم المعلومات الادارية
- ١٢ - متخصصون في انشاء وادارة نظم الحاسب الالكتروني

- ١٣ — متخصصون في ادارة عمليات التطوير والتجديد
- ١٤ — متخصصون في ادارة الانتاج والادارة الصناعية
- ١٥ — متخصصون في ادارة التسويق وبحوث التسويق
- ١٦ — متخصصون في ادارة الامداد
- ١٧ — متخصصون في الدراسات السلوكية والاجتماعية
- ١٨ — متخصصون في العلاقات العامة ونظم الاتصالات الجماهيرية
- ١٩ — متخصصون في ادارة التمويل والاستثمار
- ٢٠ — متخصصون في ادارة المشتريات والمخازن
- ٢١ — متخصصون في ادارة عمليات النقل
- ٢٢ — متخصصون في ادارة عمليات الصيانة والتجديد
- ٢٣ — متخصصون في ادارة منشآت متخصصة (مستشفيات ، مصارف ، شركات تأمين ، شركات نقل ، اجهزة بريد ، مطارات)
- ٢٤ — متخصصون في استخدام بحوث العمليات واساليب اتخاذ القرارات

ثالثا : نموذج تخطيط الكفاءات الادارية

يقوم النموذج المقترح لتخطيط الكفاءات الادارية في الكويت على العناصر الاتية :

- ١ — حصر الكفاءات الادارية الموجودة فعلا .
 - ٢ — تحديد الاحتياجات من الكفاءات الادارية اللازمة لمواجهة متطلبات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
 - ٣ — تقدير معدل الفاقد من القوى العاملة الادارية خلال سنوات الخطة بسبب الاستقالة والتقاعد وترك العمل بشكل عام .
 - ٤ — تقدير معدل الاضافة المتوقعة الى القوى العاملة الادارية خلال سنوات الخطة والناجمة عن التعيينات الجديدة والترقي الى صفوف الهيئة الادارية من غير الاداريين العاملين حاليا .
 - ٥ — احتساب الفرق الصافي بين ما هو متاح وما هو مطلوب مصنفا حسب النوعيات والتخصصات المختلفة .
- ويصور الشكل التالي رقم (١) عناصر نموذج التخطيط المقترح وعلاقاتها المتداخلة :



★ اتجاهات حركة النموذج :

$$٣ = ٢ + ١$$

$$٦ = ٥ + ٤$$

$$٧ = ٣ - ٦$$

استنادا الى النموذج المقترح فان تسلسل عملية تخطيط الكفاءات الادارية يتم وفقا للنسق الآتي :

١ - حصر الكفاءات الادارية العاملة فعلا :

ويهدف الحصر الى تجميع بيانات كاملة عن شاغلي الوظائف الادارية من مختلف التخصصات وفي جميع المستويات بقطاعات الدولة المختلفة . ويتم الحصر باستخدام استمارات وظيفية يتولى كل شخص يعمل في وظيفة ادارية استيفائها . وتحتوي الاستمارة عادة على مجموعات البيانات الآتية :

- بيانات شخصية عن الفرد
- بيانات تتعلق بالوظائف التي شغلها وتخصصاتها وسنوات الخبرة
- بيانات عن المؤهلات العلمية للفرد
- بيانات عن التدريب الذي تلقاه الفرد في مختلف المجالات

- بيانات عن اللغات التي يجيدها الفرد
- بيانات من التخصص الوظيفي الحالي للفرد
- بيانات عن اهتمات الفرد الوظيفية

ومن واقع بيانات الحصر هذه يمكن الوصول الى تصور لتركيب مجتمع الاداريين في الدولة وفقا لاسس اجمالية وتنصيلية مختلفة . وفي دراسة قام بها الباحث عن « حصر واستقصاء العمالة في مجال الادارة بقطاع النشاط الاقتصادي العام في جمهورية مصر العربية » (٢) عام ١٩٧٤ امكن باستخدام استمارة مماثلة التوصل الى حصر شامل للمديرين وفقا للتصنيفات الاتية التي نقترح استخدامها في الكويت :

- حصر مجموع المديرين وتصنيفهم بحسب جهة العمل (حكومة ، قطاع عام ، قطاع مشترك ...) .
 - حصر مجموع المديرين وتصنيفهم بحسب النشاط الاقتصادي أو الاجتماعي المرتبطين به (صناعات بترولية ، صناعات مواد البناء ، تجارة خارجية ، بنوك ، اعلام ، صحة) .
 - حصر مجموع المديرين وتصنيفهم بحسب المستوى الوظيفي (وكيل وزارة ، وكيل وزارة مساعد ، رئيس مجلس ادارة ، مدير عام ، نائب مدير عام ، مراقب عام ، مراقب ، رئيس قسم) .
 - حصر مجموع المديرين وتصنيفهم بحسب التخصصات الوظيفية (حسابات ، مراجعة ، تخطيط ، شؤون افراد ، تسويق ، تمويل ، مخازن ...) .
 - حصر مجموع المديرين وتصنيفهم بحسب الجنسية .
 - حصر مجموع المديرين وتصنيفهم بحسب فئة العمر .
 - حصر مجموع المديرين وتصنيفهم بحسب الدرجات الوظيفية .
 - حصر مجموع المديرين وتصنيفهم بحسب طول مدد الخدمة الوظيفية .
 - حصر مجموع المديرين وتصنيفهم بحسب المستوى العلمي (ابتدائي ، متوسط ، ثانوي ، جامعي) .
 - حصر مجموع المديرين وتصنيفهم بحسب التخصص العلمي (تجارة ، علوم ، حقوق ، آداب ، هندسة) .
 - حصر مجموع المديرين وتصنيفهم بحسب التدريب الحاصلين عليه .
- ولامكان اتمام هذا الحصر والتصنيف لابد من توافر شروط هامة منها :
- ١ — وجود جهاز متخصص (او هيئة مركزية) في تخطيط القوى العاملة بحيث

يتمتع بالصلاحيات اللازمة التي تمكنه من الحصول على البيانات بشكل كامل ومتكرر دوريا .

ب — وجود مستويات وظيفية متفق عليها من خلال نظام لتوصيف الوظائف حتى تكون بيانات الحصر سلبية ، اذ قد تعني كلمة « مراقب » مثلا في بعض الهيئات شيئا مختلفا عن معناها في هيئات أخرى .

ج — وجود أسس متفق عليها لتصنيف الوظائف الادارية الى مستويات حتى تكون بيانات الحصر متعادلة .

وياتهام هذه الخطوة بكون لدى مخطط الكفاءات الادارية صورة واضحة من تركيب مجتمع المديرين ، بحيث تتخذ اساسا للتخطيط المستقبلي .

٢ — تقدير الاضافات المتوقعة الى الكفاءات الادارية :

وتتكون هذه الاضافات من مصدرين اساسيين هما التعيينات الجديدة (اي خلق وظائف جديدة) ، والترقي من الداخل في المؤسسات والعينات والشركات القائمة فعلا . وللوصول الى تقدير معقول لهذه الاضافات ، فانه لا بد من دراسة تحليلية لتطور حجم العمالة الادارية في عينة ممثلة من تلك الهيئات والمؤسسات عبر سلسلة زمنية مناسبة وذلك لحساب مؤشر زيادة الوظائف الادارية من سنة لآخرى ثم تعديل هذا المؤشر لكي يعكس احتمالات التوسع أو الانكماش المستقبلية في ضوء تنبؤات عن الاوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية العامة .

وكمثال عملي ، فانه يمكن تحليل ميزانيات الوظائف في وزارات الدولة المختلفة لحساب المعدل السنوي لانشاء وظائف جديدة في المستويات الادارية وللتوسع في عدد شاغلي الوظائف الادارية في صورة نسبة عامة من اجمالي عدد تلك الوظائف في المتوسط (٣) ، كذلك بالنسبة لوحدات القطاع العام أو المشترك فان تحليل ميزانيات الوظائف يسمح بالوصول الى تقديرات دقيقة لمعدلات الاضافة الى الوظائف الادارية سنويا نظرا لان هناك قوانين أو قواعد عامة أو نظم مقرررة تحكم عمليات الترقية . أما بالنسبة لوحدات القطاع الخاص فان التقدير اصعب نسبيا نظرا لعدم توفر أسس موضوعية دائما تتم على ضوءها الترقيات . ولذلك فانه لا بد من الاستعانة بأسلوب التقدير الاحصائي على أساس استقصاء عينة ممثلة من المسؤولين في تلك الوحدات والحصول على تقديراتهم لتلك الاضافات ، ومنها يتم استخراج معدل عام في المتوسط .

وبخلاصة هذه الخطوة انه اذا امكن مثلا تحديد نسبة الزيادة في الوظائف الادارية بالحكومة بـ ٣٪ سنويا ، واذا كان من نتائج الحصر في الخطوة الاولى

أن عدد شاغلي الوظائف الإدارية هو ١٥٠٠ مثلاً ، فإن الإضافات المتوقعة خلال السنة التالية للحصر ستبلغ ٥٠ شخصاً ، وهكذا . ومن ثم فإن الخطوتين الأولى والثانية تسفران في النهاية عن تقدير لمجموع القوى العاملة الإدارية التي يتوقع توافرها في كل سنة من سنوات خطة التنمية وقيل استبعاد الفاقد منها . ولا شك أن قيمة هذه التقديرات تزداد كلما كانت مصنفة بحسب مجالات التخصص الإداري والمستوى العلمي وغير ذلك من أسس التصنيف .

٣ - تقدير احتياجات خطة التنمية من الكفاءات الإدارية :

ترتكز عملية تقدير احتياجات خطة التنمية من الكفاءات الإدارية على عنصرين رئيسيين : الأول هو الكفاءات الإدارية اللازمة لمشروعات الإنماء الجديدة ، والثاني هو الكفاءات الإدارية اللازمة للتوسعات في المشروعات القائمة فعلاً والتي تنشأ بسبب ارتباطها بنشاطات المشروعات الإنمائية الجديدة . وعلى سبيل المثال ، أن إنشاء مصنع جديد للبتروكيماويات سوف يحتاج إلى أعداد من المديرين في مختلف التخصصات لإدارته ، ولكن في الوقت نفسه تجد أن إنشاء هذا المصنع سوف يلقي أعباء جديدة وإضافية على وزارات النفط ، والمالية ، والتجارة والصناعة ، والصحة ، وعلى جهاز البلدية ، والجبارك ، والجهاز المصرفي وغيرها من هيئات ومؤسسات بحسب درجة ارتباطها بأعمال هذا المصنع الجديد . وفي بعض الأحيان ، تتمكن الأجهزة القائمة من استيعاب هذه الأعباء الإضافية دون أن تحتاج إلى زيادة في أعداد الإداريين بها . وفي أحيان أخرى ، لا بد من التوسع في القوة العاملة الإدارية لمواجهة تلك الأعباء الجديدة . وحين تقدير حجم القوة الإدارية اللازمة للمشروعات الإنمائية الجديدة ، فإنه لا بد من توثر دراسات كاملة عن كل مشروع توضح ما يلي في الأساس :

- ★ الأهداف الاقتصادية أو الاجتماعية للمشروع .
- ★ الأنشطة التي سيمارسها المشروع .
- ★ حجم الأموال المستثمرة ، وحجم القوة العاملة الانتاجية المتوقعة .
- ★ حجم الانتاج المستهدف (٤) .
- ★ المجال الجغرافي الذي ستمتد إليه نشاطات المشروع (محلي ، إقليمي ، دولي) .
- ★ المدى الزمني المتوقع لبقاء المشروع (مؤقت ، مستمر) .
- ★ أساليب الانتاج والمستوى التكنولوجي المحدد للمشروع .
- ★ نوعيات العملاء الذين يستهدف المشروع خدمتهم .

ومن خلال تحليل هذه الدراسات التفصيلية للمشروعات الإنمائية الجديدة

يمكن تحديد انواع واعداد الكفاءات الادارية اللازمة لكل مشروع .

ويلاحظ انه يجب التفرقة بين نوعين من الكفاءات الادارية في كل مشروع .
النوع الاول هو الكفاءات الادارية الحتمية ، وهي الواجب توفرها في المشروع
بغض النظر عن نوع النشاط أو حجمه أو مجال السوق الذي يخدمه أو غير ذلك
من خصائص .

ومن تلك الكفاءات الحتمية ما يلي : مدير المشروع ، مدير للشؤون المالية ،
مدير للشؤون الادارية وشؤون الافراد ، مدير للانتاج ، مدير للتسويق (أو
المبيعات) ، مدير للحسابات ، ومدير للمشتريات والمخازن .

اما النوع الثاني فهو الكفاءات الادارية الاحتمالية ، وهي التي يمكن أن توجد
أو ينعقد وجودها بحسب ظروف كل مشروع وامكاناته . ويلاحظ انه حال
غياب تلك الكفاءات الاحتمالية ، فانه احيانا يسند اختصاصها الى أحد اعضاء
فريق الادارة الحتمية . مثال ذلك حين يقوم المدير المالي اختصاصات وظيفية
مدير التخطيط ، أو حين يقوم مدير الشؤون الادارية بأعمال وظيفية مدير
العلاقات العامة . ويندرج تحت قائمة الوظائف الادارية الاحتمالية عديد من
الكفاءات المتخصصة في شتى فروع ادارة الاعمال والادارة العامة مثل مدير
التخطيط ، مدير المتابعة ، مدير البحوث ، مدير العلاقات العامة ، مدير التنظيم
وطرق العمل ، مدير التدريب والتنمية الادارية . . الخ .

من ناحية أخرى ، فان تقدير الاضافات اللازمة في اعداد الاداريين بالمشروعات
القائمة لمواجهة متطلبات عملية التنمية ومشروعاتها ، يحتم أن يتوفر بتلك
المشروعات مخططات أو ميزانيات تخطيطية أو أي صورة من صور التخطيط
والبرمجة التي تحدد ابعاد التوسع المنتظر أو المستهدف ومجالاته ، ومن ثم يمكن
حصر التأثيرات المحتملة لتلك التوسعات على هيكل القوة الادارية القائمة ،
واحتمال الزيادة في التخصصات والاعداد الواجب وتوفرها .

{ — تقدير الفاقد من الكفاءات الادارية خلال سنوات الخطة :

من الطبيعي توقع خروج بعض الاداريين من القوة العاملة الادارية سنوياً ،
ومن ثم يجب أن يؤخذ هذا العامل في الاعتبار عند محاولة احتساب الاحتياجات
الصافية من الكفاءات الادارية اللازمة لخطة التنمية . واهم الاسباب المؤدية
الى هذه الظاهرة ما يلي :

- ★ الاستقالة بمرارتها المختلفة سواء للبحث عن عمل أفضل ، أو لمزاولة
أحدى المهن الحرة ، أو بسبب عدم الرغبة في العمل .
- ★ التقاعد .
- ★ العجز عن العمل لاسباب صحية أو اجتماعية (أو قانونية) .

- ★ الفصل لاسباب تاديبيه او لعدم احتياج المشروع الى خدمات الفرد الموصول .
- ★ الوفاة .

ولذلك يجب احتساب هذا الفائد وصولا الى تقدير ادق للاحتياجات الصافية من القوة العاملة الادارية . ومن الواضح ان حالات الاستقالة والعجز عن العمل والفصل كلها اسباب احتمالية ، لذلك فان تقدير حدوثها في المستقبل يتطلب دراسة للحالات المماثلة السابقة في عينة ممثلة من المؤسسات والهيئات والشركات بهدف استخراج معدل متوسط لاحتمال حدوث اي من تلك الاسباب في المستقبل . ويراعى عند احتساب معدل الاستقالات ضرورة تصحيحه بعامل (Factor) يعكس نسبة من يستقبلون من مؤسسة ما للالتحاق بعمل آخر لدى مؤسسة أخرى . فذلك الحالات لا تمثل فاقدا حقيقيا من القوة العاملة الادارية الاجمالية ، ولكنها تمثل حركة داخلية بين جهات العمل المختلفة . ويمكن في النهاية احتساب معدل مركب يعكس خلاصة تاثير تلك الاسباب الثلاثة في المتوسط .

اما بالنسبة لحالات التقاعد ، فانه يمكن تقديرها بدرجة عالية من الدقة والتأكد نظرا لان تواتر الوظائف العامة ونظم التوظيف عموما تحدد سنا معينة للتقاعد . وبالتالي فان من خلال تصنيف القوة العاملة الادارية حسب فئات العمر يمكن تحديد الاعداد التي سوف تحال الى التقاعد في كل سنة من سنوات الخطة (٥) . اما بالنسبة لحالات الوفاة المتوقعة في مجتمع المديرين الحاليين فانه يمكن تقديرها باستخدام الحساب الاكتواري وجداول الحياة المعمول بها في شركات التأمين او أجهزة الاحصاء المركزية المعنية بتقدير اعداد السكان .

رابعا : محاولة لتقدير احتياجات التنمية بالكويت من الكفاءات الادارية

يحاول الباحث في هذا الجزء تقدير احتياجات الكويت من الكفاءات الادارية لمواجهة متطلبات خطة التنمية الاقتصادية والاجتماعية . ولا بد من التأكيد على ان هذه المحاولة ليست الا خطوة مبدئية اذ انها تمت في ضوء المحددات الآتية :

- ١ - ان التقدير يقتصر على القطاع الحكومي والقطاع العام والمشارك الصناعي وبعض مؤسسات الخدمات الرئيسية .
- ٢ - ان التقدير تم استنادا الى التحليل المنطقي وليس على اساس تحليل متعمق لمشروعات خطة التنمية نظرا لعدم توفر تلك البيانات للباحث وقت اعداد الدراسة .

٣ - ان الدراسة التحليلية المتعمقة للاوضاع الادارية والتنظيمية للوحدات الداخلة في هذا التقدير وما هو متاح لها من كفاءات ادارية تعتبر عملية تخرج عن نطاق قدرة الباحث الفرد (٦) .

وتستند محاولة التقدير هذه على منطق بسيط نابع من تحليلنا في الجزء الاول من هذا البحث عن اهمية العمل الاداري لعملية التنمية . فقد قام الباحث بحصر الوزارات والهيئات الحكومية وشركات القطاع العام والمشارك الصناعية وبعض الوحدات الاقتصادية والاجتماعية الاخرى ذات الاهمية الخاصة . ثم حاول الباحث تقدير نوعيات واعداد الكفاءات الادارية المتخصصة التي يتوقع منطقيا ان تحتاج اليها هذه الجهات خلال سنوات الخطة . واستنادا الى البيانات المنشورة من مجلس التخطيط بشأن اجمالي اعداد العاملين في مهنة الادارة ، امكن للباحث تقدير نسب بالاضافة والعاقد من الكفاءات الادارية وبذلك توصل الى التقديرات النهائية الواردة في هذا الجزء من البحث (٧) .

وقد اتم الباحث حصر التخصصات الادارية اللازمة للتنمية منطقيا في ٧٢ تخصصا كما تم حصر عدد الوحدات الداخلية في هذا التقدير ب ٤٩ وحدة . ويصور الجدول رقم (٤) حصرا بالوحدات الداخلة في هذه الدراسة :

جدول رقم (٤) الهيئات الداخلة في التقدير

رقم	بيان	رقم	بيان
١	الادارة المركزية للتدريب	١٣	وزارة الخارجية
٢	المجلس الوطني للثقافة والفنون	١٤	وزارة الداخلية
٣	لجنة المناقصات المركزية	١٥	الادارة العامة للطيران المدني
٤	مجلس التخطيط	١٦	وزارة الدفاع
٥	ديوان الموظفين	١٧	وزارة الشؤون الاجتماعية
٦	ديوان الموظفين	١٨	وزارة الصحة العامة
٧	وزارة الاشغال العامة	١٩	وزارة العدل والاوقاف
٨	وزارة الاسكان	٢٠	وزارة الكهرباء والماء
٩	وزارة الاعلام	٢١	وزارة المالية
١٠	وزارة التجارة والصناعة	٢٢	بنك الكويت المركزي
١١	وزارة التربية	٢٣	بنك التسليف والايفاء
١٢	جامعة الكويت	٢٤	البنك الصناعي

٢٥ الصندوق الكويتي للتنمية	٢٨ شركة مطاحن الدقيق
٢٦ الإدارة العامة لمنطقة الشعيبة	٢٩ شركة الخليج للكتابات الكهربائية
٢٧ وزارة المواصلات	٤٠ شركة الادوات الصحية
٢٨ الجمارك والموانئ	٤١ شركة الخدمات البحرية والبتروولية
٢٩ بلدية الكويت	٤٢ شركة الكويتية لبناء واصلاح السفن
٣٠ وزارة النفط	٤٣ شركة الكويتية للدواجن
٣١ شركة البترول الوطنية	٤٤ البنك الاهلي الكويتي
٣٢ شركة الكيماويات البتروولية	٤٥ البنك التجاري الكويتي
٣٣ شركة الصناعات الوطنية	٤٦ بنك الخليج
٣٤ شركة صناعة الانابيب	٤٧ بنك الكويت الوطني
٣٥ شركة اسمنت الكويت	٤٨ البنك العقاري الكويتي
٣٦ شركة النفط والغاز والطاقة	٤٩ بنك الكويت والشرق الاوسط
٣٧ شركة المباني الجاهزة	

ويصور الجدول رقم (٥) تقديرا منطقيا لاحتياجات الوحدات الداخلة في الحصر من الكفاءات الادارية خلال السنوات ٧٦ / ١٩٨٠ . وقد تم اعداد هذا الجدول وفقا للمنطق الاتي :

١ - بالنسبة لتخصص ادارة عليا (عام) ويقصد به فئة المديرين ذوي الدراية الشاملة باساسيات ادارة الاعمال او الادارة العامة ، وذوي القدرات العالية في رسم السياسات وتوجيه الانشطة واتخاذ القرارات خاصة فيما يتعلق بالوظائف الادارية الرئيسية وهي التخطيط والتنظيم والمتابعة . وقد قسمت الوحدات موضع الدراسة الى ثلاث مستويات :

المستوى (أ) :

وهي وحدات ذات اهمية استراتيجية في قيادة عملية التنمية وقد اعتبرنا انها تحتاج الى ٩ وظائف جديدة في مستوى الادارة العليا (فئة وكيل وزارة مساعد ، مدير ادارة وما في حكمها) . وتدخل في هذه الفئة وزارة التربية ، وزارة النفط .

المستوى (ب) :

وهي وحدات ذات اهمية لارتباطها بدرجة عالية بعملية التنمية وان كانت اقل من المستوى الاول . وتدخل في هذه الفئة وزارات المالية ، المواصلات ، التجارة والصناعة ، الداخلية ، الصحة العامة ، الكهرباء والماء وبلدية الكويت ، جامعة الكويت ، البنك الصناعي ، الادارة العامة

لمنطقة الشعبية ، وقد قدرنا ان هذه الوحدات تحتاج كل منها الى ٦ وظائف جديدة في مستوى الادارة العليا .

المستوى (ج) :

ويضم باقي الوحدات الداخلة في هذا الحصر ، وهي وحدات تتميز بانحصار مجال النشاط في نواح متخصصة من ناحية ، كما انها ذات ابحام صغيرة نسبيا بالقياس الى الوحدات من المستوى الاول او الثاني . وقد قدرنا لكل من هذه الوحدات ٣ وظائف جديدة من مستوى الادارة العليا .

بالنسبة لتخصص ادارة وسطى (عام) ويتصد به فئة المديرين التنفيذيين القادرين على ترجمة سياسات الادارة العليا الى برامج عمل واضحة ، ذوي القدرات القيادية والاشرفية العالية ، وذوي الخبرة التخصصية في العملية الادارية . وقد سرنا على قاعدة منطقية هي ان الجهة التي قدر لها ٣ وظائف ادارية عليا يخصص لها ١٠ وظائف ادارة وسطى (نطاق اشراف ٣ في المتوسط) وهكذا بالنسبة للمستويين الاخرين من الوحدات .

٣ — بالنسبة للتخصصات الاخرى فقد روعي توزيعها على الوحدات بحسب طبيعة نشاط كل منها ، وعلى اساس ان الارقام المقدرة تمثل الحد الادنى اللازم توافره .

٤ — يلاحظ ان هذه التقديرات تخص فترة خمس سنوات ، وبالتالي يمكن اعداد توزيع سنوي يأخذ في الاعتبار ظروف كل وحدة ومتطلباتها .

٥ — كذلك يلاحظ ان معظم التخصصات الواردة في الجدول رقم (٥) هي تخصصات علمية جديدة . كما انه بالنسبة للتخصصات التقليدية فان التقديرات تمثل الاضافات اللازمة خلال السنوات الخمس القادمة . وعلى ذلك يمكن اعتبار القوة الادارية المتاحة معلا الان غير ذات تاثير كبير على النوعيات المستهدفة .

ويصور الجدول رقم (٥) اجمالي الاعداد المطلوبة من كل تخصص اداري :

جدول رقم (٥)
الاعداد الاجمالية المقترحة من الاحتياجات الادارية بالكويت
٨٠ / ٧٦

العدد المطلوب	التخصص	العدد المطلوب	التخصص
٢٥	بحوث التسويق	١٨٩	ادارة عليا (عام)
١٩	ا.المبيعات	٦٣٠	ادارة وسطى (عام)
٢٥	ا.ع.التسعر	٧٠	ا.ع.اهصاء
٢٠	ا.ع.الاملان	٦٦	ا.نظم معلومات
١٩	ا.ع.النقل	٣٦	ا.نظم الكمبيوتر
٨	ا.ع.تطوير المنتجات	٧٤	ا.ع.التخطيط
٨	ا.ع.التعبئة	٧٠	ا.ع.البحوث
٢٨	ا.ع.التخطيط المالي	٧٦	ا.ع.المتابعة
٣٣	ا.ع.الاستثمار	٦٤	ا.ع.تقييم الاداء
٥١	ا.ع.الموازنات	٤٦	تقييم المشروعات
٢٥	بحوث العمليات	٦٠	التنظيم الاداري
٣٧	محاسبة ادارية/تكاليف	٥٢	دراسة العمل
٢٤	تحليل النظم	٤٩	تبسيط الاجراءات
٣٤	ا.الانتاج	٢٩	توصيف وتقييم الوظائف
٣١	ضبط الجودة	٧٦	ا.العلاقات العامة
٥٠	اختيار الافراد	٦١	تخطيط القوة العاملة
٤٤	نظم الحوافز	٥٠	قياس كفاءة الافراد
٢٩	امن صناعي	٥٦	التدريب الاداري
٥٩	ا.المخازن	٦٢	ا.المشتريات
—	ا.ع.الاتصالات	٢٤	ا.ع.الرواتب
٢٤	ا.ع.التقاعد	٢٧	دراسات اجتماعية
٢٤٨٠	الاجمالي :		

خامسا : مصادر واساليب توفير احتياجات التنمية بالكويت من الكفاءات الادارية

ان الفائدة العملية لمحاولة التقدير السابقة تتركز في انها مصدر هام للمعلومات الضرورية لبناء خطة تومية للتنمية الادارية في الكويت . ان

الاحتياجات المقدرة للسنوات الخمس ١٩٨٠/٧٦ وتبلغ ٢٤٨٠ فردا من الكفاءات الادارية المتخصصة تشمل نسبة ٨٠٪ من اجمالي قوة العمل المقدرة في سنة ١٩٨٠ وتبلغ ٣١٨٦٧٠ (٨) . فاذا علمنا ان نسبة الكويتيين في المهن الادارية في سنة ١٩٧٣ بلغت ٤٤٪ (٩) بينما كانت في سنة ١٩٧٠ ٣٤٪ ، اي بمعدل زيادة سنوي قدره ٣٧٪ . وبالتالي اذا افترضنا ان معدل زيادة الكويتيين في المهن الادارية سيرتفع الى ٥٪ سنويا خلال السنوات الخمس التالية ، اذن نتوقع ان تسهم القوة البشرية الكويتية بنسبة ٧٠٪ من العدد المقدر للمديرين في سنة ١٩٨٠ اي عدد ١٧٣٦ فردا . وعلى ذلك نستطيع التنبؤ مقدما ان الكويت يجب ان تتجه الى اعداد وتدريب ١٧٣٦ مديرا خلال خمس سنوات ، كما يجب عليها ان تستقطب خبرة ٧٤٤ مديرا واغدا (غير كويتي) .

وتضعنا هذه الارقام امام مواجهة صريحة لمشكلة التنمية الادارية بالكويت . ان حجم القوة الادارية المطلوبة يبرر قيام جهاز متخصص في اعمال اعداد وتدريب الكوادر الادارية بشكل يتناسب ومتطلبات خطة التنمية . ولا شك ان طاقات الاجهزة القائمة حاليا بالتدريب الاداري (المعهد العربي للتخطيط بالدرجة الاولى ، وقسم ادارة الاعمال بكلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بدرجة هامشية حتى الآن) لا تصمد لمواجهة هذا التحدي . ونعتقد ان عبء العمل التدريبي المقدر يحتم قيام معهد متخصص في تنمية الكوادر الادارية الكويتية وفقا للمتطلبات الموضحة في هذه الدراسة والتي لا بد بطبيعة الحال وان تخضع للمراجعة والتدقيق قبل اتخاذها اساسا لاعداد خطة التدريب والتنمية الادارية .

خاتمة :

تناولنا في هذا البحث مشكلة تحديد الكفاءات الادارية اللازمة لمواجهة التنمية في الكويت خلال سنوات ١٩٧٦/١٩٨٠ . وقد تعرض البحث بالتحليل لاهمية العمل الاداري في عملية التنمية ، ثم اتجه الى تحليل المتطلبات الادارية لعملية التنمية . وقدم البحث نموذجا في تخطيط الكفاءات الادارية ، وانتهى بمحاولة تقريبية لتقدير حجم القوة الادارية الاضافية اللازمة لعدد من الوحدات الادارية والانتاجية والخدمية الرئيسية بالدولة خلال سنوات الخطة . ومن ابرز النتائج التي انتهى اليها البحث ان نسبة الاعتماد على الامراء الكويتيين في شغل الوظائف الادارية ستزداد خلال السنوات القادمة الامر الذي يحتم البدء باتشاء معهد للتنمية الادارية بالكويت ليكون قادرا على الوفاء بتلك المتطلبات .

الحواشي

(١) وصل انتاج النفط الخام في الكويت عام ١٩٧٤ نسبة ٧٧,٣٪ مما كان عليه عام ١٩٧٢ ، وفي الوقت نفسه بلغت إيرادات النفط الفعلية في العام ١٩٧٤ نسبة ٤٤٧,٧٪ من مستواها في ١٩٧٢ . (المصدر : بنك الكويت المركزي : **التقرير السنوي السادس** عن السنة المنتهية في ٣١-٣-١٩٧٥ ، الجداول الإحصائية) .

(٢) الجهاز المركزي للتعينة العامة والإحصاء — **نتائج حصر واستقصاء العمالة في مجال الإدارة بقطاع النشاط الاقتصادي العام في جمهورية مصر العربية** ، أكتوبر ١٩٧٤ ، مرجع رقم ٧٤/ر.٠١ .

(٣) هناك أساليب رياضية متقدمة تساعد في تقدير حركة تتابع الوظائف من خلال عمليات الترقية وموما شاكلها من تغييرات وظيفية . من هذه الأساليب « تحليل سلاسل ماركوف » Markov Change Analysis ، راجع في ذلك . د. علي السلمي : **بحوث العمليات لاتخاذ القرارات الإدارية** (القاهرة : دار المعارف بمصر : ١٩٧٠) : ص ٢٨٠ .

(٤) تشير كلمة الانتاج الى السلع والخدمات ، فإذا كان المشروع اقتصاديا فالانتاج هنا هو السلع التي يقدمها . وإذا كان المشروع خديما مثل مستشفى، فالانتاج هو عدد المرضى الذين سيحصلهم المستشفى بالعلاج والرعاية الطبية حسب تصنيفاتهم المختلفة ، وهكذا .

(٥) لا شك أنه يمكن تعيين هؤلاء الأشخاص بالاسم ، ومع افتراض أن توائين التقاعد تطبق بدقة ، وأنه لا يصير مد مدة الخدمة بعد سنة التقاعد . هذا ولا يمكن التجاوز عن هذا الاحتمال الاخير لانه يتم عادة على أساس الاستثناء .

(٦) اعتمد الباحث جزئيا على دراسات خاصة قام بها في جامعة الكويت ، وزارة التربية ، ووزارة التجارة والصناعة ، وبنك الكويت الوطني بالكويت ومنها استمد بيانات تعتبر مؤشرات عامة عن الأوضاع الادارية والتنظيمية في الجهاز الحكومي ووحدات الانتاج والخدمات بالكويت .

(٧) يلاحظ أن التقديرات التي توصل اليها الباحث تخص فترة الخطة بشكل عام (خمس سنوات ١٩٧٦/١٩٨٠) .

(٨) مجلس التخطيط ، **إدارة تخطيط القوى العاملة ، تقدير العرض والطلب من قوة العمل في عامي ١٩٧٥ ، ١٩٨٠** جدول رقم (غير مذكور) ص ٣٨ .

(٩) **المرجع السابق** ، ص ٣ ع .

صينغ لتعاون الاقتصادى العربى : الثقافى لتعاون لاقصادى لتسورى - لكردى

د. صالح خصالونه *

ملقمة :

ظل الاردن وسوريا يكونان وحدة طبيعية لتسرون عديده فى ظل الحكم العثمانى ، ويفعل التآمر البريطانى الفرنسى تم تجزئة بلاد الشام فكان الاردن من نصيب بريطانيا وسوريا من نصيب فرنسا . وقد قاسى البلدان نتيجة هذه التجزئة وما اكبها من ربط اقتصادياتهما ببريطانيا وفرنسا . على ان هذه التجزئة لم تنجح قط فى ابعاد الانسان العربى فى الاردن عن اخيه فى سوريا وظل الاردن مرتبطا باحاسيسه ومشاعره مع سوريا ، وظلت سوريا مرتبطة بآمالها والامها مع الاردن . وباعت محاولات ترسيخ التبادل والتفانى بالفشل ، اذ استمرت العلاقات بين الشعبين بعد سنة ١٩١٨ ، فكانت القواغل تقتل من بغداد والشام عبر الاردن الى حيفا ونابلس والقدس وبالعكس . وبقيت دمشق مؤنلا لطلاب العلم والتجارة فى حين قدمت عمان مرسا سخية لرجال الاعمال السوريين الذين ساهموا بمشاريع امدت واستفادت فى مجالات التجارة والصناعة والبناء والخدمات . واليوم وبعد مرور اكثر من عامين على توقيع اتفاقية التعاون الاقتصادى وتنظيم التبادل التجارى بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية فانه من المناسب ان نعرض لهذه التجربة الرائدة بالتحليل والتقييم . وفى البداية ، سوف نستعرض الاهداف العامة لهذـه الاتفاقية وتحديد نطاقها ومضمونها ومرتكزاتها الاساسية ، ثم نتناول بالتحليل اهم بنود هذه الاتفاقية فى اطارها الصحيح مقببين النتائج التى يتوقع ان تنتج من تطبيق احكامها . وفى الختام سوف نستعرض اهم منجزات هذه الاتفاقية والمعوقات التى تعترض تطبيقها :

اهداف التعاون الجديد :

هدف التعاون الجديد بين القطرين الشقيقتين سوريا والاردن ، كما يستشف

* استاذ الاقتصاد بكلية التجارة فى الجامعة الاردنية .

من صدر الاتفاقية الموقعة في ٦-١٩٧٥ (١) هو تنمية وتوطيد التعاون الاقتصادي بينهما في الميادين المختلفة عموماً ، وفي تنظيم وتشجيع التبادل التجاري على وجه الخصوص ، وذلك انسجاباً مع أهداف اتفاقية الوحدة العربية وأحكام السوق العربية المشتركة اللتين يرتبط بهما البلدان . ثم تطور هذا الهدف العام وتبلور مفهومه على نحو أكثر طموحاً ورشداً وبما ينسجم مع أهداف الشعب العربي في القطرين الشقيقتين وفي سائر الامصار ، واضعاً هذه الاهداف في مكانها الصحيح في سلم الامضاليات . ففي ٢٢-١٩٧٥ أي بعد أربع اشهر من توقيع الاتفاقية صدر بيان مشترك ، اثر زيارة الملك الحسين للرئيس الاسد ، اوضح بجلء أن الهدف من التعاون الجديد بين البلدين لم يعد تاصراً على تحقيق التعاون الاقتصادي أو تحقيق هدف التكامل والوحدة الاقتصادية بين البلدين فحسب ، وإنما يمثل حشداً لكافة الإمكانيات والطاقات العسكرية والسياسية والاقتصادية للبلدين كرد حاسم على التحديات الاستعمارية والصهيونية ، وعلى أساس أنها السبيل الى استرداد وتحرير الارض واستعادة الحقوق ، فضلاً على أنها مطلب قومي ونتيجة حتمية (٢) . وهكذا فإن هذا البيان ربط بوضوح بين هدف التعاون والتكامل الاقتصادي من جهة والاهداف القومية للامة العربية من جهة أخرى . — كما أنه أعطى الهدف القومي بحق ما يستحقه من اهتمام ووضع على رأس قائمة الأولويات بين أهداف البلدين (على جبهة المواجهة) والامة العربية جمعاء . وهذا في اعتقادنا هو الوضع الطبيعي الذي كان يجب أن يسود الأوضاع العربية منذ قيام اسرائيل . ومن جهة أخرى ، فإن ادراك الهدف الاساسي للتكامل هو انجاز رائع في حد ذاته .

ولضمان تحقيق هذه الاهداف ، نص البيان المشترك ، الذي صدر في ١٢ - ٦ - ١٩٧٥ اثر زيارة الرئيس الاسد للاردن ، على تشكيل لجنة عليا مشتركة تضم عدداً كبيراً من المسؤولين السياسيين والعسكريين في القطرين يرأس كل جانب رئيس مجلس الوزراء في كلا البلدين ويكون من مهامها (٣) :

١ — وضع خطط العمل اللازمة لتطوير برامج التعاون والتنسيق والتكامل بين البلدين الشقيقتين في سائر المجالات والميادين السياسية والعسكرية والاقتصادية والتربوية والاعلامية والثقافية وغيرها .

٢ — متابعة تنفيذ تلك الخطط .

٣ — الاشراف على أعمال اللجان الفرعية القائمة واللجان التي تشكلها اللجنة العليا المشتركة .

كما نص البيان المشترك الصادر في ٢٢-٨-١٩٧٥ اثر انتهاء زيارة الحسين لسوريا على تشكيل قيادة سياسية عليا مكونة من الرئيس حافظ الاسد والملك حسين « مجلس القيادة العليا السورية الاردنية » . ومن مهام هذا المجلس اصدار القرارات والتوجيهات والتعليمات ، سواء فيما يتعلق بالتوصيات والمقترحات التي ترفعها اللجنة الوزارية او ما يختص بكل الامور والمسائل التي يبحثها وبالأذات :

« اقرار السياسة الاقتصادية الهادفة الى تحقيق التكامل بين اقتصادي البلدين ووحدته ، وذلك من خلال التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية واتامة الشركات والمؤسسات الاقتصادية المشتركة وتوحيد سوق البلدين و اقرار سياسة جبركية موحدة » (٤) .

نطاق التعاون الجديد وابعاده الاقتصادية :

تم تحديد الخطوط العريضة لصيغة التعاون السوري الاردني وطبيعة العلاقات المنوي اقامتها بين البلدين في الاتفاقية التي وقعت بينهما في ١٩٧٥ والمسماة « اتفاقية حول برنامج عمل للتعاون بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية » (٥) وقد تفرع عنها لجنة مشتركة برئاسة وزيرى الاقتصاد في كلا البلدين مهمتها تطوير افاق التعاون المختلفة بين البلدين ومتابعة تنفيذ برنامج العمل المحدد في هذه الاتفاقية . كما تفرع عن هذه اللجنة لجان متخصصة كان بينها :

١ - لجنة الشؤون الاقتصادية : ومن مهامها تطبيق المرحلة الاخيرة من مراحل السوق العربية المشتركة ، ورفع القيود المفروضة على تبادل السلع المنتجة محليا في البلدين، والعمل على فتح مراكز تجارية في البلدين .

٢ - لجنة التعاون الصناعي : ومن مهامها تبادل المعلومات والخبرات المتعلقة باعداد وتنفيذ خطط التنمية الصناعية في البلدين ، ووضع البرامج لتنسيق مشروعاتها ، ودراسة امكانية اقامة مشاريع صناعية مشتركة تخدم هدف التكامل الاقتصادي ، وكذلك انشاء منطقة صناعية حرة على حدود البلدين .

٣ - لجنة شؤون الكهرباء : ومن مهامها الاسراع في ربط الشبكات الكهربائية بين البلدين وتبادل المعلومات الفنية .

٤ - لجنة شؤون النقل والمواصلات : ومن مهامها العمل على تقوية الخط الحديدي وانشاء طريق جديد بين دمشق وعمان ، ودعم الاتصالات السلكية واللاسلكية .

٥ - لجنة الريموك المشتركة : ومن مهامها استكمال الدراسات (من قبل الجانب الاردني) والتصاميم النهائية لاستغلال مياه الريموك .
كما اتفق ايضا على ضرورة العمل من أجل تدعيم التعاون الصحي القائم والعلاقات الثقافية والاسراع في وضع الاتفاق السياحي موضع التنفيذ .

ويلاحظ من نصوص هذه الاتفاقية أن نطاق التعاون يشمل عدة نواحي مختلفة ومكاملة لبعضها البعض تتناول الجوانب الاقتصادية المختلفة والنواحي التعليمية والصحية وشؤون النقل والكهرباء واستغلال مياه الريموك . . الخ. ولسوف يقتصر نطاق بحثنا هنا على نواحي التعاون الاقتصادي وتنظيم التبادل التجاري بين البلدين . وسنحاول أن نتعرض بالتحليل والتقييم لابعاد هذا التعاون والاثار الاقتصادية التي يمكن أن تنجم عنه كما سنبين منجزات هذا التعاون بعد مرور عام على توقيعها . هذا ، ويمكن اللقاء المزيد من الاضواء على هذا التعاون الاقتصادي وتحديد ابعاده ومعالجه الاساسية بوضوح وجلاء أكثر من خلال استعراضنا اتفاقية التعاون الاقتصادي وتنظيم التبادل التجاري بين البلدين الموقعة في ١٩٧٥-٦ والتي كان من أبرز بنودها الاتي : (٦)

١ - أن يعمل الطرفان على تنمية العلاقات الاقتصادية وتسهيل التبادل التجاري بينهما (مادة ١) .

٢ - أن تسمح الحكومتان باستيراد وتصدير جميع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المنتجة محليا في اي من البلدين دون أية قيود (نقدية أو ادارية أو أية قيود أخرى) الا في حالات خاصة استثنائية ، واعفاء المنتجات من الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى واجازات الاستيراد والتصدير والاستعاضة عن ذلك بأشعار خاص (مادة ٣ ، ٤ ، ٥) .

ومن شأن هذه البنود اطلاق حرية التجارة بين البلدين وتوحيد الاسواق المحلية لهما (في سوق واحدة) . وهذا في حد ذاته يمثل ادنى مرتبة من مراتب التكامل الاقتصادي الا وهي منطقة التجارة الحرة (٧) وعلى كل ، فإن لتوحيد الاسواق ما له من اثار ايجابية على اقتصاديات البلدين من توسيع لحجم السوق وما يمكنه أن ينتج عنه من وفورات اقتصادية خارجية وداخلية كالاثار العامة على الانتاج (اثر خلق التجارة واثار تمويل التجارة) ، والاثار العامة على الاستهلاك نتيجة لتفريغ انماط الاستهلاك بعد الغاء الرسوم الجمركية وانخفاض الاسعار مما سيؤدي بالطبع الى زيادة فائض المستهلك والرفاهية العامة للمواطنين (٨) . كما أن توحيد الاسواق سوف يؤدي الى خفض عنصر

المنافسة لدى المنتجين ورجال الأعمال في المؤسسات المختلفة ، هذا علاوة على كونه يهيئ الفرصة لتبادل الخبرات والمهارات ويعمل على إعادة توزيع الموارد وتغيير أنماط الانتاج على نحو أفضل وبما يحقق زيادة في الانتاج والانتاجية . كذلك ، فان توحيد الاسواق سوف يؤدي الى تحسين شروط المبادلات التجارية بين الدول اطراف السوق من جهة ، ودول العالم الخارجي من جهة أخرى ، وذلك نتيجة لتوحيد أسواقها وزيادة قوة المساومة لديها . هذا ، ناهيك عن ان تحرير التجارة يكاد يكون شرطاً أساسياً لدفع عجلة التنمية الاقتصادية . ذلك ان من الممكن البرهنة على أن قوام التنمية الاقتصادية هو التصنيع ولن يتيسر النجاح في هذا المضمار الا بتوفر الاسواق أمام الصناعات الناجحة على نطاق اقتصادي واسع يسمح بالانتاج الكبير . ومن جهة أخرى ، فان تحرير التجارة لن يتيسر من غير تنسيق أمثل للخطط الاقتصادية وما يقترن بذلك من تطبيق سياسات منسقة ووثيقة الصلة بالتنمية الاقتصادية ، وكذلك التنسيق فيما يتعلق بهيكل التكاليف والاسعار بالنسبة لختلف القطاعات والصناعات بما يؤدي الى انتعاش التجارة وازدياد حجم التبادل التجاري .

٣ - تشكيل لجنة جمركية تتولى حصر المواد الأولية المستوردة والداخلية في الصناعات المحلية المتماثلة في كلا البلدين وذلك بغية توحيد الرسوم الجمركية والضرائب الأخرى المفروضة عليها (مادة ٩) .

وجدير بالذكر أن الرسوم الجمركية المفروضة على المواد الأولية المستوردة تعتبر جزءاً من تكلفة الانتاج في الصناعات المحلية . وعليه ، فان توحيد التعريفات الجمركية على هذه المواد بين البلدين تعتبر أمراً هاماً وحيوياً لخلق ظروف متكافئة للمنافسة أمام الصناعات القائمة . وهذا بدوره يعمل على إعادة توزيع وتوظيف الموارد على نحو أفضل والتصرف على أفضل الصناعات الواجب اقامتها في كل دولة ، الأمر الذي يتيح لهذه الدول التخصص في الانتاج على أساس المزايا الحقيقية التي يجب أن يستند اليها هذا التخصص .

٤ - لا يجوز لأي من البلدين المتعاقدين منح أي دعم مهما كان نوعه لتشجيع صادراته من المنتجات الوطنية الى البلد الآخر ، عندما يكون هناك انتاج محلي مماثل في البلد المستورد (مادة ٧) .

وهذا البند من شأنه (كسابقه) أن يضع الصناعات المتماثلة أمام ظروف متكافئة في الانتاج والتوزيع الأمر الذي يتيح المجال لعلاقات اقتصادية متينة وتدعيم عرى التكامل الاقتصادي بين البلدين . وبعبارة أخرى ، فان الإدارات ذات الكفاءة الانتاجية المرتفعة (او التكلفة المنخفضة) ستزداد أرباحها كلما أقبلت على الاستثمار في مجالات انتاج اضافية . بينما الإدارات التي اعترتها

البدانة والضمول ضمن السوق المحلي ، اردنية كانت أم سورية ، ستواجه بمنافسة من الدولة الاخرى ربما تتوحداه اما الى رفع كفاءتها الادارية والانتاجية او الى اعادة توزيع استثماراتها بشكل افضل . ومثل هذه الاثار كانت متوقعة ايضا في السوق الاوروبية المشتركة بالنسبة للصناعات الفرنسية التي تعتبر اصغر حجما وما تزال تقليدية بالمقارنة مع الصناعات الالمانية (٩) .

وفي رأي الكثيرين أن هذا كان من أهم العوامل التي حدثت ببريطانيا الى الانضمام الى السوق الاوروبية المشتركة . ففي ظل حماية جبركية ضد الدول المنافسة وانفتاح سخي على دول الكومنولث ترعرعت الصناعة في بريطانيا وازدهرت بشكل منشآت صغيرة الحجم نسبيا مملوكة من قبل عائلات كان افرادها يديرون تلك المؤسسات وبكفاية انتاجية ادنى من مثيلاتها في دول أوروبا الغربية .

٥ - اقامة مشاريع مشتركة ، والمشاركة بالمشاريع القائمة ، وقيام تعاون فني بينهما وتبادل الدراسات والبحوث العلمية بشأن التنسيق والتكامل الصناعي والزراعي بما يكفل تنمية اقتصادية البلدين (مادة ١١) .

وفي رأينا أن اقامة مشاريع مشتركة بناء على دراسات علمية وواقعية والعمل على توفير عناصر نجاحها تشكل حافزا قويا لتنفيذ المزيد من المشروعات الاخرى وبالتالي ترسخ أسس التكامل الاقتصادي نفسه . ولتوفير عناصر نجاح هذه المشروعات يتطلب الأمر فيها تحديد أهدافها بصورة واضحة وفصل الملكية عن الإدارة ومنح الإدارة سلطات واستقلال يتناسب مع مسؤولياتها ، وعزلها عن المؤثرات السياسية البحتة . كما يجب أن يراعى في حالة المشاركة بالمشاريع القائمة ضرورة مراعاة أن تكون هذه المشاريع من النوع الذي تكون فيه أوجه التشابه كبيرة ، خاصة من حيث هيكل الانتاج والتكاليف والاسعار كما هو الحال مثلا في شركات الطيران . وفي كل الاحوال فانه ينصح عادة بالبداية في الصناعات والمشروعات التي ليس لها مثيل في القطرين . ذلك أن اقامة مثل هذه المشروعات يجنب الدول اطراف التعاقد أية مشاكل او موقات قد تعترض طريق التكامل الاقتصادي بينهما كالمشاكل المتعلقة باختلاف هيكل الانتاج والتكاليف والأجور وما يمكن أن ينتج عن ذلك من هزات اجتماعية تتصل بوقف أو نقل صناعة من بلد لآخر، والمشاكل المتعلقة باختلاف النظام الاقتصادي في البلدين ومراحل نموهما .

ومن جهة أخرى ، فإن انشاء مشاريع وصناعات مشتركة من شأنه أن يتيح لهذه الصناعات سوقا أوسع ودعما وتشجيعا من كلا الطرفين ، وبالتالي يمكن لهذه الصناعات من أن تحقق الوفورات الاقتصادية (داخلية وخارجية)

للحجم الكبير على النحو الذي ببناء من قبل .

ومن الأمثلة على المشاريع المشتركة المقترح اقامتها بين البلدين الاتي :

١ - مشروعات للنقل البري والبحري والجوي .

ب - مشروعات استغلال الموارد الطبيعية كالفوسفات والبترول .

ج - مشروعات التسويق .

د - المشروعات الصناعية والمناطق الحرة .

٦ - انشاء مراكز تجارية في كلا البلدين لببيع المنتجات الوطنية للبلد الاخر مع اعفاء هذه المراكز من جميع الضرائب والرسوم المفروضة في البلد الذي يعمل فيه (١٠) ومن مهام هذه المراكز أيضا الاتصال بالمستوردين والمصدرين ، وعقد الصفقات التجارية ، والقيام بالدراسات والبحوث التسويقية وعمل الدعاية والترويج لمنتجاته الوطنية . (مادة ١٠) .

ومن شأن هذا البند بالطبع تأكيد النتائج والاهداف المتوخاة من اطلاق حرية تنقل السلع والخدمات وتوحيد الاسواق على النحو الذي ذكرناه سابقا . اذ ان هذه المراكز التجارية تتيح الفرصة لتعريف المواطنين بمنتجات البلد الثاني، وتحفز عنصر المنافسة أمام الصناعات المحلية في كلا البلدين .

٧ - تشكيل لجنة مشتركة دائمة لتابعة تنفيذ الاتفاقية لتذليل الصعوبات التي قد تواجه تطبيقها ، وتقديم المقترحات المؤدية الى تعديل وتطوير الاتفاق والى تحسين العلاقات الاقتصادية عموما (مادة ١٣) .

ومن شأن هذا البند اضعاف قدر كبير من المرونة اللازمة لانجاح هذه الاتفاقية وتحقيق المكاسب والمزايا المرجوة منها . وبالتالي فان هذا البند يعتبر بمثابة صمام أمان في سبيل ضمان الاتفاق ومن ثم تعديله وتطويره حسب مقتضيات الحاجة .

منجزات التعاون وموقاته :

١ - المنجزات : مع مرور عامين على العمل باتفاقية التعاون الاقتصادي وتنظيم التبادل التجاري السوري الاردني ، يمكن القول ان البلدين قد سارا خطوات حثيثة وثابتة في سبيل تطبيق هذه الاتفاقية وتحقيق الاهداف المرجوة منها . وقد امكن تحقيق ما يلي :

١ - في مجال توحيد الرسوم الجمركية على المواد الاولية الداخلة في الصناعات المحلية :

تم وضع أسس محددة (من قبل لجنة وزارية) للتمييز بين المواد التي يشتمل عليها جدول التعرفة وفق ما يلي (١١) :

- ١ - المواد الأولية .
- ب - المواد الأولية التي تنتج محليا .
- ج - المواد الأولية نصف المصنوعة .
- د - المواد الأولية المصنعة .

كما تم وضع أسس موحدة تكفل للصناعات المتماثلة في البلدين أوضاعا متكافئة من حيث التكاليف بالرسوم عن مستورداتها . وقد قامت اللجنة الجمركية عقب ذلك بتصنيف المواد الداخلية في الصناعات المتماثلة فسي كلا القطرين وفق التمييز السابق والأسس التي اقترتها اللجنة الوزارية . كما تم وضع الرسوم الجمركية الموحدة للمواد المشار إليها آنفا وفق جداول معدة (١٢) وقد اتفق الطرفان أيضا على إبقاء الإعفاءات كاملة للمواد الأولية الداخلة في الصناعات التالية (١٣) :

- ١ - الاسمنت لكون الإعفاء في الأردن قد تم بموجب اتفاقية امتياز .
- ٢ - الأدوية لكون الإعفاء في الأردن قد تم بموجب اتفاقية بين الحكومة والشركة .

٣ - الكبريت لكون الإعفاء في الأردن قد منح بقرار صادر استنادا لقانون الإعفاء من الأموال الأميرية ، بالإضافة الى وجود المصنع في الضفة الغربية وكون إبقاء الإعفاء يدعم الصمود هناك . كما وافقت سوريا على التزام القطاع العام باستيراد مواد ومنتجات أردنية المنشأ بمبلغ مليوني دينار كحد أدنى . وقد تم وضع قائمة بهذه السلع والحد الأدنى للمستوردات منها والجهة المحصور أو المقيّد فيها (١٤) كما وافق الجانب السوري على تخصيص مبالغ سنوية لاستيراد السجائر الأردنية وذلك باتفاق مباشر بين إدارة حصر التبغ والتبناك السورية وشركة التبغ والسجائر الأردنية في كل عام (١٥) .

- ٢ - في مجال الشركات :

تمت الموافقة حسب الأصول الدستورية في كلا البلدين على عقود وأنظمة الشركات التالية (١٦) :

- ١ - الشركة السورية الأردنية الصناعية .
- ب - شركة المنطقة الحرة الصناعية السورية الأردنية .
- ج - الشركة السورية الأردنية للنقل البري .

د - الشركة السورية الاردنية للملاحة البحرية .

وقد تم تبادل وثائق ابرام هذه الشركات وباشرت اعمالها (١٧) .

٣ - في مجال الفوسفات :

تم تشكيل لجنة مشتركة مهمتها التنسيق في مجالات الانتاج والتسويق والبحث العلمي ، ودراسة المشاكل التي ترتبط بهذه القضايا ، والعمل على وضع الحلول المناسبة لها ، وكذلك تبادل الخبرات الفنية والادارية والمالية وتنسيق المواقف في المنظمات المختلفة . كما أبدى الجانب الاردني استعداداه لاشراك سوريا في المركز الفني للبحوث (والمصنع التجريبي والمختبرات الملحقه به) الذي سيقام في الرصيفة بالتعاون مع الامم المتحدة .

٤ - في المجالات الاخرى غير الاقتصادية :

بالاضافة الى الانجازات الاقتصادية السابقة ، تحققت انجازات كثيرة موازية على شتى الاصعدة وفي مجالات هامة اخرى كحقل التربية والتعليم وفي مجال الاعلام والسياحة والتعاون الصحي وعلى مستوى التمثيل الخارجي . كما تم توحيد اجراءات الحدود في مركز واحد . وما يزال السعي حثيثا لتحقيق المزيد من المكاسب على طريق التكامل والوحدة .

ب - الموقفات :

يمكن أن ترد العوائق التي تعترض في العادة اتفاقا من هذا القبيل وتحول دون تحقيق المزايا الاقتصادية المرجوة منه الى :

١ - صعوبة تنسيق برامج الانتاج وانماط الاستثمار وخاصة في مجال التخصص واعادة تقسيم العمل بين الدول اطراف التعاقد ، بسبب :

١ - اعتبارات السيادة القومية عند محاولة تنفيذ القرارات .

ب - صعوبة اعادة تشكيل هياكل الانتاج وما ينتج عنه من هزات اجتماعية تتصل بوقف صناعة أو نقلها من قطر الى آخر .

ج - اختلاف هياكل التكلفة والاجور .

د - تبادل النظامين الاقتصاديين ومراحل نموها

والتغلب على هذا الامر يتطلب دراسات موضوعية تستند الى مؤشرات ومعايير ، وهذا غير متوفر الان . كما يتطلب وقتا طويلا ، ولكن للقيام بعملية تنسيق تنطلق من أبسط المستويات (المشروع) الى أكثرها تعقيدا (خطة التنمية) . وبهذا الصدد ، نحسب أن نشير الى أن اليونان ، مثلا ، اعطيت فترة انتقال زمنية تصل الى ٢٢ عاما لتمكين خلالها من ازالة التعرفة على وارداتها

من السوق الأوروبية المشتركة .

ولم ينج التعاون أو التكامل الاقتصادي من مثل هذا المحذور . فرغم أن التعاون الاقتصادي بين سوريا والأردن قد خلى خطوات واسعة لا سيما في مجالات التبادل التجاري وفي المشاريع المشتركة كالصناعة والنقل ، إلا أن التعاون المالي والتقني ما يزال بعيدا عن أية خطوات ملموسة . ذلك أن طريقة التعاون في هذا المجال شائكة وتكتنفها صعوبات كثيرة لعل مردها الاختلافات الجذرية في النظم والاسس الاقتصادية . فسوريا مثلا ، تطبق نظاما متشددا على التصرف بالقطع الاجنبي بعكس الأردن الذي اتجه مؤخرا وبخطى واسعة نحو ازالة القيود في هذا المجال .

هذا بالإضافة الى تأميم الجهاز المصرفي والشركات المتعاملة مع البنوك في سوريا وتباين ذلك الوضع عن مثيله في الأردن . غير أن هذا التباين في النظم والإجراءات لا يحول قطعا دون ايجاد أرضية مشتركة للتعاون المالي والمصرفي بل أن ايجاد مثل هذه الأرضية المشتركة يبدو اليوم أكثر الحاحا وذلك من أجل الحفاظ على المكاسب الاقتصادية التي تحققت في مجال التبادل وضمان استمرار زخم السعي نحو مزيد من التعاون والوحدة . لذا فإن من الضروري مثلا العمل على تأمين حرية انتقال المدفوعات الجارية اللازمة لتمويل التبادل التجاري والخدمات الذي يسعى البلدان نحو تحريرها . وكذلك العمل على تأمين حرية انتقال رؤوس الاموال للاستثمار المتبادل في مختلف المجالات والمشاريع المشتركة .

٢ - صعوبة تنسيق السياسات الاستيرادية والتصديرية وما يمكن أن ينتج عن هذا من تدني مستوى المعيشة بسبب تخصيص نسبة معينة من حجم التبادل التجاري الاجمالي يتفق على تخصيصها بين القطرين « اثر تحويل التجارة » وقد دلت الدراسات على أن اثر هذا العائق ضئيل جدا ويمكن أن يعوض عن طريق الآثار الإيجابية الأخرى (١٨) . كما يمكن معالجته عن طريق اقامة تعرفة جمركية أكثر شمولاً وأبعد مدى مما هو الحال عليه حسب الاتفاقيات الحالية (٦-٤-١٩٧٥) . ثم تقييم نتائج هذه التعرفات لاجراء تعديلات عليها بما يتلائم ومصلحة القطرين . وفي كل الأحوال ، فإن هذا يتطلب وقتا طويلا بما يتلائم ومصلحة القطرين . وفي كل الأحوال ، فإن هذا يتطلب وقتا أطول ودراسات موضوعية لكل حالة على حدة . ويبدو لي أن الطرفين السوري والأردني يسيران في هذا الاتجاه برؤية وتعمل . فرغم تباين وجهات نظر الطرفين بخصوص توحيد التعرفات الجمركية بالنسبة لبعض الصناعات مثل الدباغة وتكرير البترول وصناعة الأتمشة والخیوط والألبسة والحرامات

والسجابر والاثاث ، فقد اتفق الجانبان على ارجاء البت في هذه المسائل واخضاعها لمزيد من الدراسات والبحث واعطائها للمزيد من الوقت (١٩) .

٣ - صعوبة تنسيق العمالة والاستخدام وخاصة في مجال توفير الجو الملائم لحرية انتقال العمال والفنيين ، وللحرية هنا تعريف خاص - يعنى أن تحفظ حقوق العمال والفنيين كاملة مثل التأمين الصحي والتقاعد عند سن معينة وتشكيل النقابات .. الخ . وهذا يتطلب تغييرا جذريا في السياسات والتشريعات العمالية والاجتماعية .

خاتمة :

يستدل من تسلسل الوقائع والاحداث التاريخية أن التعاون السوري الاردني قد بدأ بداية متواضعة في اهدافه ومرامييه ، ولكنه خلال شهور قليلة بدأ يتطور ويكتسب ابعادا جديدة . وبدأت الافكار حوله وفيها يتعلق باهدافه ومرامييه تتضح وتبلور على نحو اكثر موضوعية ورشدا . ففي غضون شهرين من توقيع الاتفاقية الاولى ، تم تشكيل لجنة عليا مشتركة برئاسة رئيس مجلس الوزراء في كل جانب . وبعد ذلك بشهرين ، تشكلت ايضا قيادة سياسية عليا مكونة من الرئيس حافظ الاسد والملك حسين . وبعبارة اخرى، فان هذا التعاون السوري الاردني في صيغته الجديدة يتم على أعلى المستويات التنفيذية والسياسية في البلدين . وربما يدل هذا على النية بالتمسك بهذا الاتفاق وتطبيقه بجدية . كما أن عملية الوصول الى القرارات تتم على كافة المستويات الدنيا والمتوسطة والعليا . وفي هذا ما يضفي طابع التروي على طريق التكامل والوحدة . الا أنه من نوع التروي الايجابي المطلوب لضمان نجاح هذه التجربة وتدعيم اواصرها على قواعد راسخة . والوصول الى القرارات بهذه الطريقة يتيح للطرفين دراسة القضايا المتعلقة وتخصيصها بجدية وعلمية بعيدا عن الغلواء وعدم الواقعية والانفعال السياسي وبحيث تأتي القرارات النهائية موزونة ومعبرة تماما عن طموحات وآمال الشعب العربي في القطرين الشقيقين ومحقة للاهداف والفوائد المرجوة من التكامل والوحدة . على أن الجزم بأي انطباع بهذا الخصوص يستحسن اعطائه بعد التنفيذ الفعلي لهذا الاتفاق .

ومن جهة أخرى ، فان تطوير هدف التعاون من مجرد التكامل الى حشد كامل للطاقات والإمكانيات لدى البلدين كسبيل لاسترداد الارض ومواجهة التحدي هو في حد ذاته انجاز رائع لهذا الاتفاق . وفي هذا ايضا ربط واضح بين الاهداف القومية للامة العربية عموما وسوريا والاردن ، بلدي المواجهة ، خصوصا . وبذا تم وضع هدف التحرير على رأس قائمة الاولويات بالنسبة للاهداف

المشتركة للاقطار العربية . وهذا في اعتقادنا هو الوضع الطبيعي الذي يجب أن يسود العلاقات العربية .

ومهما يكن من أمر فإنه يجب النظر الى التكامل الاقتصادي كضرورة اقتصادية في المدى البعيد وليس نصرا سياسيا آتيا . وبعبارة أخرى فإن التكامل بالإضافة الى كونه مطلبا جماهيريا وقوميا إنما هو تحقيق لمصالح مشتركة لكلا الطرفين وأنه السبيل الوحيد لتحقيق منعة وعزة الأمة العربية ورفعتها والارتفاع بها نحو مصاف الدول العظمى . كما يجدر بنا أن ننوه بضرورة الالتزام بالجدية المطلقة والثاني الحكيم في كل خطوة تتخذ على هذا الطريق ، ما يجب التمهيد لهذا التحول وتنفيذه تدريجيا لان محاولة فرضه نجاة لن تكون لها نتائج مشجعة أو على الأقل ، ستكون احتمالات نجاحه بسيطة .

وختاماً ، فإن استمرارية ونجاح هذا الاتفاق لن تتحقق الا إذا شعر الفريقان أن الاتفاق أضمن لمعادلة توزيع الفوائد الناجمة عنه ، وأن الوفد الذي يحاول أن يحقق نصرا على الوفد الآخر يكون قد ساهم بواد هذا الاتفاق .

ملحق رقم (١)
قائمة بالسلع والمنتجات الاردنية المنشأ التي يستوردها
القطاع في سورية مع بيان قيمتها (الحد الأدنى) والجهة
المستوردة .

المادة	القيمة (بالدينار الاردني)	الجهة المحصور او المقيد استيرادها بها في سورية
العلكة	١٥٠٠٠	اتحاد الصناعات الغذائية
البصرة	١٧٠٠٠	
البسكوت	٤٠٠٠	
العرق	٤٠٠٠	
السجاير دفاتر ورق		
السجاير والتبناك	٦٠٠٠	ادارة حصر التبغ والتبناك
الاسمنت	٧٥٠٠	
مواسير المياه من الحديد	١٠٠٠	افتوميتال
حديد مبروم	٥٠٠٠	
مستحضرات التنظيف المماثلة لمادتي		
الساو والسائب	٥٠٠٠	
ورق الكرتون (المقوى)	٣٥٠٠	تافكو
مرتديلا (معلبات)	٥٠٠	
حبيبات البلاستيك	٥٠٠٠	
البطاريات السائلة	٥٠٠٠	
أغلفة البطاريات	٧٥٠٠	شركة البطاريات السائلة في حلب
السجاد الالي	١٤٥٠٠	
الاجواخ	٢٠٠٠	
التريكو	٧٠٠٠	اتحاد صناعات الغزل والنسيج
الدوية	٣٠٠٠٠	فارمكس
الالبسة الداخلية	٥٠٠٠	
الجوارب	٢٠٠٠	
الغزلو التطنية	٥٠٠	

المادة	القيمة بالدينار الأردني	الجبهة المحصور أو المقيد استيرادها بها في سورية
الورق الصحي وورق التواليت	١٣٥٠٠٠	اتحاد الصناعات الهندسية
الدهانات	١٠٠٠٠٠	والكيميائية
الثلاجات	٣٥٠٠٠	
الزجاج	٥٠٠٠	
الكبريت (الثقالب)	١٠٠٠٠	

المصدر : محضر اجتماع اللجنة المشتركة السورية الأردنية ، ايار - مايو ١٩٧٥ .

الحواشي

- (١) مرجع ٧ .
- (٢) مرجع ٨ .
- (٣) مرجع ١٢ .
- (٤) مرجع ٦ .
- (٥) مرجع ٧ .
- (٦) لزيد من التفاصيل راجع البحث الذي قدمه المؤلف بالاشتراك مع الدكتور محمد مال الله النجار « أضواء على التكامل الاقتصادي بين المملكة الأردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية » في الندوة الاقتصادية السورية الأردنية المشتركة نوفمبر سنة ١٩٧٥ .
- كذلك راجع كتاب الدكتور تيسير عبد الجابر « دراسات في التكامل الاقتصادي العربي » وكتاب الدكتور « وهبي غبريال » حول التكامل الاقتصادي العربي » .
- (٧) راجع المصادر السابقة نفسها . لزيد من التفاصيل حول هذا الموضوع .
- (٨) مرجع ٢٥ .
- (٩) باستثناء المواد والمنتجات الأردنية المنشأ المحصور أو المقيد استيرادها المؤسسات القطاع العام المختصة في الجمهورية العربية السورية المنصوص في المادة الثانية من الاتفاقية . وقدم وضع قائمة بالسلع الأردنية في اجتماع عقدهته اللجنة المشتركة في الفترة ١٠-١٤/٥/١٩٧٥ (مرجع رقم ٩) . وقد الحق محضر الجلسة الى اتفاقية التعاون المذكورة آنفا .
- (١٠) مرجع ٢٢ .
- ١١ مرجع ١٧
- (١٢) نفس المرجع السابق .

- (١٣) انظر ملحق رقم ١
 (١٤) مرجع ٢٥
 (١٥) مرجع رقم ٢٤ . كذلك ملحق رقم ١
 (١٦) نفس المرجع السابق .
 (١٧) مرجع ٢٧ .
 (١٨) مرجع ١٧

مراجع البحث

المراجع العربية :

- (١) د. جيس سي انجرام . المشكلات الاقتصادية الدولية ، ترجمة اسماعيل مصطفى رشدي . دار المعرفة بالقاهرة ، ١٩٧٢ .
 (٢) د. حسين عمر . المنظمات الدولية ، دار المعارف بمصر ، سنة ١٩٦٨ .
 (٣) د. تيسر عبد الجابر . دراسات في التكامل الاقتصادي العربي ، ممد البحوث والدراسات العربية ، جامعة الدول العربية ، سنة ١٩٧٢ .
 (٤) د. صالح خصاونة ، والدكتور محمد مال الله . اضاء على التكامل الاقتصادي بين المملكة الاردنية الهاشمية والجمهورية العربية السورية ، بحث التي في الندوة الاقتصادية السورية الاردنية ، التي عقدت بعمان ودمشق في ١٩ - ٢٤ / ١١ .
 (٥) د. وهبي غبريال ، حول التكامل الاقتصادي العربي ، منشورات دار الثقافة ، دمشق سنة ١٩٧٢ .

الوثائق الرسمية :

- (٦) نص اتفاقية حول برنامج عمل للتعاون بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية ، ٤ / ٤ / ١٩٧٥ .
 (٧) نص اتفاقية اتفاق التعاون الاقتصادي وتنظيم التبادل التجاري بين الجمهورية العربية السورية والمملكة الاردنية الهاشمية ٦ / ٤ / ١٩٧٥ .
 (٨) نص اتفاق البيان المشترك الاردني السوري ، الصادر في ١٢ / ٦ / ١٩٧٥ .
 (٩) نص اتفاق محضر اجتماع اللجنة المشتركة السورية الاردنية ، ١٠ - ١٤ / ٥ / ٧٥ .
 (١٠) نص اتفاق بيان صادر عن اللجنة العليا الاردنية السورية المشتركة ٢٨ / ٧ - ٣٠ / ٧ / ١٩٧٥ .

- (١١) نص اتفاق محضر الجانبين السوري والاردني في الهيئة التأسيسية للشركة السورية
الاردنية الصناعية ١٦ - ٢٠ / ٨ / ١٩٧٥ .
- (١٢) نص اتفاق البيان المشترك السوري الاردني ١٨ - ٢٢ / ٨ / ١٩٧٥ .
- (١٣) نص اتفاق محضر اجتماع لجنة التعاون الاقتصادي ، ٢١ / ٨ / ١٩٧٥ .
- (١٤) نص اتفاق محضر اجتماع اللجنة الجبركية المشتركة ، ١١ - ١٩ / ١٠ / ١٩٧٥ .
- (١٥) نص اتفاق بيان صادر عن اللجنة العليا السورية الاردنية ، ٢٧ / ١٠ / ١٩٧٥ .
- (١٦) نص اتفاقية محضر اجتماعات مدير الجمارك السورية بوكيل وزارة المالية والجمارك
الاردنية ، ٩ - ١٤ / ١١ / ١٩٧٥ .
- (١٧) نص اتفاق محضر اجتماع اللجنة الجبركية السورية الاردنية المشتركة ٢٦ / ١١ - ٤ /
١٢ / ١٩٧٥ .
- (١٨) نص اتفاق بيان صادر عن مجلس القيادة العليا السورية الاردنية ٩ - ١١ / ١٢
١٩٧٥ / .
- (١٩) نص اتفاق محضر اجتماع مشترك عقد بين الجانبين الاردني والسوري ٩ / ٢ / ١٩٧٦ .
- (٢٠) نص اتفاق ، اتفاقية عقد تاسيس شركة المنطقة الحرة الصناعية الاردنية السورية المحدودة .
- (٢١) نص اتفاق تقرير متابعة بشأن اللجان الاردنية السورية المشتركة .
- (٢٢) نص اتفاق تقرير متابعة حول العلاقات السورية الاردنية .
- (٢٣) نص اتفاق محضر اجتماع لجنة وزراء المالية والاقتصاد والصناعة في الجمهورية العربية
السورية والمملكة الاردنية ، ٢٦ - ٢٨ / ١١ / ١٩٧٥ .
- (٢٤) نص اتفاق « تقرير عن اعمال اللجان » .
- (٢٥) محضر اجتماع اللجنة المشتركة السورية - الاردنية . ايار ١٩٧٥ .

المراجع الأجنبية :

- (26) Balassa, Bela. **Trade Liberalization Among the Industrial Countries : Objectives And Alternatives**, New York ;
McGraw — Hill Book Company, 1967.
- (27) Sodorsten, Bo. **International Economics**. New York.
Harper and Row, 1970.

بعض المشاكل والحلول في تمويل الإنمائي للقطار النفطية

د. عبد الرسول سلمان *

دأب الاقتصاديون عند البحث في موضوع التنمية الاقتصادية ، ان يعطوا للموارد المالية اللازمة للتنمية أهمية كبرى . وقد تكلموا عن مجالات عديدة يمكن سر غورها والحصول منها على ما يقتضى من هذه الموارد أو بعضها . وقد ادرجتها وبحثتها كتب الاقتصاد وأسهمت في الكلام عنها . ومن هذه المجالات ، والعمل على زيادة كمية النقود الى الحد الذي لا يؤدي الى التضخم في القطر ، وتشجيع ادخارات الافراد والشركات ، وزيادة الضرائب واستخدام ما زاد منها على اغراض التنمية ، ثم توجيه العمال العاطلين الى القيام بالاعمال العامة وفي الزراعة وتكوين رأسمال جديد . هذه هي أهم المصادر المالية الداخلية التي اقترحت لتمويل التنمية ، كما ان هناك مصادر أخرى خارجية ، تتلخص في الاقتراض من الاقطار الاخرى ، والحصول على مساعدات مالية منها (1) .

الا اننا سوف لا نخوض في بحثنا هذا في أي من هذه المجالات التقليدية ، بل سوف نناقش بعض المجالات الساتحة الآن في الاقطار المنتجة للبترول ، سواء ما كان يتطلب منها امدا قصيرا لمعالجته أو ما يتطلب امدا أطول . وقد يكون بحثنا هذا اقرب الى معالجة بعض المشاكل الاقتصادية التي تتعرض لها معظم ان لم يكن كل الاقطار المنتجة للبترول ويجاد الحلول اللازمة لها ، والتي تمكنها من زيادة إيراداتها المالية اللازمة للتنمية الاقتصادية . وسنلاحظ ان بعض هذه العوامل وليدة التنمية الاقتصادية كما انها في الوقت نفسه عوامل تهيم الموارد المالية اللازمة للتنمية فتدفع بعجلة الانهيار والتطور الى الامام .

ان الفجوة الاقتصادية بين الاقطار المنتجة للبترول والاقطار الصناعية المستهلكة له لا تزال واسعة . فالبيانات المتوفرة لدينا تنبئ بوضوح عن هذه الحقيقة التي لا ريب فيها . وذلك بالرغم من الجهود التي بذلت في هذه الاقطار لتنمية اقتصادياتها والحقا بركب العالم المتقدم . فقد يعتقد المرء ان هذه الاقطار النامية قد تقدمت نحو سد هذه الفجوة . الا ان الواقع ينبئ خلاف ذلك ، حيث ان هذه الفجوة آخذة في الاتساع ، فهي أوسع منها الان عما كانت

* استاذ الاقتصاد بكلية التجارة في جامعة الكويت .

عليه سابقا .

فالتمنية في اقطار الاوبك يجب ان تضي بخطى اوسع من ذي قبل ، او بنسبة اكبر ، كي يمكنها حينئذ من تقليص النجوة بينها وبين الاقطار المتقدمة في نسب النمو اولا ، ثم بعد ذلك عليها ان تتقدم بخطوات اوسع اخرى كي تتمكن من اللحاق بمستوياتهم ، في الوقت الذي تنمو اقتصادياتهم بنسب اسرع وباستمرار . ولذا ، يجب العمل على دفع عجلة التنمية الى الامام بعزم اكيد وقوة اكبر في دول الاوبك . ان الموارد المالية اللازمة لتمويل التنمية ينبغي ان تتزايد ، وقوتها الشرائية يجب المحافظة عليها ، لكي تتمكن هذه الاقطار من الانفاق بسعة على برامجها الانمائية العديدة والمتراصة في الوطن العربي وفي اقطار الاوبك بصورة عامة .

ومهما قيل عن العوامل المحددة للتنمية والعوامل المعوقة لها ، فانه سيبقى عنصر رأس المال العامل الاساسي في التنمية ، فعلى الدول النامية ان تزيد من مواردها المالية وتعمل للحفاظ على طاقتها الشرائية لتمويل برامجها الاقتصادية وتوسيع استثماراتها ، واقتناء السلع الانتاجية والخبرات والمهارات اللازمة للتنمية .

ان عصرنا هذا يمكن ان يسمى بحق عصر التنمية الاقتصادية ، حيث ان دول العالم بصورة عامة والدول النامية بصورة خاصة ، كانت ولا تزال تولي هذه الناحية اهمية كبرى . وذلك ، وضعت خططها الاقتصادية لتحقيق هذه الغاية ، ولقد كانت هذه الخطط توضع وفق ما هو متوفر من موارد مالية للقطر ، وما يمكن ان يقتنى به من هذه الموارد ، او قوتها الشرائية .

لذا ، سنبحث في الصفحات التالية في المجالات المتوفرة لاقطار (الاوبك) لزيادة تدفق ايراداتها المالية والحفاظ على قوتها الشرائية . وبما ان معظم الايرادات المالية اللازمة للتنمية في اقطار الاوبك تتأتى عن طريق البترول ، سواء كان من تسويقه او تصنيعه ، لذا سنبحث فيما يلي في العوامل التي تؤثر في هذه الايرادات وفي مصادرها وفي الطاقة الشرائية لهذه الايرادات .

هذا ، وسيعالج الموضوع وفق الخطوات التالية :

اولا : التغيير في قيم الوحدات النقدية التي يتم الدفع بموجبها ، واثرها في الطاقة الشرائية للايرادات .

ثانيا : اثر التضخم او الكساد التضخمي على اسعار السلع التي تستوردها الاقطار المنتجة للنفط او بمعنى آخر اثر ارتفاع اسعار السلع المستوردة لاقطار الاوبك واثرها في الطاقة الشرائية للايرادات ، وستتناول اثر ارتفاع الاسعار السابقة لاستلام الايرادات واثرا

الارتفاع المتوقع في الاسعار بعد استلام الايرادات وحتى زيادة اسعار
البترول مرة ثانية .

ثالثا : ثم نناقش اثر تصنيع البترول في تدفق الايرادات المالية نفسها ، سواء
كان هذا التصنيع على مستوى التكرير للنفط واستخراج مشتقاته ،
أم استغلاله في مجالات الصناعة المتعددة كمواد بتروكيماوية وغيرها ،
والاحجام عن استخدام البترول كطاقة رئيسية ، وايجاد بدائل جديدة
للطاقة .

رابعا : ثم هناك مجال آخر يمكن أن يؤثر في الايرادات النفطية بصورة غير
مباشرة ويعمل على توفرها ، ويقصد بذلك الاهتمام بالزراعة والعمل
على توفير الحاصلات الزراعية اللازمة ، والقضاء على أزمة الغذاء ،
التي تمتص عادة نسبة كبيرة من الايرادات ، بسبب الانفاق على
الاستيرادات الكثيرة من هذه المواد في كل عام .

١ - التغيير في قيم الوحدات النقدية التي يتم الدفع بها والقوة الشرائية للإيرادات :

منذ عام ١٩٤٤ (أو منذ انعقاد مؤتمر برتون وودز الذي تم فيه ولادة منظمة
صندوق النقد الدولي ، والبنك الدولي للانهاء والاعمار والذي تمخض عنه
النظام النقدي الجديد) أصبحت العملات الدولية الرئيسية هما
الدولار والجنيه الاسترليني . فأصبحت هاتين العملتين من أبرز وسائل
الدفع الدولية ، كما أصبح لهاتين العملتين قبول عام بين دول العالم جميعا (٢)
وقد كانت قيمة الجنيه الاسترليني مرتبطة بالدولار ، وقيمة الدولار محددة
بالذهب . كما أن معظم عملات العالم الأخرى ، كان لها علاقة معينة بالذهب
أو بهاتين العملتين . لذا ، فإن أي تخفيض لهذه العملات الرئيسية أو أي
انخفاض في قيمتها ، يؤدي الى ضعف في القوة الشرائية للإيرادات المالية التي
تستلم عن النفط المصدر أو الموارد الأولية المصدرة من اقطار الاوبك بصورة
خاصة والاقطار النامية بصورة عامة . وقد حدثت تخفيضات وانخفاضات
متعددة بالنسبة لهاتين العملتين (الدولار والجنيه الاسترليني) بسبب العجز
المستمر التي ظهرت في موازين مدفوعات اقطار هاتين العملتين ، منذ نهاية
الحرب العالمية الثانية حتى وقتنا هذا . الامر الذي الحق خسائر جسام
بالعائدات المالية لاقطار الاوبك التي استلمت بهاتين العملتين . وهكذا أصبح
من الضروري البحث عن وحدة نقدية ثابتة القيمة يتم بها الدفع ، وقد اتجه
التفكير في وقت من الاوقات الى اتخاذ حقوق السحب الخاصة كوحدة
حسابية بدلا من العملات الانفة الذكر والتي كانت ولا تزال قيمتها في تغير

مستمر (٣) . الا ان وحدات حقوق السحب الخاصة ، لا تخلو من العيب الذي يصيب العملات النقدية التي نحن في صدد البحث فيها ، وان كان التغيير فيها اقل من بديلاتها العملات النقدية الدولية :

١ - **الجنيه الاسترليني** : - تعرضت هذه العملة الدولية الى التخفيض بالنسبة الى الدولار بعد سنوات قليلة من مؤتمر برتون وودز الذي حددت فيه قيمة هذه العملة بالدولار . فقد خفض الجنيه في شهر ايلول (سبتمبر) عام ١٩٤٩ ، من ٤ر.٣ دولارا للجنيه الواحد ، الى ٢ر.١ دولارا ، اي انه خفض بمقدار يزيد عن ٣٠ ٪ من قيمته التي حددت بمؤتمر برتون وودز (٤) . ثم كان التخفيض اللاحق للجنيه الاسترليني في العام ١٩٦٧ حيث خفض هذه المرة بمقدار ١٤ ٪ من قيمته بالنسبة للدولار فاصبحت قيمته الجديدة المخفضة تساوي ٢ر.٤ دولارا بعد ان كان يساوي ٢ر.١ دولارا سابقا . ثم اخذ الجنيه في الانخفاض المستمر وخصوصا منذ اوائل السبعينات وبعد تعويمه . وقد بلغت قيمته مؤخرا حوالي ١ر.٥٩ دولارا . ويمكننا ملاحظة مدى التخفيض والانخفاض اللذين اصابا الجنيه الاسترليني بمواجهة الدولار منذ مؤتمر برتون وودز حتى وقتنا هذا ، فقد انخفض من ٤ر.٣ دولارا للجنيه الاسترليني الواحد الى ٥ر.٩ دولارا للجنيه عند كتابة هذا البحث في اواخر العام ١٩٧٦ .

ان هذه الحقائق تبين لنا مدى تدهور قيمة الجنيه الاسترليني في فترة وجيزة لا تزيد عن ثلاثين عاما . كما ان هذه الحقائق تؤكد من ناحية اخرى انه ليس من المجدي الاعتماد على عملة ما كوسيلة للدفع مهما كانت قوية في وقت من الاوقات ، كما كان الجنيه الاسترليني والدولار في الفترة التي تلت الحرب العالمية الثانية مباشرة وقبل ذلك ايضا . وانه وان كان قد عدل عن استخدام الجنيه الاسترليني في حساب العائدات النفطية والدفع به منذ امد غير قصير ، فان اثره على تخفيض القوة الشرائية لعائداتنا النفطية كان كبيرا فقد خسرنا من جراء استخدامنا لهذه العملة في حساب عائداتنا والدفع بها الكثير من قيمة هذه العائدات ومن قيمة ارصدتنا الاسترلينية .

ب - **الدولار** : - اما الدولار فهو الاخر كان قد تعرض للانخفاض والتخفيض مثل ترينه الجنيه الاسترليني لمرات عديدة . فقد كان للدولار علاقة معينة بالذهب ، حيث كان كل مقدار معين من الذهب يساوي مقدارا معيناً من الدولارات ، وعند تخفيض الدولار يزداد مقدار الدولارات التي تدفع عن ذلك المقدار من الذهب . فقبل العام ١٩٣٤ ، كان كل (اونس) او اوقية من الذهب يساوي (٢٠) دولارا ، ولكن الدولار كان قد خفض في تلك السنة بحيث اصبحت الاوقية من الذهب تعادل ٣٥ دولارا . وفي مؤتمر برتون وودز اقر هذا التعادل واستمر الامر كذلك حتى اواخر العام ١٩٧٠ حيث خفض الدولار بما يساويه

من الذهب فأصبح الاونس أو الاوقية من الذهب تساوي ٢٨ دولارا . وبذلك ، يكون الدولار قد خفض في هذه المرة بمقدار ٨٪ من قيمته السابقة لعام ١٩٧٠ . ثم كان التخفيض الآخر في العام ١٩٧٢ حيث أصبحت الاوقية من الذهب تساوي ٤٢ دولارا ، اي ان التخفيض في هذه المرة كان عشرة بالمائة من قيمته السابقة .

هذا ، وقد كان للدولار حتى العام ١٩٧٠ خاصية مهمة ، وهي قابلية ابداله بالذهب ، بسعر التعادل السائد وهو ٣٥ دولارا للاونس أو الاوقية الواحدة من قبل المؤسسات المالية الدولية مثل المصارف المركزية في الاقطار الاجنبية . غير ان السعر الرسمي للذهب بالدولار لم يكن يعني شيئا ما دام ابدال كل منها بالاخر قد توقف في آب (اغسطس) من العام ١٩٧٠ ، عندما اعلن الرئيس نيكسون اجراءاته النقدية بغية تحسين الازمة التي كان يمر بها الدولار آنذاك . ولكن لم تكن تلك الاجراءات نتائج ايجابية تذكر في هذا الخصوص .

اما معدل اسعار الذهب في الاسواق العالمية فقد زاد كثيرا عن سعره الرسمي في الولايات المتحدة الامريكية ، حيث انه اخذ يتزايد بالتدريج الى ان بلغ في العام ١٩٧٤ الى حوالي ٢٠٠ دولارا للاونس الواحد . ثم بعد ذلك اخذ يتناقص احيانا ويتزايد احيانا أخرى حتى بلغ الآن ، عند كتابة هذه السطور ، حوالي ١١٦ دولارا للاونس الواحد . هذا واخذت قيمة الدولار تتأرجح بمواجهة العملات الرئيسية الاخرى بعد العام ١٩٧٢ صعودا مرة ونزولا مرة أخرى . وقد تم تعويض بعض العملات الرئيسية في اوائل السبعينات مثل الجنيه الاسترليني والمارك الالماني والين الياباني ، فأخذت قيمتها تتأرجح هي الاخرى حسب قوى العرض والطلب عليها ، ولم يكن هناك سعر ثابت أو معين يركن اليه .

ونستخلص مما تم ذكره بأن العملتين الدوليتين الجنيه الاسترليني والدولار بصورة خاصة كانتا قد تعرضتا للتخفيض والانخفاض وفقدا بذلك كثيرا من قيمتهما . لذا ، فان اتخاذها وسيلة للدفع عن صادرات الدول النفطية أو المواد الأولية الحقت وستلحق خسائر كبيرة بالموارد المالية والقوة الشرائية لهذه الاقطار .

كما ان العملات الاخرى مثل المارك الالماني والفرنك الفرنسي والين الياباني وغيرها لم تكن هي الاخرى عملات مستقرة ذات قيم ثابتة ، او تتأرجح بنسب قليلة ، بل كانت ولا تزال تتذبذب قيمها بنسب كبيرة . هذا وان سعر الذهب نفسه لم يكن مستقرا ، حيث ان سعره الرسمي وكذلك سعره في الاسواق الدولية كان — كما سبق ذكره آنفا — في تقلب حاد ومستمر منذ العام ١٩٧٠

بصورة خاصة . وعليه ، فان الذهب نفسه ، والذي كان عنصرا آخر من عناصر السيولة الدولية ، لا يمكن ان يركن اليه كوسيلة من وسائل الدفع .

اما التوجه الى حقوق السحب الخاصة (او اي اداة أخرى مشابهة لها من حيث استنادها الى عملات مختلفة) واستخدامها كوحدة حسابية ، فانها وان كانت خطوة الى الامام فهي ايضا ليست بذات قيمة مستقرة ، بل هي تتقلب صعودا او نزولا حسب تقلبات العملات التي تستند اليها . غير ان التقلبات في هذه العملات قد تختزل بعضها البعض الاخر ، ويتولد نتيجة لذلك شيء من الاستقرار او التقلبات الخفيفة في قيم هذه الوحدات . كل ذلك يتوقف على مدى الارتفاع او الهبوط في قيم هذه العملات التي تستند اليها وحدات حقوق السحب الخاصة . فاذا كان معدل الارتفاع في قيم بعض العملات يساوي معدل الانخفاض الذي يطرا على العملات الاخرى في وقت ما ، كانت النتيجة تساوي قيم وحدات حقوق السحب الخاصة الان عما كانت عليه سابقا . اما اذا كان معدل الارتفاع في قيم بعض العملات اقل من معدل الانخفاض الذي يطرا على العملات الاخرى في وقت ما ، كانت النتيجة هو ميل قيم وحدات حقوق السحب الخاصة الى الانخفاض الان عما كانت عليه سابقا . وقد يكون معدل الارتفاع في قيم بعض العملات اكثر من معدل الانخفاض الذي يطرا على العملات الاخرى . في هذه الحالة ، يكون ميل قيم وحدات حقوق السحب الخاصة الى الارتفاع مقارنة لما كانت عليه سابقا .

وبما ان انخفاض كافة العملات التي تستند اليها حقوق السحب الخاصة او ارتفاعها جميعا في وقت واحد قلما يحدث ، وان ارتفاع بعضها وانخفاض البعض الآخر هو الاكثر حدوثا، لذا فاننا نتوقع ميل قيم وحدات حقوق السحب الخاصة الى الاستقرار، او تارجحها في حدود ضيقة. وخلاصة القول ان استخدام وحدات حقوق السحب الخاصة (او وحدات مشابهة) كوحدة حسابية هي اكثر يكون بحدود ضيقة ، اذ ان تقلب قيمتها يكون اقل من تقلبات اي عملة رئيسية يمكن ان يتم الدفع بها او تتخذ كوحدة حسابية .

٢ - الكساد التضخمي :

شهد العالم منذ نهاية الحرب العالمية الثانية ظاهرة اقتصادية جديدة ، اخذت تسمى بالكساد التضخمي (هـ) . وهي امتزاج حالتين من البطالة

وارتفاع الاسعار في وقت واحد . ان هذه الظاهرة لم يكن العالم قد شهداها من قبل . وما كان يحدث قبل ذلك هو أن الكساد والانتكاش في الفعاليات الاقتصادية كان يرافقه انخفاض في الاسعار . وقد اعتقد سابقا انه اذا حدثت حالة من الكساد فلا بد ان تنخفض معها اسعار السلع .

ان الارتفاع في الاسعار أو التضخم كان قد بدأ مباشرة بعد الحرب العالمية الثانية في الاقطار الغربية وبصورة خاصة في أمريكا والاقطار الصناعية الاخرى ومن ضمنها اقطار السوق الأوروبية المشتركة واليابان (٦) . وقد كانت معدلات الارتفاع في الاسعار في كل قطر تختلف من بلد لآخر ومن سنة الى أخرى . وقد بلغت أعلى ارتفاع لها في عامي ١٩٧٣ و ١٩٧٤ . ان الارتفاع في الاسعار للسلع المختلفة لم يكن موحد . فمع أن الاسعار كلها كانت قد ارتفعت ، الا ان ارتفاع السلع المصنعة كان على أشدها . وكان سعر الذهب من جملة ما ارتفع ، وكان ارتفاعه اضعاف ما كان عليه . وكذلك اسعار البترول الخام فهي الاخرى كانت قد ارتفعت في اواخر العام ١٩٧٣ .

ان التضخم أو الارتفاع في الاسعار لم يقتصر على الاقطار الصناعية بل اخذ يتسرب الى الاقطار الاخرى ، ومنها الاقطار النامية ، حيث شاهدت ارتفاعا كبيرا في اسعارها . ويبدو ان الارتفاع في الاسعار في الاقطار النامية سببه عاملان :

١ — التضخم الذي حدث في الاقطار الصناعية وتصديره الى البلدان النامية عن طريق الاستيرادات الكثيرة من هذه الاقطار .

ب — والعامل الاخر في ارتفاع الاسعار هو محلي بسبب مطالبة اصحاب المصالح المختلفة بزيادة عوائدهم لمواجهة زيادة الاسعار . ثم ان زيادة الاسعار هذه تؤدي الى مطالبة جديدة في عوائد أو دخول عوامل الانتاج وهكذا .

ان الارتفاع في الاسعار أو التضخم الذي اجتاحت الاقطار الغربية وما زال ، لم يكن سببه البتة الارتفاع في اسعار النفط . حيث ان التضخم في الاقطار الصناعية كان قد تولد قبل ذلك بمدة طويلة .

وقد اثر الكساد التضخمي في الايرادات النفطية وقوتها الشرائية من ناحيتين :

١ — ان الارتفاع في اسعار السلع المصنعة منذ اواخر العام ١٩٧٣ حتى تشرين الاول — اكتوبر ١٩٧٦ قد بلغ اكثر من ٤٠ ٪ . بينما لم تزد اسعار النفط منذ ذلك الوقت حتى نهاية ١٩٧٦ باكثر من ١٠ ٪ . لذا ، فان القوة

الشرائية لإيراداتنا النفطية كانت قد انخفضت بنسبة كبيرة تبلغ حوالي ٣٠٪ .
 أي ١ نما يمكن شرائه بالبرميل الواحد من النفط الآن من السلع الصناعية
 أو الزراعية المستوردة هو اقل بكثير مما كان يمكننا ان نحصل عليه في عام
 ١٩٧٣ . ولهذا ، وجب زيادة أسعار النفط بالنسبة ذاتها التي ارتفعت بها
 أسعار السلع التي تستوردها الاقطار المصدرة للنفط ، لكي يمكنها المحافظة
 على القوة الشرائية لإيراداتها النفطية ، والاخذ بما يسمى ببدا السلم
 المتحرك ، اي أسعار النفط وأسعار السلع المصنعة ينبغي ان ترتفع بنسب
 واحدة وباستمرار . ان الدعوة الى زيادة أسعار البترول وفق الزيادة في
 أسعار السلع المصنعة بين فترة وأخرى . تبدو وكأنها دعوة منصفة للاقطار
 المنتجة للبترول والاقطار المستهلكة له . الا اننا لو تحصناها جيدا وامعنا
 النظر فيها ، لوجدناها ما تزال يتقصها شيء من التعديل أو التكيف للوضع
 الاقتصادي العالمي القائم الذي تعصف به ريح التضخم باستمرار وبدون
 هوادة منذ عدة سنين خلت ، وسوف تستمر للسنتين القليلة القادمة ايضا كما
 يبدو لنا . ولكي تكون هذه الدعوة عادلة تماما ، وتنسجم مع التحليل المنطقي
 السليم ، فان نسبة أخرى يجب ان ترتفع بموجبها أسعار البترول بالإضافة
 الى معدل الزيادة في أسعار السلع المصنعة التي تتم بين فترة وأخرى .

ان اقتراحي المدرج ادناه ، قد يبدو اكاديميا بحثا وجديدا تماما في هذا
 المجال ، الا ان هذه النتيجة تفرض نفسها علينا فرضا وتنسجم تماما مع مبدأ
 السلم المتحرك ويمكن عرض هذا الاقتراح كالآتي :

ان الإيرادات التي نستلمها الآن ، أو في وقت معين ، سوف تتفق في فترات
 متعاقبة تتراوح بين الشهر الاول من استلام الإيرادات والشهر الاخير من
 السنة الذي تتم فيه الزيادة الثانية في أسعار البترول ، لان الدخول أو الإيرادات
 التي نستلمها الآن أو خلال الفترة التي تقع بين زيادتين وتنفقها فيما بعد خلال
 هذه الفترة ، ستتهبط طاقاتها الشرائية بنفس معدل النسب التي تزداد بها
 أسعار السلع المصنعة في الفترة الواقعة بين هاتين الزيادتين .

ويعني آخر ان هناك فترة من الزمن ، لنفترض أمدها سنة ، تقع بين
 الوقت الذي زادت فيها أسعار البترول ، واخذنا نستلم فيها إيراداتنا ، وبداننا
 ننفق فيها هذه الإيرادات وبين الزيادة التالية . فبعض هذه الإيرادات سينفق
 مثلا خلال الشهر الاول من السنة وبعضها ينفق خلال الاشهر التالية . وهكذا ،
 فبعض هذه الإيرادات قد ينفق في الشهر الاخير من السنة التي نحن بصدددها
 والتي تقع مثلا بين زيادتين أو تعديلين في أسعار النفط .

ولكن خلال هذه الفترة التي افترضنا أمدها سنة واحدة ، ستكون أسعار
 السلع المصنعة فيها قد ارتفعت تدريجيا شهرا بعد شهر . لذا ، فان الطاقة

الشرائية ليراداتنا سوف تهبط بالتدريج ، تبعاً لهذه الزيادة في اسعار السلع المصنعة والمصدرة اليها . فالجزء الاول من هذه اليرادات والذي ينفق مثلاً في الشهر الاول من استلامنا لها ، سوف تفقد من طاقاتها الشرائية اقل من ذلك الجزء الذي ينفق في آخر المدة . ولنفترض ان معدل ما تهبطه الطاقة الشرائية لهذه اليرادات خلال السنة هو ٥ ٪ ، فان اسعار النفط ينبغي ان ترتفع أولاً حسب معدل الزيادة السابقة في معدلات التضخم ، وثانياً يجب ان تزداد ايضاً حسب معدل الزيادة اللاحقة او المتوقعة والتي افترضنا ان معدلها يساوي ٥ ٪ .

اما اذا اردنا تجنب الزيادة اللاحقة او المتعاقبة ، فينبغي ان تزداد اسعار البترول في مدد متعاقبة قصيرة ، أمدها شهر او شهرين مثلاً لكل منها . فينبغي ان نرفع اسعار البترول وفق الزيادة في اسعار السلع المصنعة التي تحدث خلال هذه الفترات القصيرة المتعاقبة . فننتقل حينئذ من الخسائر التي تتولد من التضخم المتوقع بين فترة واخرى ، او الفترة القادمة .

٢ — اما العامل الاخر الذي اثر في انخفاض اليرادات المالية وقوتها الشرائية فهو الكساد وضمور الطلب على المواد الاولية التي تستوردها الاقطار الصناعية من الاقطار النامية ، النفطية منها أو غيرها ، وذلك بسبب البطالة التي ارتفعت نسبتها في الاقطار الصناعية . ولقد ولد انخفاض الطلب تراكمياً في المواد الاولية لدى الاقطار النامية الامر الذي ادى الى انخفاض اسعارها ، وقلة ما يستلم من إيرادات عنها (٧) ، وذلك بسبب قلة ما بيع من هذه المواد مقارنة لما كانت عليه سابقاً أولاً ، وبسبب قلة اسعارها عما كانت عليه من قبل ثانياً . والسلع التي تأثرت بهذا العامل هي القطن في مصر وسوريا ، والتبغ . وهكذا ارتفعت سلع الاقطار الصناعية بنسبة كبيرة خلال السنوات الثلاثة او الاربعة الماضية ، بينما اسعار سلعنا اما انها انخفضت مثل المواد الاولية ، أو انها بقيت محافظة على مستواها مثل النفط . لذا فان نسب التبادل التجاري بين الاقطار الصناعية واقطار الاوبك او الاقطار النامية كانت غير ملائمة لنا ، بل وكانت في صالحهم . وهذا الامر اثر على رفايتهم الاقتصادية فزادها ، واثّر في رفايتنا فقللها .

وعلى صعيد مختلف ، هناك عاملان اساسيان اخران يجب العمل في مجاليهما ، وذلك نظراً لما يدراه من إيرادات متزايدة تمكننا من الاتفاق على برامج التنمية وتحسين وضعنا الاقتصادي . فكما ان هذين العاملين هما وليداً التنمية في القطر فانهما ، في الوقت نفسه ، يدفعان بالتنمية الاقتصادية الى الامام . وهذا العاملان هما — كما سبق واشيرنا — تصنيع البترول الخام بصورة خاصة والمواد الاولية الاخرى بصورة عامة ، ومعالجة أزمة

الغذاء في الاقطار العربية ، وذلك باعطاء الزراعة اهمية اكبر ، وزيادة المحاصيل الزراعية الرئيسية فيها كالتمح ، والبنجر وقصب السكر .. وغير ذلك ، ان العمل على تحقيق الهدفين يحتاج الى اجل طويل وجهودا كبيرة وتظافر مساعي اقطار الاويك جميعا . فاذا تم تحقيقها فانها سوف يوفران لنا بمبالغ طائلة يمكن انفاقها على برامج التنمية .

٣ - تصنيع البترول :

فاما بالنسبة الى العامل الاول وهو تصنيع النفط الخام فنرى ان يتم على مرحلتين منفصلتين او متداخلتين : المرحلة الاولى هي عملية تكرير النفط الخام واستخراج مشتقاته محليا بدلا من تصديره على شكله الطبيعي . والمرحلة الثانية هي تصنيع النفط الخام الى سلع بتروكيماوية وغير ذلك من مواد . وفي هذه المرحلة تتوقف او يقل تكرير مادة النفط واستخدامها كوقود . ان هذه العملية تتطلب بالطبع بالطبع ايجاد بدائل للنفط الخام تحل محله كوقود او طاقة دولية ، والاقتصاد في استهلاكه كوقود الى اقل درجة ممكنة .

اما من حيث عملية تكرير النفط الخام واستخراج مشتقاته محليا بدلا من تصديره على شكله الطبيعي ، فقد لوحظ في العام ١٩٧٥ ان البرميل الواحد من النفط الخام بعد تكريره يزداد ايراده الى ما يقارب من الضعف . فلو ان البرميل الواحد من النفط الخام يساوي ١١ر٣٣ دولارا ، فان البرميل نفسه لو تم تكريره الى مشتقاته لاصبحت قيمة منتجاته او مشتقاته تساوي ٢٤ر٤٨ دولارا . علما بان تكلفة الانتاج وتكلفة التكرير واجور النقل تساوي ٢ر٢٢ دولارا (٨) . وعليه ، فان الايرادات النفطية سوف تتضاعف لو قمنا بعملية التكرير انفسنا . هذا عدا ما ستولده هذه العملية من فرص كثيرة للاستخدام . ان هذا التحول المهم مقبول تماما بل ويدعو اليه الفكر الاقتصادي الغربي منذ اقدم العصور ، حيث نادى بذلك التجاريون في العهد التجاري منذ القرن السادس عشر حيث ذكروا في هذا الخصوص :

علينا الا نصدر السلع ذات القيم الواطئة مثل المواد الأولية . بل يجب تحويل هذه المواد الى سلع ذات قيم عالية ثم نقوم بتصديرها الى الخارج . فيجب عدم تصدير الصوف مثلا ، الا بعد تحويله الى منسوجات صوفية ومن ثم تصدير هذه المنسوجات . لان ثمنها يكون مرتفعا وتجلب الى القطر ايرادا اكبر مما لو صدرت كمادة اولية (٩) .

ان تكرير البترول الخام الى مشتقاته ، وتصدير هذه المشتقات ، هو عامل مهم في زيادة ايراداتنا النفطية حتى لو بقيت الكمية المنتجة من البترول الخام كالسابق .

فاذا أمكن التغلب على وسائل الدفع وتم الدفع بوسيلة ذات قيمة ثابتة ،
واذا أمكن زيادة الاسعار للبرميل الواحد من البترول بالنسبة نفسها التي
زادت فيها اسعار السلع المصنعة ، فان ذلك سوف يؤدي الى المحافظة على
القوة الشرائية لايراداتنا دون زيادة او نقصان . اما اذا تمنا بتكرير النفط
الخام الى مشتقاته وصدرنا هذه المشتقات ، فان ذلك سوف يؤدي الى زيادة
ايراداتنا المالية من كل كمية من النفط الخام المنتج . آخذين بنظر الاعتبار
ايضا تصحيح الايرادات من عامل وسيلة الدفع وعامل التضخم للسلع
المصنعة .

ان تكرير النفط في الاقطار المنتجة له يتفق مع النظام العالمي الجديد الذي
يدعو الى اعادة توزيع العمل بين الاقطار الصناعية والاقطار النامية ، او نقل
الصناعات من الاقطار الصناعية الى الاقطار النامية . وليس افضل من نقل
عملية تكرير النفط من هذه الاقطار التي تقوم بتكريره الان الى الاقطار المنتجة
له . ان جزءا من تكرير البترول تقوم به الاقطار المنتجة له الان ومنذ زمن
طويل لتغطية استهلاكها المحلي . اذن فهذه الصناعة معروفة في هذه الاقطار
وكل ما يلزم هو توسيعها بحيث يمكنها ان تسد الطلب المحلي بالاضافة الى
الطلب الخارجي فتزداد ايراداتنا ومستوى الاستخدام . كما وستكون
هذه الصناعة نواة لصناعات اخرى . ان تكرير البترول سيكون البداية لاعادة
توزيع العمل بين الامم . كما ان الاقطار النامية سوف تتخلص من سبة
التبعية الاقتصادية للبلدان المتقدمة ، وستتم لهذه الاقطار السيطرة التامة على
مواردها الاقتصادية وخصوصا على هذا المورد المهم ، من بداية انتاجه ،
والى تكريره لمشتقاته ، والى تسويقه ، وحتى تصنيعه الى مواد بتروكيماوية .

اما المرحلة الثانية من تصنيع البترول الخام فانها تتجاوز تكريره الى
مشتقاته ، وذلك بالعمل على انتاج المواد البتروكيماوية منه . وهذا يتطلب
البحث عن بدائل للنفط كطاقة تحل محله اما كليا او جزئيا ، مع العلم ان النفط
في الوقت الحاضر يكون اكثر من ٦٥٪ من الطاقة المستغلة في العالم . فهل
هناك بدائل لهذه الطاقة ؟ . ومتى يتمكن الانسان من ايجاد هذه البدائل ؟ .
ان البحوث التي اجريت حتى الان في هذا المجال تبشر بخير ، ونأمل ان نرى
آثارها قريبا ، فيقل الاعتماد على النفط كمادة وقود اساسية ، ويستغل حينئذ
في انتاج المواد البتروكيماوية . فعندما يشيع استخدام هذه البدائل ويستغل
النفط الخام في الصناعات البتروكيماوية وغيرها فان البرميل الواحد من النفط
الخام يمكن ان يدر حسب الاحصائيات المتوفرة الان حوالي ٨٠ دولارا او ما
يعادل ٧ أمثال سعر البرميل من النفط الخام في الوقت الحاضر ، مع العلم
ان تكاليف الانتاج هي قليلة لا تزيد عن بضعة دولارا حسب ما تؤكد

الاحصائيات المتوفرة لدينا .

ان اكبر ايراد يمكن ان نحصل عليه من برميل واحد من البترول اذن ، هو ليس بتصديره كنفت خام وبسعره الحاضر وهو ١١ر٥ دولارا تقريبا ، ولا بتكريره الى مشتقاته حيث يمكن الحصول منه على حوالي ٢٣ دولارا ، بل بتصنيعه الى مواد بتروكيماوية حيث يمكن ان يدر البرميل الواحد ما يقرب من ٨٠ دولارا . وهذا هو احسن استعمال يمكن ان يستخدم به البترول الخام . وبما ان الايراد للبرميل الواحد من النفط عندما يوضع في احسن استعمالاته هو ٨٠ دولارا — لذا فان ما يبينه التحليل الاقتصادي ، ان سعر البرميل يجب ان يساوي ٨٠ دولارا في وقتنا هذا . وهذا هو افضل السبل المعروفة اقتصاديا لتقييم البرميل الواحد من البترول . وعليه فان الاساليب الاخرى التي تحتسب بواسطتها اسعار البترول لا يمكن ان تعتبر اساليب صحيحة ، ولا يمكن ان تكون مستقرة في المدى البعيد . ذلك ان البرميل من النفط الخام يمكن ان يولد قيمة تساوي ٨٠ دولارا ، ولكن سعره في الاسواق العالمية لا يزيد عن ١١ر٥ دولارا . وهذا الحال اشبه ما يكون بوضع عامل ما يمكن ان يحصل على اجور مقدارها ٨٠ دولارا في الاسبوع مثلا ، ولكننا لا ندفع له اكثر من ١١ر٥ دولارا . ان وضعا كهذا لا يمكن ان يكون مستقرا ، كما انه ليس مقبولا اقتصاديا . ان في هذا تضحية كبيرة من قبل الاقطار المنتجة للبترول لخدمة الاقطار الصناعية بصورة خاصة . كما ان في ذلك تبديدا واهدارا لهذا المورد الاقتصادي المهم وجناية على الاجيال القادمة بلا شك .

ولهذا ، اصبح من الضروري الاقتصاد في استهلاك البترول بالمستويات التي تستهلك به الان . كما انه من الضروري والاهمية بمكان ايجاد بدائل جديدة للطاقة يمكن استخدامها والحد من استهلاك البترول كمصدر للطاقة او مادة للاحتراق . فقد اصبح الان الاهتمام ليس بالسيطرة على اسعار البترول وايجاد افضل الاسعار له بحسب ، بل اصبح من الضروري ايضا الاهتمام بمستويات انتاجه وتصنيعه ، وايجاد بدائل له من الطاقة والوقود .

٤ — الاهتمام بالزراعة :

والعامل الاخر الذي لا بد من الاشارة اليه والذي يمكن ان يزيد من الايرادات ويمكن هذه الاقطار من الاتفاق على مشاريع التنمية هو انتهاء ومعالجة ازمة الغذاء واعطاء الزراعة اهمية اكبر بحيث يمكن سد الطلب المتزايد على المواد الغذائية .

ان هذا العامل يتطلب تنمية وتطوير الزراعة التي يمكن تحسينها في كثير

من الاقطار العربية النفطية وغيرها مثل العراق وسوريا والسودان . الخ . فكما ان هذا العامل هو وليد التنمية ، الا انه يؤدي الى زيادة الايرادات بصورة مباشرة وبصورة غير مباشرة . الامر الذي يمكن ان يدعم بالتنمية من جديد الى الامام . وازمة الغذاء مستحكة تماما منذ سنوات عديدة في اقطار العالم والاقطار العربية بصورة خاصة . فالطلب على المواد الغذائية في تزايد مستمر بسبب زيادة السكان من جهة ، وبسبب تحسن مستويات المعيشة من جهة اخرى . اما الانتاج فانه يتزايد بنسب اقل من تزايد السكان والطلب .

فالاقطار العربية النفطية منها وغير النفطية تواجه الان مشكلة الغذاء ، بالرغم من توفر الاراضي الزراعية الكافية لانتاج المحاصيل الزراعية القادرة على تلبية الطلب المتزايد . واذا تزايد الانتاج ، فحينئذ يمكن تصدير بعض هذه الحاصلات الى الاقطار الاخرى التي هي نفسها تعاني من ازمة او نقص في غذائها بالنسبة للطلب الواقع عليه . ومن الجدير بالذكر في هذا المجال ، ان الاقطار المصدرة للنفط والاقطار النامية الاخرى تستورد في كل سنة كميات كبيرة من المواد الغذائية وتتفق على هذه الاستيرادات مبالغ طائلة تقدر بملايين الدنانير ، في الوقت الذي توجد فيها اراض زراعية واسعة يمكن زراعتها لانتاج هذه الحاصلات . فاذا بذلنا جهدا اكبر في استصلاح الاراضي الزراعية في اقطارنا ، فيمكن حينئذ ان نحصل على حاجتنا من المواد الغذائية ، كما يمكن تصدير بعض هذه الحاصلات الى اقطار اخرى هي في حاجة الى هذه المواد الغذائية . وعندئذ يمكننا الحفاظ على الموارد المالية التي كنا ندفعها عن استيراداتنا لهذه الحاصلات . وقد يمكن في الوقت نفسه ان نحصل على ايرادات مالية جديدة . فاذا تم ذلك فسيكون بالامكان توجيه هذه الموارد المالية الى متطلبات التنمية وبرامجها .

ان ازمة الغذاء في الاقطار العربية والاقطار النامية بصورة عامة ، ستتفاقم في المستقبل ان لم تتخذ الاجراءات اللازمة الكافية لمعالجتها والتغلب عليها . فاذا استمرت الزيادة السنوية للسكان بنسبتها الحالية البالغة ٣٪ ، فان حجم السكان سوف يتضاعف في الاقطار العربية في نهاية هذا القرن حيث سيبلغ عدد السكان انذاك (٣٠٠) مليون نسبة حوالى العام (٢٠٠٠ م) . والمواد الغذائية اللازمة لتغذية سكان هذه الاقطار هي الاخرى ينبغي مضاعفتها ، مفترضين ان الطلب على هذه المواد سيبقى على النسبة ذاتها لكل فرد ، ان لم يزد عن ذلك . وكذلك فان استيراداتنا لهذه المواد الغذائية سوف تتزايد ، وسينفق الكثير من الايرادات النفطية وغيرها على هذه الاستيرادات ، كما انه من المتوقع ان تتزايد اسعار هذه المواد نظرا لزيادة الطلب عليها ولكون ازمة الغذاء ازمة دولية . كما انه من المتوقع ايضا ان

تستخدم حاجتنا لهذه المواد كسلح للضغط السياسي . لذلك فانه من الضروري ان نعمل في الحال وبدون كلل لمعالجة هذه الازمة بصورة اكثر جدية وذلك نظرا لاهميتها الكبرى ، وليكن عملنا هذا منحصرا في حالتين رئيسيين هما : (١) — العمل على تقليل نسبة الزيادة في السكان و (٢) — زيادة انتاجية الاراضي الزراعية المستثمرة في الوقت الحاضر وزيادة رقعتهما ما أمكن بعد ذلك . فاذا ما تم التغلب على هذه الازمة فان الموارد المالية التي كانت توجه سابقا الى استيرادات المواد الغذائية سوف توجه فيما بعد الى اغراض التنمية ، كما ان هذه الاقطار سوف تحقق أمنها الغذائي واستقلالها الاقتصادي في هذا الحال الحيوي .

الحواشي

- ١ — انظر L. G. Reynolds, *Economics* : pp. 778-790, 3rd Edition, Richard D. Irwin, INC., Homewood, Illinois, U.S.A. 1969.
- ٢ — قلت أهمية الجنيه الاسترليني في السنين القليلة الماضية كوسيلة للتسوية أو الدفع عن النفط بصورة خاصة . واستمرار الدولار لوحده هو المعول عليه في هذا الخموس .
- ٣ — لم يبت حتى الآن في استخدام حقوق السحب الخاصة أو أي وحدات أخرى ذات تيم مستقرة كوححدات حسابية لهذا الغرض .
- ٤ — انظر J. L. Hansen, *A Textbook of Economics*, 5th Ed., 1970, Macdonald & Evans Ltd., 8 John St. London, W.C.1, p. 486
- ٥ — انظر مثلا ، مجلة الوحدة الاقتصادية العربية (السنة الاولى ، العدد الثاني ، تشرين أول — أكتوبر ١٩٧٥) ، ص ٣١ .
- ٦ — انظر مثلا كتاب : G. L. Bach, *The New Inflation* (Englewood Cliffs, New Jersey : Prentice Hall, 1973), pp. 3-8.
- ٧ — مجلة الوحدة الاقتصادية العربية ، السنة الاولى ، العدد الثاني ، تشرين أول (أكتوبر) — ١٩٧٥ ، ص ٤ — حيث تدر انخفاض أسعار المواد الاولية في الفترة من نيسان (أبريل) ١٩٧٤ ، الى أيار (مايو) ١٩٧٥ ، بمقدار ٢٧٪ .
- ٨ — انظر : مجلة نفط العرب ، العدد التاسع ، السنة العاشرة ، يونيو ١٩٧٥ ، ص (٦) .
- ٩ — انظر : Alexander Gray, *The Development of Economic Doctrine*, (New York: John Wiley and Sons Inc., 1965), p. 81.

ندوة العدد

ندوة الندوة

في مطلع العام ١٩٧٥ اختطت مجلة العلوم الاجتماعية سياسة ترمي الى تطوير مضمون القضايا التي تطرح على صفحاتها ، وتغيير الاطار العام للمجلة ، بهدف تنمية حقول العلوم الاجتماعية في الوطن العربي .

وضمن هذا الاطار ، تلقت المجلة من خلال الصفحات القادمة في حوار مفتوح مع ثلاثة من المفكرين يتناول موضوع : الصراع حول البحر الاحمر .

وقد نظم الندوة وحررها الدكتور عبد الله النفيسي ، رئيس قسم العلوم السياسية بجامعة الكويت ، واشترك فيها كل من : الدكتور عبد المنعم عبد الوهاب ، استاذ مادة الجيوبولتكس بقسم الجغرافيا في جامعة الكويت ، والدكتور اللواء كمال عبد الحميد المستشار العسكري لوزارة الدفاع بدولة الكويت .

وقد حرص محرر الندوة على ان تكون وقائعها مطابقة للنص الاصلي ، الامر الذي كان احيانا على حساب دقة التعبير وسلاسة اللغة . كما حرص على تجنب التكرار ، كلما امكن .

الصراع حول البحر الأحمر

مقدمة : تنظيم وتحضير :
د. عبد الله النفيسي *

* من أجل البحر الأحمر عقد في أقل من شهر مؤتمراً قمة عربيان مصفران .
الاول في الخرطوم نهاية شباط (فبراير) ومطلع آذار (مارس) ضم الرؤساء
أنور السادات وحافظ الأسد وجعفر النميري ، والثاني في تعز ٢٢ آذار
(مارس) ضم الرؤساء النميري وأبراهيم الحمدي (اليمن الشمالية) وسالم
ربيع علي (اليمن الجنوبية) ومحمد سياد بري (الصومال) . ومن أجل
البحر الأحمر أيضاً سيعقد مؤتمر قمة ثلاثي يضم الرؤساء السادات والأسد
والنميري في هذا الشهر .

وخلال زيارة الرئيس الأسد الأخيرة لموسكو ، أثار السوفيات قضية البحر
الأحمر من زاوية الملف المصري — السعودي السوداني ، وكان جواب
الرئيس السوري : البحر الأحمر بحر عربي ويجب أن يبقى كذلك .

* وأمن البحر الأحمر ليس فقط جزءاً من أمن الخليج العربي ، بل هو
أيضاً جزء من أزمة الشرق الأوسط والصراع العربي — الإسرائيلي . فالبحر
الأحمر هو « الباب الخلفي » الذي يمكن أن تنفذ منه إسرائيل لتضرب أمن
مصر وبالتالي الأمن العربي الواحد . وهذا هو بالذات معنى المناورات
العسكرية بالذخيرة الحية التي أجرتها مصر في نيسان إبريل الماضي في البحر
الأحمر ، وهي أول مناورات من نوعها منذ إعادة فتح قناة السويس .

* والحرب الدبلوماسية — التي قد تتحول إلى حرب ساخنة — حول
البحر الأحمر ومستقبله لا تعني دولا كالسعودية ومصر والسودان واليمن
الشمالية واليمن الجنوبية والصومال وأثيوبيا وإقليم عفار وعيسى (جيبوتي)،
بل تعني أيضاً واشنطن وموسكو . فالبحر الأحمر هو طريق النفط العربي
إلى الغرب ، وهو الطريق من المحيط الهندي (حيث الاسطول السوفياتي)
إلى الخليج العربي وهو « الواجهة البحرية » لأفريقيا .

* والاهتمام العربي بالبحر الأحمر وبأمنه بدأ يأخذ طابعاً جدياً في مطلع
العام الماضي ١٩٧٦ م ، من زاوية أن أمن البحر الأحمر جزء من أمن الخليج
العربي ، وأن تزايد النفوذ السوفياتي في تلك المنطقة يمكن أن يؤثر على
الوضع في الخليج وعلى إمدادات الغرب من النفط العربي . وكانت مسألة
إعادة العلاقات الطبيعية الدبلوماسية بين السعودية واليمن الجنوبية في

* أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بكلية التجارة في جامعة الكويت

مطلع ١٩٧٦ جزءا من سياسة السعودية الهادفة الى تطويق النفوذ السوفيياتي « وتحصين » الخليج ضده . وفي تموز - يوليو ١٩٧٦ ، تعرض نظام الرئيس النهرى لمحاولة انقلاب جديدة ، قالت الحكومة السودانية ان ليبيا والاتحاد السوفيياتي وراءها . واعتبر الرئيس السادات ان هذه المحاولة جزء من سعي موسكو الى توسيع نفوذها في المنطقة والى « تهديد الوضع في مصر » . واثار هذه المحاولة ، عقد مؤتمر قمة في جدة ضم الملك خالد والرئيس المصري والسوداني . وفي هذا المؤتمر ، قرر الزعماء الثلاثة تشكيل لجان مشتركة للتنسيق في مجالات الدفاع والامن القومي والاقتصاد والسياسة . والمصادر الدبلوماسية العربية المطلعة تقول ان مؤتمر جدة الثلاثي هو الذي وضع الخطوط العريضة لسياسة مشتركة لتطويق السوفييات في البحر الاحمر تحت شعار عروبة البحر الاحمر .

✽ لكن ينبغي التأكيد بأن مجريات الامور في البحر الاحمر ليست شأننا قررره الدول الشاطئية ايا كانت هويتها السياسية واتجاهها الدولي ، بقدر ما تقدره استراتيجيات الاقطاب . ولم تكن مساعي موسكو لتقوية نفوذها في منطقة البحر الاحمر الا جزءا من استراتيجية شاملة ينفذها الكرملين وهدفها البعيد الوصول الى كل البحار . وعلى اساس هذه الاستراتيجية ، اصبحت قطع الاسطول السوفيياتي تنافس قطع الاسطول الاميركي في البحر الابيض المتوسط بعد حرب ١٩٦٧ . وعلى اساس هذه الاستراتيجية دخلت قطع الاسطول السوفيياتي المحيط الهندي للمرة الاولى في اذار - مارس ١٩٦٨ بعد ما كان هذا المحيط غربيا (انكليزيا ثم اميركا) . وواضح هذه الاستراتيجية هو الاميرال سيرغي غودشكوف الذي يعتبر ابرز مخطط استراتيجي في تاريخ البحرية السوفياتية .

✽ في افريقيا . ومن التطورات المؤشرة الهامة في افريقيا تطوران بارزان : تبدل الوضع في اثيوبيا لصالح السوفييات ، وجولة بودغورني وكاسترو الاخيرة في افريقيا . وبما يخص التطور الاول ، يعتبر التحول الاثيوبي نحو موسكو مهما ، اذ ان اثيوبيا كانت تضم ابرز قاعدة اميركية في منطقة البحر الاحمر . وخلال زيارة رئيس الدولة الاثيوبي منغستو هيلامريم الى موسكو في الاسبوع الماضي ، وضع الجانبان خطة تحرك مشتركة في منطقة البحر الاحمر وافريقيا ، ووافقت روسيا على تزويد النظام الاثيوبي بمساعدات عسكرية كبيرة لمواجهة تصاعد الثورة الارتيرية . اما جولة بودغورني وكاسترو الافريقية فقد اسفرت عن نتائج ظاهرة واخرى لا تزال في طور النضج . وابرز هذه النتائج الظاهرة هي توقيع معاهدة للصدائة والتعاون بين الاتحاد السوفيياتي وموزامبيق ، وهي الثالثة من نوعها في القارة الافريقية بعد المعاهدتين مع الصومال

وانغولا .

ووفقا لهذه المعاهدة ، يعتبر « أمن » موزامبيق جزءا من « أمن » الاتحاد السوفياتي . أما النتيجة البارزة الأخرى وهي حصول تفاهم بين الجانب السوفياتي - الكوبي وبعض الدول الأفريقية على بدء سلسلة حملات عسكرية لتبديل الوضع في روديسيا وزائير تمهيدا لتغيير ميزان القوى في أفريقيا لمصلحة موسكو .

✽ لكن بودغورني وكاسترو اصطدما ، خلال جولتهما ، بسلسلة عقبات وخلافا تبين دول المعسكر الواحد ، وخصوصا بين الصومال وإثيوبيا حول جيبوتي ومستقبلها . وتقول بعض المصادر المطلعة أن بودغورني طرح حلا لمسألتي دجيبوتي وأرتيريا يتركز في الآتي :

(١) — إنشاء اتحاد كونفدرالي بين إثيوبيا والصومال وأرتيريا ودجيبوتي يؤدي في حالة نجاحه إلى إعطاء موسكو أبرز انتصار دبلوماسي وسياسي منذ نكستها في مصر . وقد وعد بودغورني بأن تقوم موسكو بدعم مثل هذا الاتحاد بكل وسائلها الاقتصادية والعسكرية .

(٢) — ضمن إطار هذا الاتحاد ، تعامل أرتيريا على أساس أنها مقاطعة تتمتع بحكم ذاتي ، من دون أن تنفصل عن إثيوبيا أو من دون أن تكون مندمجة فيها كما هي الحال حتى الآن ، على الأقل رسميا .

وقد غادر بودغورني وكاسترو القارة الأفريقية قبل أن يحصلوا على جواب عن هذا العرض . وفي حال نجاح المشروع السوفياتي ، تحصل موسكو على « تسهيلات بحرية » في ٤ موانئ مهمة مطلة على البحر الأحمر هي : مصوع (أرتيريا) ودجيبوتي ، وبربره (الصومال) ، وعدن .

✽ الغرب بالطبع ، يشعر بالقلق من تطور الوضع في البحر الأحمر والمحيط الهندي بهذا الشكل . والغرب لم يعد له وجود عسكري مباشر ذو شأن في تلك المنطقة ، إذ أن دجيبوتي (القاعدة الفرنسية) ستفقد بعد الاستقلال في حزيران — يونيو ١٩٧٧ . كما أن مساعي أميركا لإنشاء قاعدة عسكرية في جزيرة ديجو غارسيا في المحيط الهندي تواجهها مشاكل عدة . والدول العربية وخصوصا السعودية ومصر والسودان — وهي دول شاطئية — تشعر بالقلق من هذا التغلغل السوفياتي في تلك المنطقة . من هنا كانت بداية التحرك العربي لمواجهة النفوذ السوفياتي ، عن طريق تحسين العلاقات بين السعودية واليمن الجنوبية كخطوة أولى لتخفيف اعتماد عدن على موسكو . ولم تكف السعودية بمنح اليمن الجنوبية مساعدات اقتصادية بل قررت (بالتعاون مع الكويت ودولة الإمارات) توسيع مصفاة عدن للنفط وتطويرها

بحيث يرتفع انتاجها من ٢٢ الف طن يوميا الى ٣٠٠ الف طن . وفي الوقت نفسه ، تسعى السعودية لاقتناع عدن بتثويج مصادر تسليحها ، بل انها مستعدة لتمويل صفقة اسلحة لعدن من فرنسا . وفي اتجاه الصومال ، تبذل السعودية جهودا كبيرة لاستمالة الصومال ولتخفيف اعتماد الرئيس سياد بري على السوفييات في اطار تطويق النفوذ السوفيياتي في البحر الاحمر .

هنا تدخل ليبيا في الصورة كمنافس رئيسي للسعودية ومساعدتها في الصومال . وفي اتجاه اثيوبيا ، لم تقطع السعودية الامل نهائيا بعد في امكان عدم تحول النظام الاثيوبي كليا الى موسكو . لكنها في الوقت نفسه زادت دعمها لثوار ارتريا وشجعت دولا عربية عدة على دعم الارتريين الذين يقاتلون ضد النظام الاثيوبي . وفي اتجاه دجيبوتي ، بدأت السعودية تبدي اهتماما بوضع دجيبوتي بعد الاستقلال . وقد وجه وزير الخارجية السعودي الامر سعود الفيصل خلال مؤتمر القمة العربي الافريقي دعوة الى زعيم ابرز تنظيم سياسي في اقليم عيسى وعفار هو السيد محمد ديني لزيارة السعودية .

✽ هكذا — اذن — تتصارع الدول حول البحر الاحمر . على هويته ولونه : هل يكون بحرا احمر ام لا ؟؟ هذا هو بالضبط ما ستحاول الندوة التالية الاجابة عليه .

وبصفتي مشرنا على ادارة هذه الندوة واعدادها لمجلتنا « العلوم الاجتماعية » ، ارى لزاما علي ان اشير هنا انها عقدت خلال الاسبوع الثالث من نيسان — ابريل ١٩٧٧ وقد لا تجد طريقها الى يد القاريء الا خلال الايام الاخيرة من ايلول — سبتمبر ١٩٧٧ ، وحيث ان المتغيرات في ساحة البحر الاحمر متعددة ومتطورة نمط اميبي وسريع قد يجد القاريء فيها بعد ان الندوة قد « تجاهلت » امورا كان احرى ان تظل في بؤرة الاهتمام . لذلك اقتضي التنويه .

د. عبد الله : بسم الله نبدا ندوة مجلة العلوم الاجتماعية ، موضوع الندوة : الصراع حول البحر الاحمر .

د. عبد المنعم ، نبدا بالسؤال الاول المتعلق بتخصصك ، نريد ان نأخذ فكرة عامة عن البحر الاحمر وبالذات منطقة باب المندب من وجهة نظر جيوبوليتيكية .

د. عبد المنعم : شكرا د. عبد الله ، ويسعدني ان اكون في هذه الندوة وقيل ان ابدا في الاجابة على هذا السؤال اريد ان ابدا بتعريف بسيط مختصر لمفاهيم علم الجيوبوليتكس ، ففي بعض الاحيان يربط بين علم الجيوبوليتكس ،

والجغرافيا السياسية . فالجيوپولتكس هو العلم الذي يدرس الكيانات السياسية ، او الدول بمعنى اخر في مسيرتها في مضمار تطور القوة من وجهة النظر القومية ، وهو العلم الذي يدرس الكيانات السياسية على أساس انها كالكائن الحي ، لها الدورة الحياتية التي يمر بها اي كائن اخر ، تبدأ بالولادة ثم الطفولة والشباب ، والنضج ، ثم الاضمحلال والموت .

كما ان هذا العلم يصاحب في الوقت الحاضر المسرح السياسي الدولي والتصارع الدولي في العالم على أساس النظريات الجيوپولتيكية التي أوجدها العلماء الجيوپولتيكيون ، سواء أوروبا (ألمانيا ، بريطانيا) ، الاقتصاد السوفيياتي ، ثم الولايات المتحدة الأمريكية ، ومن هذه النظريات على سبيل المثال : النظرية المركزية ، ونظرية ماكندر الاسكتلندي ، ونظرية ماهان الأمريكي .. ونظرية ماكندر تعني بالاستراتيجية البرية ، ونظرية ماهان ، تعني بالنظرية البحرية ، ثم نظرية ديسيفرسكي وتعني بالاستراتيجية الجوية ، وكذلك نظرية « سبايكمان » الأمريكي التي تعني بجميع هذه المفاهيم للنظريات، وتطبيقها تطبيقا وافيا في السياسة الدولية ، خاصة في مجال السياسة العسكرية .

ونظرية سبايكمان هي نظرية الاطراف ، التي تتماشى مع ما هو موجود في الوقت الحاضر من احلاف عسكرية دفاعية ترتبط بين الدول والمناطق التي توجد ضمن اطار الهلال الخارجي الذي يشتمل على السواحل ، للقارات الثلاث القديمة . ولا بد من الاشارة الى أن نظرية « سبايكمان » لها ارتباط بالسؤال الاول ، وهو قضية البحر الاحمر ، وبالأذات منطقة باب المندب من وجهة النظر الجيوپولتيكية الخارجية للدول الصناعية وربطها بمناطق مصادر المواد الأولية ومناطق الطاقة . ومن العوامل الرئيسية لتأمين هذه المسيرة للتجارة هو ان يرتبط هذا البحر او الجسم المائي بالمفاهيم للنظريات الجيوپولتيكية السابقة ، خاصة نظرية سبايكمان ، اذ ان البحر الاحمر بمجموعه ما هو الا عبارة عن جسم مائي يرتبط ارتباطا كبيرا جدا بالحلال الخارجي الذي ذكره ماكندر في نظريته المركزية . ومن وجهة النظر الجيوپولتيكية المرتبطة بالنواحي العسكرية، فهي حماية هذه الاجسام المائية ، ومن ضمنها البحر الاحمر / حماية عسكرية لتأمين سير وسيل التجارة بين المناطق المستهلكة والمناطق المصدرة للمواد الخام . او لتصدير المواد المصنعة من قبل الدول الصناعية الى الاسواق الاستهلاكية ، والتي يمر طريقها عن باب المندب (البوابة الرئيسية الى جنوب شرق ، وشرق افريقيا) وكذلك نجد ان الاهمية ليست فقط تجارية واقتصادية، بل وكذلك أهمية جيوپولتيكية مرتبطة بالاستراتيجية العسكرية ، سواء اكانت الاستراتيجية البحرية او البرية و الجوية ، للسيطرة على هذه المناطق

الجيوستراتيجية لتأمين سبل ، وسير التجارة بين المناطق المنتجة ، والمستهلكة .

د. عبد الله : د. عبد المنعم ، منطقة البحر الاحمر بشكل عام ، ومنطقة المضيق ، والقرن الافريقي بشكل خاص ، أين موقعها من هذه النظريات الاستراتيجية ؟ ، من الاحلاف والاستراتيجيات العالمية ؟

د. عبد المنعم : الحقيقة ان موقعها حساس ، ومركزي ، وحلقة وصل بين منطقة غرب وجنوب اوربا ، وهي المنطقة ذات العلاقة في تجارة المواد المصنعة ، والمواد الاولية من والى هذه المنطقة مرورا بالبحر الاحمر ، ومضيق باب المندب . وعليه تجد ان حلقة الاتصال هذه كان مقروضا ان تتم وترتبط في بداية تكوين الاحلاف ، بحلف بغداد سابقا ، والحلف المركزي . الا ان الظروف التي صاحبت قيام ذلك الحلف والتي عملت على توتر مسيرته وهي نشاط القومية العربية ، عملت على عدم ربط هذه المنطقة ربطا محكما بحلف بغداد سابقا ، والحلف المركزي ، الا انها بعد فشل الدول صاحبة العلاقة في ربط هذه المنطقة جعلتها كظاهرة لهذه الاحلاف ، علما بان منطقة باب المندب على جانبيها — او حتى البحر الاحمر ، هي مناطق ذات ارتباطات سياسية ، وعسكرية مع الدول صاحبة العلاقة بهذه الاحلاف . فضمنت الامان بالنسبة لقواعدها ومسيرتها التجارية عبر هذا الجسم المائي ، ولذلك تحاشت ان توسع ارتباطاتها وتعلنها بصورة ارتباطات او معاهدات تحالفية ، لان لها قواعد انذاك في عدن ، ودجيوتي ، والارتباطات الحسنة بين المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة ، وكذلك بين بريطانيا والسودان .

د. عبد الله : اتصد بسؤالي بصورة محددة منطقة المضيق ، وما فوق المضيق وما تحته . هناك الكثير من الجزر المنتشرة في البحر الاحمر ، وفي البحر العربي ، ومنطقة المحيط الهندي المقاربة للقرن الافريقي . هناك قواعد عسكرية منتشرة تعود لكثير من القوى الدولية والاقليمية . . اتصد اين يقع هذا المضيق ضمن التسابق الاستراتيجي ، واهمية المضيق ضمن هذا التسابق .

فنحن نعلم ان لاسرائيل مثلا قاعدتين في « فاطمة » و« وحالب » . . وقد سيطرت اسرائيل في فترة من الفترات على بعض الجزر اليمنية . كما نعلم ان للولايات المتحدة قواعد في الجزر الارتيرية المحاذية للساحل الارتيري ، ونعلم كذلك ان هناك كثير من الجزر في المحيط الهندي المقاربة لمنطقة القرن الافريقي ، مثل : « ديجوجاسيا » . . ومنطقة باب المندب تقع ضمن هذا الطوق الاستراتيجي .

د. عبد المنعم : ليس هناك شك انها ترتبط ارتباطا استراتيجيا عسكريا . الا ان التطور الذي حدث في العالم ، وخاصة التنافس في قضية الحد من منطقة

نفوذ الاتحاد السوفياتي ، وتطورها في هذه الاحلاف ، نجد أن الاقتصاد السوفياتي خرج على نطاق الطوق الذي ضرب حوله من قبل الغرب ، وكان خروجه عبارة عن التعمدات التي حصلت بين بعض الدول التي تتقارب معه عقائديا ، ولذا نجد ان الولايات المتحدة وحلفائها الغربيين واسرائيل كربية لها في المنطقة ، تحاول السيطرة حتى تجعل المنطقة مرتبطة بسلسلة قوية جدا من القواعد العسكرية ، حتى لا تفلت منها السيطرة عليها ، سواء من الناحية السياسية ، او الاقتصادية . لذلك نجد انه بعد أن ضرب الاتحاد السوفياتي الطوق حول طوق الولايات المتحدة ، ونتيجة تطور تكنولوجيا الحروب والاسلحة ووجود الصواريخ عابرة القارات ، بدأت بعض المناطق التي كان يجب ان تكون قريبة من مناطق التعاقد او الاتفاق والتحالف العسكري تفقد أهميتها الاستراتيجية والعسكرية ، بحيث بدأت مناطق وجزر بعيدة أخرى مرتبطة بهذا الباب تظهر كقواعد من المحتل استعمالها حتى ولو كانت بعيدة عن المناطق والاهداف التي يجب ان تحدد .

لذا فالصواريخ عابرة القارات يمكن وضعها في تلك الجزر النائية في البحر العربي او المحيط الهندي ، وعندئذ تؤدي الخدمة الكاملة للسيطرة وحفظ سلامة مضيق باب المندب ، وسلامة البحر الاحمر من أن تسيطر عليه قوى معادية لهذه الدول . لكن مع ذلك لا زال على الصعيد العسكري الاقليمي في قضية حياة ميناء ايلات الاسرائيلي ، واقتصاد اسرائيل واتجاهه جنوبا الى جنوب شرق اسيا وشرق افريقيا . . من الضروري لاسرائيل ان تسعى لاجل ان تبقي لها وجودا في هذه المنطقة — تدعمها في ذلك بعض الدول الموجودة في المنطقة مثل اثيوبيا ، وكذلك فرنسا في دجيبوتي — فقد اعطتها فرنسا في دجيبوتي ارتباطات اقتصادية . كما اعطت شركات اسرائيلية عدة امتيازات لاعمال تجارية اسرائيلية في المنطقة ، حتى تثبت اقدامها لاجل ان تأخذ شرعية الدفاع عن هذا الممر المائي ، ومن ثم تواجهها في البحر الاحمر . ومع كل هذا فالمنطقة بالذات (خاصة باب المندب) شيء حيوي ومهم جدا ، لاغنى لا لاسرائيل ولا للدول الغربية عنه . واعتقد ان الاوان قد آن (ان لم يكن قد فات) لان نعمل على تثبيت اقدامنا واحقيتنا في هذا الجزء ، من الوطن العربي ، لان البحر الاحمر ما هو الا بحيرة عربية .

د. عبد الله : د. عبد المنعم ، بخصوص الاطواق العسكرية التي ذكرت (حلف بغداد ، وهذا الاستمرار الجغرافي من الحلف الاطلسي الى حلف بغداد ، الى حلف جنوب شرق اسيا) تلاحظ ان الاتحاد السوفياتي حاول ان يكسر هذا الطوق بجموعة دفاعية جديدة ، ضمنها الهند ، ويبدو أن الطوق الثالث هو الطوق الامريكي الذي يتبع مضيق باب المندب ضمنه . هل تعتقد ان

الولايات المتحدة حاليا ، وضمن المعطيات العسكرية والسياسية والاقتصادية في منطقة باب المندب ، والتطورات الامريكية الجديدة ، قادرة على الاحتفاظ بهذا الطوق ؟؟

عبد المنعم : من الناحية العسكرية والتفوق العسكري ، لا شك انها قادرة ، لكن لا بد ان نأخذ في الاعتبار مجريات الامور في افريقيا والتسابق على كسب ود الدول الامريكية من مجموعة دول أخرى على رأسها الاتحاد السوفياتي ، وقد عرض عليها بعض الاشياء التي يمكن ان تؤثر على مسيرة السيطرة على هذه المنطقة ، من المحتمل كذلك ان يغير التطور التكنولوجي للأسلحة المفاهيم ، ويقلل من اهمية مضيق باب المندب بالنسبة للكائنات السياسية في العالم ، كالاتحاد السوفياتي والولايات المتحدة في تصارعها على السيطرة ، فلقد اصبح في مقدور اي واحدة من الدولتين ان تصل لاي نقطة على الارض في مدة (٤٥) دقيقة ، لكن ما يبقى ان مصالح الولايات المتحدة والاتحاد السوفياتي بالنسبة لمنطقة الشرق الأوسط بالذات ، بالنسبة لمنابع البترول نهائيا ، او وجد معوض اخر يجعل مسيرة التطور الاقتصادي وانتاج الطاقة في الولايات المتحدة غير مرتبطة ارتباطا قويا بالبترول بالذات . لكن ما دام الوضع كما هو بالنسبة للبترول فستبقى الولايات المتحدة وحلفاءها مضطرة لابقاء الاهمية الجيو استراتيجة والسيطرة على هذا الموقع الجيو استراتيجي الى ان تعرف بان هذه المنطقة قد فقدت اهميتها بالنسبة لها ككمول خيوي للبترول . وكذلك يجب ان نعرف ان الولايات المتحدة تأخذ بعين الاعتبار أمن وسلامة اسرائيل بالذات ، وبعض الدول في المنطقة ، التي تتماشى معها سياسيا وعقائديا . وستعمل الولايات المتحدة لمنع عملية التكامل العربي للسيطرة على هذا الموقع (البحر الاحمر ، والمضيق) ، فهي سوف تخلق مشاكل عسكرية واقتصادية وستستثري بعض الدول العربية — وستوافق بعض الدول العربية (نتيجة الملمح الاقتصادي) على ان تقلل من موقفها تجاه الولايات المتحدة .

د. عبد الله : لا شك د. عبد المنعم انك تابعت مؤتمر تمز الرباعي الاخير الذي شاركت فيه جمهورية السودان ، بشخص الرئيس نهري ، وجمهورية اليمن الديمقراطي بشخص الرئيس سالم ربيع ، والصومال بشخص الرئيس زياد بري ، وكذلك الدولة المضيفة (اليمن الشمالي) بشخص الرئيس ابراهيم الحمدي . ما هي ملاحظتك على هذا المؤتمر ؟

د. عبد المنعم : عندما بدأ المؤتمر توسعنا فيه اشياء سنقراها ، وقد خاب ظني لأن ، لماذا لم يصدر بيان صحفي او سياسي لنتائج المؤتمر ؟ هل ذلك يعود لفشل المؤتمر . . وهذا متوقع لعدة اسباب : منها الاختلاف العقائدي بين بعض الدول المشاركة ، على اعتبار اليمن الديمقراطي والصومال تتقارب

في اهدافها وعقيدتها السياسية ، وكذلك يتقارب اليمن الشمالي والسودان . فهل ذلك هو لسبب ؟ . السؤال الاخر — هل انها من السرية بمكان بحيث لم يصدر بيان الا ان يكتمل عقد المؤتمر القادم الموسع للدول المشرفة على البحر الاحمر ؟ ولو حصل هذا فهل ستدعى اثيوبيا ، باعتبارها مشرفة على البحر الاحمر . . وذلك باحتلال ارتيريا — ثم هل تدعى فرنسا (وهي متواجدة في دجيبوتي) ؟ .

بتفكري ان السبب الاول هو اكثر قبولاً . اذ لو كانت سرية لظهر بيان على الاقل — يعطي بعض المفاهيم التي يمكن تحليلها .

د. عبد الله : بعد انتهاء هذا المؤتمر (تعز) — شكلت لجنة لاعداد المسوح الضرورية لاستغلال ثروات المنطقة . . هل يمكن ان تلقي الضوء على ثروات المنطقة ؟

د. عبد المنعم : منطقة البحر للآن غير ممسوحة جيولوجيا وجيومورفولوجيا بالشكل العلمي الواضح ، قد نهمل الموضوع ، فقد توجد مسوح من هذا النوع من قبل الدول الكبرى التي سيطرت على المنطقة (بريطانيا ، فرنسا) ، ولكن ما يعطى بعض الاشارة لوجود بعض المعادن في المنطقة ، هو ما يرتبط بتاريخ المنطقة من استعمال المعادن من قبل السكان الذين وجدوا بالمنطقة منذ القدم . والمنطقة الجبلية المشرفة على ساحل البحر الاحمر والتي هي عبارة عن وجود فعل ، وتحتوي تلك الجبال على بعض المعادن (الحديد في اليمن) . والنحاس والبوتاس ، بعض الاحجار الكريمة (استعملها المصريون القدماء والسودانيون) ، والعرب الذين سكنوا تهامة وعسير عرفوا بعض المعادن . . هل توجد هذه بكميات تجارية كبيرة ، وان وجدت فهل هناك رؤوس الاموال التي تستخرجها . . هل البترول موجود في المنطقة ؟ (حيث يفترض في وجود البترول ان يكون في مناطق غطيت باجسام مائية ضخمة ، دافئة مالحة) ، والاختود الغريقي العظيم (وضمنه البحر الاحمر) في العمر الجيولوجي ليس بالقديم ، حيث يمكن ان يعطينا مؤشرات بوجود البترول بكميات كبيرة جدا ، وحتى لو وجد ، فبما انه اخذود فهو موجود في انكسارات ، وهذا يعني انه وجد بنزح هذه المادة وانسيابها من خلال الشقوق والكسور . فاذا وجد البترول فلن يكون بكميات كبيرة جدا . اما المعادن الاخرى التي تستخرج من مياه البحر، فهذه موجودة . اما الثروة السمكية الموجودة ولكن ليس بها اسماك عليها طلب عالمي ، فالمنطقة دافئة فاسماك تلك المناطق ليست من النوعية والكمية التي تبرز مردودا ماديا في الاسواق التجارية .

د. عبد الله : د. عبد المنعم ، تحضرني في هذا الوقت دراستين نشرتا

في مجلة السياسة الدولية التي تصدر عن مؤسسة الاهرام بالقاهرة : الاولى كتبها د. احمد عمران منصور بعنوان « الحق العربي في ثروات البحر الاحمر » — يناير ١٩٧٠ ، والثانية كتبها د. صالح عطية سليمان بعنوان « ثروات البحر الاحمر والاحتكارات العالمية » — اكتوبر ١٩٧٠ . يذكرون ان في البحر الاحمر كثير من الثروات والمعادن التي ينبغي ان تحافظ عليها الدول الشاطئية . ويقولون انها تتكون من معادن النحاس والزنك والفضة والذهب والرصاص والحديد . ففي السعودية صدر قانون في سبتمبر ١٩٦٨ يخول الدولة حق تملك بعض الثروات الطبيعية في مياه البحر الاحمر داخل المياه الاقليمية السعودية ، من مواد كربوهيدراتية ، ومواد معدنية اخرى في طبقات البحر ، كذلك نشرت الاهرام في ٢١/٢/١٩٧٠ ما مؤداه ان الحكومة السودانية قد قامت بخطوة هامة لاستغلال حقها في خامات البحر الاحمر . وتقول الآراء تعليقا على ذلك ، ان هناك بعض الشركات الاميركية قد حاولت استغلال تلك الثروات على نطاق دولي ، على اساس انها تقع في مياه دولية ، وهذا مؤثر في اهتمام تلك الشركات الاميركية بمنطقة البحر الاحمر اقتصاديا ، وهذا لا شك نتيجة دراسات قاموا بها . . فما تعليقكم على ذلك ؟

د. عبد النعم : انا شخصيا معلوماتي في هذه الناحية محدودة ، لاني اريد بعض الكتب او المقالات العلمية التي كتبت وثبتت هذا الشيء . اما القول فيمكن لاي شخص ان يقوله . لكن المهم هو الاثبات . ذكرت في مطلع حديثي عن الثروات انها موجودة وقد استغلت من قبل اناس سابقون منذ قيام الحضارة في الجزيرة العربية — وفي شرق افريقيا . الا انها حتى الوقت الحاضر لم تظهر بشكلها الكبير جدا ، الذي يعطي المدلول بانها مخزونة بشكل كبير جدا ، لكن مما يساعد على الاعتقاد بان الاخوان الذين ذكرت كلامهم مؤيد ، ان المنطقة كما ذكرت منطقة انكسار ، وهذا يدل على ان الصخور بركانية ، وهذه بها معادن كثيرة جدا ، والذي يجعلنا نتحفظ بعض الشيء ، هو انه لان لم تصدر نشرات رسمية — ربما محافظة على الاسرار — بان المنطقة بها كميات هائلة من البترول والمعادن الاخرى . ولكن يمكن التركيز على بضعة معادن يمكن القول انها موجودة بكميات كبيرة ، وهي معادن استراتيجية ايضا ، مثل الحديد والنحاس والرصاص . وكذلك الاملاح الكثيرة التي يمكن استعمالها في انتاج الاسمدة او بعض المواد في الصناعات الكيماوية .

د. عبد الله : بالنسبة للجزر المتناثرة داخل البحر الاحمر ، والمناطق القريبة من القرن الافريقي ، (١٢٦ جزيرة تحاذي الساحل الارتيري) ، وهناك عدد منها متلاصق اسفل البحر الاحمر (حاثش الصغير وحاثش الكبير وناطمة) وخروجا من المضيق الى خليج عدن ، نجد كوريا موريا ، وسقطرة .

نريد ان تعطينا فكرة عامة عن الاهمية الاستراتيجية لهذه الجزر .

د. عبد النعم : لا شك ان الاهمية في سيطرة هذه الجزر على مدخل ومخرج البحر الاحمر عند باب المندب ، فهي ذات موقع صيد استراتيجي ، يمكن استغلاله في الامور العسكرية ، كذلك فهي تؤمن الطريق لمسيرة السفن خاصة التي تحمل النفط من الخليج العربي عبر البحر الاحمر ، الى قناة السويس ، الى الاسواق العالمية المستهلكة في أوروبا الغربية والجنوبية ، ثم يجب الا يغيب عنا ان الاتحاد السوفياتي تزاخه مع الولايات المتحدة في المحيط الهندي . فمضيق باب المندب والبحر الاحمر وقناة السويس . هي اقرب الطرق البحرية للوصول للمحيط الهندي ، فالسيطرة على هذه الجزر تعطي امانا . من حيث ان ما يستطيع الاتحاد السوفياتي عمله ، تستطيع الولايات المتحدة او من يسيطر على الجزر ان يعرفه ويواجه تحركات الاتحاد السوفياتي ، لان وصوله الى المحيط الهندي عن طريق الشرق الاقصى بعيد جدا .

التزاخم والتنافس بين الدولتين الكبيرتين على وجود قواعد في المحيط الهندي يجعل من هذه الجزر خلفيات امنية لقواعدها الاخرى التي ستقيمها ، خاصة وأن الاتحاد السوفياتي لا يملك دولة حليفة في المحيط الهندي ، عندئذ يجب ان يعتمد على شيئين : ١ - التقارب بينه وبين بعض الدول التي تملك هذه الجزر ، سواء كانت في مضيق باب المندب او في خليج عدن ، او في البحر العربي مثل اليمن الديمقراطية ، والصومال ، لان هذه هي الدول الوحيدة التي يمكن ان يعتمد عليها في تأمين أسطوله .

٢ - ما عدا ذلك فقد حاول محاولة أخرى : وهي بناء قواعد عائمة في المحيط الهندي .

اذكر في عام ١٩٧٤ قرات مقالة كتب في « النيوزويك » الامريكية ، ان الاتحاد السوفياتي تعاقد مع الكويت على شراء مشتقات البترول ، ووافقت الكويت على البيع : وهذه المشتقات ليست للتمويل الاتي للأسطول السوفياتي في الخليج او المنطقة المجاورة ، بل هي مادة وقودية ستخزن في بواخر كبيرة عائمة واقفة في المحيط الهندي ، لاستعمالها كمحطات تمويل ، لانه لا يملك دولة تعطيه جزرا عائمة في المحيط الهندي ، فاعتمد على تلك الجزر العائمة .

اما الولايات المتحدة فعلى العكس من ذلك ، اذ لها ارتباطات ببعض الدول التي تملك تلك الجزر اضافة الى ارتباطاتها مع بريطانيا في استراتيجية واحدة . وكذلك الولايات المتحدة تقدمت لبعض الدول العربية التي تملك

جزرا في جنوب ساحل الجزيرة العربية كعمان « جزيرة مصرية » ، وهذا يدل على أن هذه العملية هي تواجد ، ورصد للتحركات السوفياتية في المدخل الجنوبي للبحر الاحمر . خاصة وأن الاتحاد السوفياتي حصل على امتيازات ، رغم أن حكومات الصومال وعدن أصدرت بيانات تنفي ذلك — لكنها لا شك اعطت بعض الامتيازات للزيارة والتمويل .

د. عبد الله : د. كمال عبد الحميد ، ننقل الان من علم الجيوبولتكس الى ميدان الاستراتيجية العسكرية . نريد ان تعطينا فكرة عامة عن البحر الاحمر ، وبالذات منطقة باب المندب من وجهة نظر الاستراتيجية العسكرية .

د. كمال : بسم الله الرحمن الرحيم ، يشرفني أولا أن أكون عند حسن الظن ، فاشترك في هذه الندوة ، وعسى أن أكون موفقا في تحقيق الجوانب التي أسأل فيها بالقدر اللائق . لي كلمة تعقيبية على الاستراتيجية التي شملها السؤال : الاستراتيجية هي مشتمل أوسع من الشريحة العسكرية ، أو السمة العسكرية ، فالاستراتيجية تشمل مجال السياسة والديبلوماسية ، ومجال الاقتصاد والنواحي الاعلامية والمعنوية ، والعسكرية . لذا سيكون حديثي عن المضمون الاستراتيجي العام للبحر الاحمر ، ويشمل ضمنا الجانب العسكري .

عندما نتكلم عن استراتيجية البحر الاحمر سيكون الحديث شاملا دور البحر الاحمر في اقتصاديات البحر الاحمر ، وكذلك دوره في المجال السياسي والعسكري لدوله . اذا نظرنا الى الدول المطلة على البحر الاحمر تجدها كلها عربية ، باستثناء الوجود الاسرائيلي الذي يطل عليه من ميناء ايلات . ولهذا فان الاستراتيجية العربية يفرض أن تكون هي الغالبة لتكييف استراتيجية البحر الاحمر . ولكن للأسف لم تتحرك الدول العربية تحركا ايجابيا في هذا المضمار الاستراتيجي لذاتها في البحر الاحمر الا مؤخرا ، عندما أعلن عن قيام مجموعة أمن البحر الاحمر ، التي اشتركت فيها كل من : مصر ، السودان ، السعودية ، وأخيرا سوريا . (اشتركت سوريا في القيادة السياسية مع مصر والسودان ، فاصبح ممكنا أن يكون لها — ولو بطريق غير مباشر — دور في استراتيجية البحر الاحمر) .

وعقد مؤتمر تعز ، اشتركت فيه ، السودان ، اليمن الشمالية ، اليمن الجنوبي ، والصومال ، وبذلك اصبح مفروضا أن تكون استراتيجية البحر الاحمر شاملة للدول العربية دون استثناء .

هناك دور منظر لمنطقة اريتريا ، والصومال الفرنسي (غفار وعيسى) ، وأيضا كان مستقبل هذا الاقليم ، المهم أن يكون له دور ايجابي في استراتيجية

البحر الاحمر ، ولكن هل ستترك الدول العربية لتفعل ما تشاء اذا تحركت في هذا المجال ؟ ان هناك قوى ذات مصلحة ترتبط بالبحر الاحمر .. نظرا للوجود الدولي في منطقة المحيط الهندي منذ عام ١٩٦٧ ، ونظرا لانحسار الوجود الامريكي في فيتنام ولتمركز الامريكيين بعد عام ١٩٧٣ في ديفوجارسيا . اصبح معروفا ان الوجود الامريكي في المحيط الهندي أصبح بحاجة الى تغطية ، او عبق لمساندة هذا الوجود في هذه الجزيرة ، خاصة ان الولايات المتحدة لها وجود مسبق في المنطقة عن طريق اشتراكها ، واشرافها ، ورعايتها للحلف المركزي ، فوجدوها في الحلف وديفوجارسيا ، وسعي الولايات المتحدة للتواجد في جزيرة مصرية عقب انتهاء الوجود البريطاني فيها ، ولحاولة جذب الصومال للتعاون معها . والمساعدات العربية للصومال التي قدرت حسب ما نشر بـ (٣٠٠) مليون دولار ، وعن الوجود الاسرائيلي ، فهو سيظل مهددا للاستراتيجية العربية في البحر الاحمر ، والعكس صحيح ، ومعنى هذا ان الصراع سيبقى طويلا وشاقا بين الاستراتيجية العربية وبين القوى العالمية التي ساندت اسرائيل ، ولا زالت تساندها بكل صورة من الصور .

اذن الاستراتيجية الغربية في البحر الاحمر ، أصبحت تواجه قوى كثيرة في العالم ، ربما بريطانيا فقدت الكثير الآن من حاجتها للبحر الاحمر عما كانت عليه في الماضي ، حيث اكتشف البترول في بحر الشمال . وان بريطانيا قد انحسر ظلها في الشرق الأقصى . وفرنسا لم تعد كما كانت في الماضي بارتباطها بالجزر التي كانت لها في البحر الاحمر . لذا فان القوة الكبرى الغربية الوحيدة التي يعينها ان تبقى لها علاقة مباشرة بالبحر الاحمر هي الولايات المتحدة .

هذه هي الصورة الكاملة ، كما تصور ، التي تقوم عليها العلاقات الحالية والمستقبلية ، في تخطيط استراتيجية البحر الاحمر .

د. عبد الله : في بداية الندوة تكلمنا عن دائرة الجيوبولتكس ، ومضيق باب المندب ، وتكلم الدكتور كمال عن دائرة الاستراتيجية العسكرية ، ومضيق باب المندب ، ومنطقة البحر الاحمر . نريد ان نتعرف دكتور عبد المنعم على مساحات التلاقي بين الدائرتين . ما تفضلتم به من نظريات لماكندر وماهان ، وغيرهم ، لها علاقة مسبقة بما تفضل به د. كمال . نريد ان نتعرف على العلاقة — حتى ننقل بعد ذلك الى كافة التطورات الاخيرة في منطقة البحر الاحمر .

د. عبد المنعم : اسعدني سماع الاخ الدكتور كمال حول توضيح ناحية الشمول في الاستراتيجية ، فمع التطور الزمني ، أصبحت الاستراتيجية التي اعطى لها معنى التعبئة تشمل النواحي التي ذكرها ومن هنا اريد اعطاء بعض

التوضيحات التي سألت عنها . . الاستراتيجية واردة جدا من ناحية الولايات المتحدة ، والاتحاد السوفياتي ، والقوى الاخرى الطامعة بالمنطقة ، وانما اراها ترتبط ارتباطا وثيقا ، خاصة بنظريات « سبايكان » (الاطراف) على اعتبار ان الجسم المائي (البحر الاحمر) وهو مرتبط باجسام مائية اخرى — يرتبط بالخطط الاستراتيجية لهذه الدول . ليس فقط لحماية اسرائيل ، وابطائها لخدمة مصالحهم ، بل ما فيها ان الجسم المائي مرتبط بنقطة حساسة جدا ، وهي عدم السماح من قبل العالم الغربي ، والاستراكي بقيام وحدة عربية متكاملة بين المشرق والمغرب ، لان هذه الوحدة تجعل العالم العربي ثاني كيان سياسي في العالم من حيث المساحة ، بعد الاتحاد السوفياتي . مضافا الى ذلك الاشراف على الاجسام المائية الهامة (البحر الابيض ، المحيط الاطلسي ، خليج عدن ، البحر العربي) ، وهي شرايين التجارة ، وممرات مائية تعتمد عليها الاستراتيجية العسكرية الى حد بعيد ، وسيصبح هذا الكيان السياسي منافسا خطيرا — ليس فقط في موقعه ومساحته — بل بتعداد سكانه (١٣٠ مليون) . وللتواجد النفطي اهمية كبرى ايضا . وكذلك انواع التربة المساعدة على الانتاج الزراعي ، والاقاليم المناخية التي تساعد على انتاج زراعي يمتد من الاستوائي ، الصحراوي ، الابيض المتوسط ، المناطق الباردة المعتدلة . وهذا يعطي قوة اقتصادية لهذا الكيان ، كذلك المعادن الموجودة في الوطن العربي .

كل ذلك يشير الى ان اتحاد الوطن العربي سيكون على الاقل القوة الثالثة في العالم من جميع النواحي . ولذا يجب على الغرب والشرق الا يسمح بقيام ذلك ، وفي الشرق نجد المعتد الدينني الاسلامي الذي يربط العرب ، وكذلك سيصاحب الوحدة العربية وحدة اسلامية ، مما لا يكون في صالح الغرب والشرق . ولذا فالاستراتيجية في البحر الاحمر ، بالنسبة للغرب والشرق ترتبط بمصالحهم ، ليس الآتية فحسب ، بل والمستقبلية ايضا . مما يهدد مفاهيم الاشتراكية السوفياتية ومفاهيم الحضارة الغربية الامبريالية . اذا نجد ان الشرق والغرب يعملان جاهدين على عدم تمكين الدول العربية من ان تتحد ، وعلى خلق مشاكل مثل فلسطين وغيرها في جميع مناطقها ، حتى تبقى العوائد النفطية التي تصب في الوطن العربي تكون سائرة — مع الاسف اقول ذلك — الى بالوعة شراء الاسلحة ، وليس الى التطور الاقتصادي والاجتماعي في الوطن العربي .

فالاستراتيجية التي تربط البحر الاحمر ومدخلها ارتباطا بنظرية الاطراف ، والاحلاف الدفاعية ، وحدت المصالح الغربية (حماية اسرائيل) ، وعدم تمكين الكيان العربي من الاتحاد .

د. عبد الله : د. كمال ، هل من تعليق قبل الانتقال الى موضوع التطورات السياسية واثرها على المنطقة ؟

د. كمال : أريد أن أقول أنه كان من أهداف استراتيجية خلق إسرائيل في المنطقة ، الفصل العضوي بين عرب المشرق والمغرب ، للأسباب التي تفضل بها د. عبد المنعم . لهذا أقول أنه طالما أن الارتباط العضوي متعذر بين المشرق العربي فلا وسيلة لذلك إلا عن طريق البحر الأحمر . . إذا نظرنا الى البترول وجدنا أن مركز النقل فيه هو الخليج العربي ، إذا أمكن وصله بالمغرب العربي كان من السهل إيجاد منافذ سهلة له . . من هذا تظهر قيمة البحر الأحمر للبترول العربي الخليجي في حالة اغلاق مضيق هرمز لاي سبب كان .

وإذا نشطت حركة النقل البحرية بمختلف وسائلها ، فانه يمكن استبدال الاستحالة المؤقتة الحالية لربط المشرق بعرب الغرب ارضا عن طريق البحر الأحمر . . ومن ثم يمكن الانطلاق لشمال افريقيا ، والسودان وأرتيريا .

التصديق من ذلك ان الوجود الاسرائيلي قد تصد منه العزل العضوي الكامل بين عرب اسيا وافريقيا . وقد كان معلوما ومدروسا ان الثروة النفطية لدى عرب اسيا ، ويجب الحيلولة دون ارتباطهم بعرب افريقيا ، ولذا وجدت اسرائيل . لذا تتضح اهمية البحر الأحمر لربط عرب المشرق بالمغرب ، ومن ثم تفقد اسرائيل قيمة وجودها .

د. عبد المنعم : اعتقد أن الاوان قد آن للدول العربية اذا كانت جادة بمسألة تكوين استراتيجية موحدة ، بمختلف أنواع هذه الاستراتيجية — أن تبادر الى اعلان البحر الأحمر بحيرة عربية ، مغلقة لجميع الفعاليات التي لها تماس بآمن وسلامة الدول العربية المشرفة عليه ، على الا يمس ذلك حرية الملاحة والتجارة العالمية ، يجب اعلان البحر الأحمر بحيرة عربية مغلقة .

د. كمال : قبلت كلمة لطيفة تذكرتها الآن ، في هذا المجال . لقد اختلفت ايسلندا مع بريطانيا في مسألة صيد الاسماك ، وكاد يصل الخلاف الى حد الحرب ، وقامت حروب قديمة بين الاتحاد السوفياتي واليابان ، ايضا لسبب المياه الإقليمية . وفي بيرو ، والولايات المتحدة ، حصل تعديل في المياه الإقليمية الى (٢٠٠) ميل مائلا من المقترح الذي تفضل به د. عبد المنعم ، من الواجب الآن على الدول العربية مد المياه الإقليمية في البحر الأحمر . وهو يعطي عملية تداخل للحدود الإقليمية بين المياه العربية في البحر الأحمر ، مما يعطي شرعية قانونية بأن البحر الأحمر بحيرة عربية ، يجب ان تدعم هذه الدعوة ويسهل

امرها لدى المسؤولين بالدلائل القانونية .

د. عبد الله : كرد فعل لهذا المؤتمر الاخير في تمز ، اذاعت اسرائيل انها لن تسمح لكل الفرقاء المطلقين على البحر الاحمر باعلانه بحيرة عربية — وقد جاء ذلك في راديو اسرائيل — وان تغيرت الحال في اريتريا ، ودخلت الجامعة العربية .

د. كمال : المفروض ان تنور اسرائيل لمثل هذا المؤتمر ، وان كان مؤتمر تمز — في تصوري — ليس هو المؤتمر المأمول في تحديد استراتيجية للبحر الاحمر ، فهذه مسؤولية بحاجة الى مؤتمر تشارك فيه الدول العربية بسلا استثناء . ان ثورة اسرائيل مفروض ان تعطي اشارة للتحرك العربي ، وعلى العموم ليست اسرائيل هي التي تحدد مستقبل البحر الاحمر ، وطبيعي ان يكون العرب هم محددي مستقبل البحر الاحمر امر يثير غضب اسرائيل . اذكر — وكنت في مصر — انني ناديت في شهر مايو ١٩٦٧ — اي قبل العدوان بعشرين يوما — وكانت لنا قوات في اليمن . . طالبت بأن تسحب بعض القوات من اليمن لتأييد الحركة التحررية في عدن ، وطلبت من مجلس الامة سحب بعض القوات المصرية لازالة الوجود البريطاني في عدن ، مقابل ان يسمح لنا بوجود بحري في عدن مستقبلا للتحكم بالملاحة فيه ، بدلا من منطقة شرم الشيخ . في ذلك الوقت لم يكن لاسرائيل طائرات فانتوم بعيدة المدى ، وكان يمكن ان تمارس القوات العربية من عدن حرية العمل والحصار الحقيقي لاسرائيل دون المساس بقضية شرم الشيخ ، بالصورة التي تمت فيها مأساة ١٩٦٧ .

الآن بعد توفر الطيران بعيد المدى لاسرائيل ، ووصول غنثيبي ، وكذلك التطور التكنولوجي ، يعطيان فكرة انها قادرة على الوصول الى موارد البترول في الجزائر ، مستط وغيرهما . . اي ان كل العالم العربي البترولي أصبح في متناول القصف الاسرائيلي . وهذا كله كاف بأن يحرك الوعي العربي — حاكمين ومحكومين ومفكرين — لدراسة القضية ، بإبعاد ، وتحديات جديدة ، وسيكون البحر الاحمر هو محور التحرك الشامل ، فاذا كانت اسرائيل تنور لمجرد عقد المؤتمر بتمز ، فما بالك لو اسفر هذا المؤتمر عن تحرك عربي جديد . لا شك ان مستقبل اسرائيل مرتبط ارتباطا كبيرا بحرية حركتها عبر البحر الاحمر ، للاسواق الخارجية ، لذا يجب عدم استفراق ثورة اسرائيل .

د. عبد القم : عندما تعطي اسرائيل ردود الفعل بهذا العنف ، اعتقد ان هذا يجب ان يكون حافزا للعرب لان يجعلوا مجال ارتباطهم باستراتيجية موحدة للبحر الاحمر كورقة رابحة للتعامل مع الغرب والشرق ، اذا لم يكن لكسب الكثير للضغط على اسرائيل في مجال الحلول الاستسلامية

الحاصلة الآن . وللأسف لا تعي دولنا هذا الامر ، الا بعد شبه غوات الاوان . القضية الآن هي قضية الساعة ، ويجب ان نجعلها ورقة رابحة في هذا المجال للتعامل مع الغرب . وللضغط على اسرائيل في مجال الطول الاستسلامية .

د. كمال : أخشى ما أخشاه أن تكون اسرائيل بهذا التحدي ، وهذه الثورة التي أظهرتها تريد ان تجعل من قضية البحر الاحمر ورقة رابحة لها ، حتى يحال بين اجراء عربي في البحر الاحمر مقابل ما ينتظر منها من تنازلات جزئية في حل القضية الفلسطينية .

د. عبد الله : بالنسبة لما حدث في عنتيبي ، من خلال الخرائط الموجودة لدي ، لاحظ ان اسرائيل منتشرة انتشارا كبيرا في منطقة البحر الاحمر (جزر فاطمة ، وحالب ، وفي فترة من الفترات احتلت جزيرتي ذكور ، وحائش التابعتين لليمن) .. وما زال وجودها واضح في حوالي (١٢٦) جزيرة تسمى بجزر « دهلك » ، ولديها ايضا قاعدة عسكرية قريبة جدا من نهر القاشي — وهو يمر على الحدود الشرقية للسودان .. كل هذه النقاط قريبة جدا ، لذلك اقول بأنه يحتل ان يكون التحرك الاسرائيلي لم يكن من اسرائيل بقدر ما كان من هذه النقاط .

د. كمال : تصوري ، انه من حيث طبيعة الاستعدادات الموجودة في الجزر الجنوبية في البحر الاحمر ، انها ليست من الصالحية لانطلاق وهبوط الطائرات العملاقة التي تحمل (١٣٠) جنديا بأسلحتهم . فهي تحتاج لدرج قوي . ولو فرض انطلقتها منها ، فكيف وصلت الى تلك المطارات ؟ ثم ليست هناك مشكلة في ان تنطلق من سيناء ، حيث الطائرات (سي — ١٣٠) بعيدة المدى يمكن ان تصل الى ما بعد عنتيبي . المشكلة كلها التي اخشاها في وجود اسرائيل في تلك الجزر ، هي ان تكون تلك الجزر مراكز رقابة وانذار وارصاد، وانطلاق محدد للغارات المحلية ، تثير الرعب في المنطقة الجنوبية .. فمنطقة حالب ، مثلا ، أو فاطمة ، أو حائش ، نجدها تصلح للتحرك وايواء الزوارق الطوربيدية — ولسوء الحظ كان الاسرائيليون اذكى من الفرنسيين في صناعة الزوارق الطوربيدية والصاروخية . حيث نذكر القصة التي هربت فيها بعض الزوارق .. نسخة طبق الاصل منها ، ولكن بدلا من الحديد صنعوها من الألمنيوم حتى يكون الغاطس اقل ، وسرعتها اكبر ، ومحركها اصغر . وتلك الجزر ممكن ان تكون مراكز ايواء انطلاق لغارات صاروخية لاثارة الرعب والفرصنة — خاصة ضد الدول التي لا تملك تلك القوة .

تستطيع اسرائيل التحرك في تلك المجالات كما لم توجد قوة عربية ترد عليها ، وتؤمن المنطقة ، وأهمها عدن ، الحديدة ، الصريف (في اليمن) .

الخطر الآخر ان وجود هذه الزوارق في مناطق حالب ، وفاطمة ، وغيرها اقصى مدى لانطلاقها هو (٣٠٠) كم ، وهذا يكفيها . وفي حدود ذلك تستطيع الوصول الى الكثير من المراكز العربية في الجنوب ، وبذا تصبح منطقة باب المنذب عنق الزجاجة من وجهين ، تحت رحمة الحركة الصاروخية الاسرائيلية هناك .

الصورة الاخرى ، انه يمكن استعمال هذه الجزر كقواعد انطلاق لطائرات صغيرة لاتحتاج لمدارج ضخمة . وقد نجحت اسرائيل في انتاج انواع من هذه الطائرات لاستعمالها داخليا في اسرائيل .

فيمكن استغلال تلك الجزر للزوارق والطائرات الخفيفة ، واسرائيل اليوم انشط في تواجدها في تلك المنطقة . هذا كله كافيا لحث العرب للتحرك الان بحسن الحظ هناك مناطق كثيرة يمكن ان تكون قواعد ضرب تضاد مراكز اسرائيل .

د. عبد الله : لماذا لا نحاول ان نحدد اهداف اسرائيل الاستراتيجية في منطقة البحر الاحمر ، ما هي اهدافها الاستراتيجية من ذلك ؟

د. كمال : هناك هدف استراتيجي واحد ، في تصوري ، هو الا تتعرض طرقها الملاحية الى خارج البحر الاحمر لاي خطر . فالبحر الاحمر بالنسبة لها مخرج الى العالم الخارجي ، فهو هدف مرحلي لتحقيق شيء لاحق .

د. عبد الله : ومن خلاله يكسر الحصار العربي .

د. كمال : يكسر الحصار العربي ، ثم مخرج التسلل لافريقيا . فاملها كله ان تكون لها اسواق وركائز كما كان في الستينات في افريقيا . (شركات ملاحية ، طيران ، تعليم .. الخ) .. اسرائيل تحاول اليوم تصنيع طائرة (F-16) ثم تجد لها سوقا في اسواق امريكا ، وهذه تشكل مشكلة بالنسبة لأمريكا . فاذا وصل طموحها الى هذا الحد ، فما بالك بالتخلف النسبي لافريقيا ؟ وليس هناك من ينتج الا جنوب افريقيا ، وهذه في خصومة مع افريقيا كلها ، وهذا يعتبر لصالح اسرائيل .

الخلاصة ان البحر الاحمر بالنسبة لاسرائيل هو هدف مرحلي جزئي ، ويعتبر تأمين الملاحة فيه هو الهدف الاساسي .

د. عبد المنعم : أؤيد د. كمال ، واقول انه لا شك لاسرائيل مجالين فقط للاتصال بالعالم الخارجي بحريا ، الابيض (وهو مؤمن) ، والبحر الاحمر ، عزلة اسرائيل التي حصلت منذ ٤٠ - ٥ سنوات في افريقيا ، وعدم استطاعتها الانتشار في اسيا تنظر لها على انها زائلة قريبا ، بسبب : **أولا :** اتجاه الدول

العربية لقبول اسرائيل ، والاعتقاد بأنها باتية ، وثانيا : ان اسرائيل دولة متطورة وستتطور اكثر في مجالات صناعات تحتاج لها الاسواق النامية في افريقيا . واسرائيل تحتاج المواد الأولية في افريقيا ، فالعزلة الدبلوماسية التي حصلت ، والقطيعة ايضا ، وهي مفتعلة وليست حقيقة — فالتجارة والعلاقات الاخرى موجودة ، ومنها العسكرية . بنفس الوقت نجد ان انتشارها في افريقيا اكثر من اسيا ، وبذا فان ارتباطها عن طريق البحر الاحمر ، بما معناها حياة أو موت ، يجعلها تخطو كل تلك الخطوات ، وتركز علاقاتها مع بعض الدول (خاصة اثيوبيا) ، وبنفس الوقت تكون تلك الجزر والقواعد منطلق للتجارة وحرية الملاحة الاسرائيلية ، وجلب المواد الخام من اسيا وافريقيا . اسرائيل تطمح بتوسيع ارتباطها مع دول آسيا ، كان يكون لها تمثيل دبلوماسي مع باكستان واندونيسيا ، الصين ، وبعض الدول الاخرى . وهي كبيرة من حيث السكان والاسواق — ثم تطلع تلك الدول للخلوص من التخلف . . ومخرج اسرائيل الى ذلك كله هو البحر الاحمر . ونحن العرب — مع الاسف — نخطط ليوونا وليس لمستقبلنا . الشرق والغرب ، وحتى اسرائيل يخططون لكل (٥٠) سنة قادمة ، مع الاخذ في الاعتبار انه بمضي كل عشر سنوات يعاد التخطيط مرة اخرى نظرا للمتغيرات التي تحدث . وفي هذه المرحلة يقع البحر الاحمر ضمن حياتها كشریان .

د. عبد الله : نريد الانتقال الآن للتطورات السياسية في منطقة القرن الافريقي (اريتريا ، الصومال دجيبيوتي) واثّر هذه التطورات على ميزان القوى في البحر الاحمر .

د. كمال : القوى الكبرى — للأسف — هم اكثر تقييما لتلك المنطقة من العرب ، واكثر مرونة واستعدادا للتصرف امام التغيرات التي تطرأ . . فمثلا فوجئت المنطقة بزيارة الرئيس الكوبي كاسترو (اثيوبيا ثم شرق افريقيا) ، ثم زار بدغورني (الرئيس السوفيياتي) تلك المنطقة لأول مرة ، وعلى هذا المستوى العالي ، في نفس الوقت جاءت اهتمامات مباشرة للمنطقة من حكومة الرئيس الامريكي كارتر ، وكذلك تحركات عربية سريعة كان من بينها المد السعودي للمادي للصومال ، وتأثرت ايضا بالتحرك الصيني في تنزانيا .

من كل ذلك نجد نسجاً ، اذا ربط يخرج لنا صورة واضحة ، وهي أن هذه المنطقة يدور حولها فعلا صراع القوى الكبرى . قد نتساءل لماذا اتى كاسترو لتلك المنطقة ؟

كان اول ظهور لكوبا في المنطقة الافريقية في انغولا ، وكانت هذه الفرصة التي عاون الاتحاد السوفيياتي فيها بأسلحة سوفياتية عن طريق جنود كوبيين

للجبهة الشعبية لتحرير انغولا . في الوقت الذي استغلت فيه الاستراتيجية السوفياتية الجهود في الاستراتيجية الامريكية الماثرة بعقدة الوجود السابق في فينتام ، وتبدل حاليا جهود حثيثة بين كوبا وامريكا لاستعادة العلاقات بينهما مرة اخرى ، واشترط الامريكان سحب الكوبيين لقواتهم من انغولا . اين يذهب الكوبيون بعد ذلك ، قد تتغير السياسة الانجولية وتنسلخ عن الكتلة الشرقية وخصوصا ان لها نكسات في افريقيا (مصر ، السودان ، وغيرهما) ، اذن لا بد ان يكون للوجود الشرقي ظل ممتثل في افريقيا ، وليس انجح من كوبا في ذلك . وفي اثيوبيا الان حكم ماركسي بحت ، وامام الاتحاد السوفياتي امران ، اما ان يتدخل مباشرة — وقد يؤدي هذا الى مواجهة كمواجهة كوبا وخليج الفنزائير والصواريخ سنة ١٩٦١ في عهد كنيدي ، لذا فليكن التأييد للماركسيين في اثيوبيا عن طريق كوبا (كاسترو) ، حيث لو نجح كان ذلك للسوفيات ، واذا فشل فليس هناك حرج على السوفيات .

ازاء هذا التطور المباشر الشرقي الاشتراكي الى اثيوبيا التي عرفت منذ القدم بالعضو المتعاون الكامل الافريقي مع الولايات المتحدة (كان نصف العون العسكري الامريكي لافريقيا مخصص لاثيوبيا) .

ازاء هذا التحول المباشر للحكم العسكري في اثيوبيا لا بد من موازنة امريكية في المنطقة والخمض الاساسي في المنطقة مع اثيوبيا هو الصومال . واذا نجحت الكتلة الشرقية في ايجاد كاسترو للمنطقة فلا بد ان تتحرك امريكا بالموازنة السريعة الى الصومال ، وبالفعل كان السلوك السوفياتي السريع تجاه اثيوبيا مفاجئا محزنا للصومال ، خاصة ان هناك علاقة وثيقة بين الصومال والاتحاد السوفياتي ، اذن القرن الافريقي يواجه الان تحولا كاملا خلال المخططات التي رسمت له خلال ٣٠ — ٤٠ عاما ، بدأت بعد حرب اكتوبر ١٩٧٣ ، حيث فكرت الكتل في الاستيلاء على نقساط استراتيجية في القرن الافريقي . اصبحت هذه المنطقة اكثر بريقا مما كانت عليه قبل حرب اكتوبر . وظهرت بعد ذلك منطقة عفار وعيسى ، وايا كان المصور فهو لن يكون لصالح الحبشة باي حال (استقلال كامل ، او اندماج مع الصومال او ارتيريا) ، على هذا عزلت دجيبوتي وهي المتنافس الوحيد لاثيوبيا الى الخارج . وهذا يعني ان اثيوبيا قد اصبحت في ظل التخطيط الاشتراكي الاستراتيجي ، وارتيريا تتطور في تخطيط اقرب الى التعاون مع الغرب (اكثر ارتباطا بالدول العربية البحر احمرية) .

اذن منطقة القرن الافريقي بها صراع والذي مشغول فيه هو الكتلة الشرقية . والاتحاد السوفياتي بين امرين مرين ، ما مستقبل آمالها التي بنتها على التسهيلات البحرية مع الصومال ؟

د. عبد الله : وارتيريا يا دكتور ؟

د. كمال : ارتيريا يجب أن تكون موضع عناية خاصة من العالم العربي .. فمساحتها ١٠٥٠ كم على البحر الاحمر ، وهذا يسمح بوجود قواعد ممكن أن تكون بعيدة حتى من الوجود الاسرائيلي في جزر غاطمة وحالب (وهو وجود محدود بمدى فعالية السلاح التي سيمارس) .. وارتيريا مرتبطة بالدول العربية التي تساعدنا خاصة المملكة العربية السعودية ، إذ ليس بينها وبين السعودية فواصل تحول دون العون السعودي .. ونجاح الاستراتيجية العربية في جنوب البحر الاحمر — والتي ستكون نجاحا للاستراتيجية العربية في كل البحر الاحمر — رهن بالدور الذي سوف تلعبه ارتيريا في المستقبل . وهذا كله بمدى اليقظة العربية والدعم العربي للجبهة ، بشرط أن تكون القوى الغالبة على التحرر لديها نفس المفهوم ، فمن مصلحة ارتيريا ألا تكون وحيدة في هذا المجال ، بل لا بد من وجود الامان لصالحتها في الشمال والشرق والجنوب . وإذا كانت جبهة التحرير الارتيرية تعني هذا المفهوم فهو يلتقي مع ما يجب أن تؤديه الدول العربية .

حتى لو بقيت اسرائيل بالجزر فلن تخلد فيها ، فكل المناطق حولها محاطة بقواعد يمكن أن تخنق حركتها ، ولإسرائيل نشاطات اقتصادية في ارتيريا منذ القدم ، فاصبح الخلق الارتيري للاقتصاد الاسرائيلي في ارتيريا والحبشة رهين بانسلاخ ارتيريا عن الحبشة .

د. عبد الله : ارتيريا هي مدخل اسرائيل الى افريقيا .

د. كمال : وهي مخرج اسرائيل عن طريق باب المندب .

د. عبد المنعم : اتفق مع د. كمال ، واضيف أن الاتحاد السوفياتي حساس ، وبهمه جدا ألا يخطو خطوة دون نجاح . وبهمه ألا تكون في بداية خطواته أية مواجهة مع أمريكا خاصة مما هو موجود بينهما الآن من علاقة لتسوية الأمور وتقسيم العالم الى قطاعات من دون شك حتى لا يفشل — وإذا فشل كاسترو سينعكس عليه ، لذا أرسل كاسترو وعندما نجح كاسترو مع تلك الدول راسا جاء بدغورني ، فكان كاسترو عبارة عن اختبار ، ثم حتى لا تضيق عليه الفرصة مع الدول العربية ذات الانظمة التقدمية دخل المعبلة بعد أن لاحت تباشير النجاح . وبنفس الوقت خطوة الاتحاد السوفياتي ، وتركيز ما له من صلات مع المنطقة ، فهو يرمي الى شق الصف العربي في هذه المنطقة ، لأن الدول المشرفة على البحر الاحمر ، تختلف في أمزجتها ومعتقداتها وارتباطاتها واتجاهاتها . القسم الأكبر منها مرتبط بالغرب ، وعدن والصومال مرتبطة لحد ما بالسياسة الشرقية . حتى لا

تشتري عدن والصومال من قبل الدول الغنية او على الاقل السعودية ، وينصاعوا في خط امريكا جاء الاتحاد السوفياتي بهذه الخطوة ، أولا لتركيز ما له من صلات بالمنطقة ، وحتى يستطيع ان يعمل نوعا من التكتل العربي التقدمي . لذا وجدنا الدعوة الى قيام نوع من التعاون والالتحام بالاهداف الاستراتيجية بين عدن والصومال واثيوبيا بالذات ، دعا الاتحاد السوفياتي لذلك . لذا سينشق الوطن العربي على نفسه ، فمن يسرون في ركاب الغرب ستكون لديهم ردود ضد التحالف الماركسي . فالاتحاد السوفياتي يرمي لاشياء كثيرة وبعيدة جدا تحت ظل انه جاء للدول العربية للدعم والمساعدة .. واذا ما حصل اية معاهدة (اثيوبيا الصومال وعدن) فرددود الفعل ستعكس على الاستراتيجية العربية التي نحن نطلبها الآن ، وستصبح اكثر تعقيدا ، فالاتحاد السوفياتي لا يريد مثل هذه الاستراتيجية العربية التي سوف تطبق على الاتحاد السوفياتي كما تطبق على غيره من القوى .

اذن لكل من القوى العالمية له اهداف وشعاب للتطبيق في هذه المنطقة .

د. كمال : عرضت ليبيا على كاسترو ان يسهم في اقتناع الصومال ان ليبيا مستعدة لتمويل احتياجات الصومال (حتى لا تضطر الصومال لطلب مساعدة من السعودية) ، وهذا يؤكد ما اكده د. عبد المنعم من وجود التنسيق بين الدول العربية التقدمية الاشتراكية حتى تحقق هدفا من اهداف الاستراتيجية الشرقية .

د. عبد الله : الحقيقة ان الانتشار الكوبي في افريقيا بشكل عام ، والباديء الان في منطقة القرن الافريقي خطير جدا . وعندي هنا بيانات بسيطة نشرت في بعض الصحف عن اعداد المستشارين العسكريين الكوبيين ، فمثلا في الكونغو برازافيل (٢٠٠) ، سيراليون (٣٠٠) ، غينيا (٥٠٠) ، في غينيا الاستوائية (٥٠٠) ، غينيا بيساو (٣٠٠) ، موزمبيق (٦٠٠) ، تنزانيا (٥٠٠) ، الصومال (٦٥٠) ، اوغندا حوالي (١٠٠) .. اريد ان اصل الى انه عقب الانتشار الكوبي جاء اهتمام سوفياتي مباشر — زيارة بدغورني لتنزانيا ، وغيرها ..

د. كمال : السوفيات عندهم حساسية غربية ، مهم لا يريدون باي حال ان يظهروا على المسرح متواجهين مع امريكا بعد عقدة خروستيف مع كينيدي في كوبا .. مهم يشتغلون عن طريق كوبا .

د. عبد الله : اريد ان اصل الى نتيجة انه ظهرت بعض الصحف التي علقت على مؤتمر تمز لتقول ان تلك القمة اصبحت تطمئن اثيوبيا ، وهذا خطير ، فقد كنا نتوقع ان قمة تمز ستضمن مصالح الدول الشاطئية اساسا ،

وتؤدي الى نوع من التنسيق بينها ، لكنه أن تخرج بعض الصحف بذلك فهذا عنوان خطير يقضي بنا الى الاعتقاد بأن الاتحاد السوفياتي ربما كان وراء التحرك الأخير في تمز .

د. كمال : لي سؤال .. ما هي العلاقة الحقيقية بين ليبيا ، والحركة القائمة حالياً في أرتيريا .. كنا نسمع عن ايجابية العلاقة ، هل لذلك علاقة بالموقف الليبي - السوداني ؟ ربما .. واتصور ان التحول الليبي الى اثيوپيا هو نكيلة بالسودان . .

د. عبد الله : وهذا لا يخدم اطلاقاً المصالح العربية في المنطقة .

د. كمال : نعم .. خاصة بعد أن ادانت السودان الاتحاد السوفياتي وليبيا بالتدخل في محاولات الانقلاب بالسودان ..

د. عبد الله : الصراع العربي الاسرائيلي ، وعلاقته بالبحر الاحمر (الجبهة الجنوبية للصراع) ، ايا كانت الاحداث التي تدور أو تطرأ في البحر الاحمر ، لا شك ستؤثر بوضوح على الصراع العربي الاسرائيلي .. ما هي توقعاتنا للمتغيرات القادمة في منطقة البحر الاحمر وانعكاسها على مجريات القضية الفلسطينية .

د. كمال : اعتقد لم يعد هناك الآن دول مواجهة ودول مساندة ، أصبحت الدول العربية الآسيوية كلها ، ونعني الدول العربية الأمريكية في متناول الضرب الاسرائيلي ، يدخل فيها البحر الاحمر كله .. فاعتقد أن البحر الاحمر صار ورقة قوية واضحة للمساومة الاستراتيجية بين العرب واسرائيل في التسوية العامة . اي أن العرب يستطيعون - اذا وحدوا مواقفهم في استراتيجية البحر الاحمر أن يضنفوا على مائدة المفاوضات في جنيف بهذه الورقة من أجل القضية الفلسطينية ، والعكس صحيح اذا كانت استراتيجية اسرائيل أكثر وضوحاً وفعالية .

اذن أصبح البحر الاحمر وقضية البحر الاحمر وباب المندب عملية مرتبطة تمام الارتباط بالنزاع العربي الاسرائيلي ، الذي اتسعت رقعته ومضمونه ووسائله وأسلحته . وهذا ربما يطيل مدة المفاوضات ، لان اسرائيل تحسن الاستفادة من عنصر الوقت أكثر من العرب ، فكلما كثرت المشاكل ، وتعمدت بين العرب واسرائيل ، طال الوقت والزمن واسرائيل تكسب وتقوى من كل ذلك . فالبحر الاحمر أولاً : اتصور أن يكون ورقة لتوسيع الخلافات بين العرب ، وثانياً : لكي يكون موضوع المفاوضات أوسع مما هو عليه الآن . حول فلسطين ، ثالثاً : لكسب فترة زمنية طويلة لاستنزاف العرب من كل الجهات .

د. عبد المنعم : هناك تعليق بسيط حول سؤال د. عبد الله ، اعتقد أن الحرب بين العرب واسرائيل أنتهى دورها ، فلا اعتقد أن حربا ستقوم ، لا في المستقبل القريب ولا البعيد ، واتحدث عن الحرب في شكلها الواسع ، كما حصل في الفترات السابقة . . اعتقد أن نوعية الصراع بين العرب واسرائيل انتقلت من المجال العسكري الى السياسي ،لذا بدأت اسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة تساعدنا بالتخطيط العميق الى خلق هذه الحالات والمشاكل لاجل اللعبة السياسية أكثر منها عسكرية ، وان السياسة ذات أوجه وصفات متعددة ، سوف تجعل النصر والريح لمن يعرف كيف يلعبها ويستفيد ، خاصة من خلال العلاقات الاقتصادية والارتباط بين الاستهلاك والانتاج النفطي ، بين الوطن العربي والعالم الغربي ، خاصة الولايات المتحدة واوروبا الغربية . . لذا ما هو موجود في البحر الاحمر من ثوران ومجئته كمنطقة حساسة ليس على أساس الصراع العسكري ، بل على أساس الصراع السياسي الذي سوف ينتهي في يوم قريب أو بعيد بقضية التفاهم بين اسرائيل من جهة والوطن العربي من جهة أخرى .

من صدر المجلد السنوي الثاني عشر



كبرى المجلات
المتخصصة
في الوطن
العربي

- مرجع عالمي للعاملين في الحقل السياسي والدبلوماسي والإعلامي .
تصدر عن مركز الدراسات السياسية والاستراتيجية بالأهرام
- المجلد مزود بغزير تحليل وفهرس للمعاهدات والاتفاقات الدولية .
- ١٠٠٠ صفحة ... الثمن ٢٠٠ قرش
- يطلب من قسم الاشتراكات بمؤسسة الأهرام تساع المبداء
القاهرة - جمهورية مصر العربية .
- يضم الأعداد ٤٣، ٤٤، ٤٥، ٤٦ الصادرة خلال عام ١٩٧٦

رئيس التحرير

د. بطرس بطرس غالي

مراجعة و نقد

مراجعة ونقد ..

فيفيان أ. بول

الضفة الغربية بين الكفاح القمعي والحرية

(لجسنجتون) : د. س. هيث وشركاه ، ١٩٧٥ ، ١٨٠ صفحة

Vivian A. Bull, The West Bank - Is It Viable

(Lexington, Mass., D.C. Heath & Co., 1975) 180 pages.

د. فيصل فخري مرار *

تشغل المؤلفة فيفيان بول منصب استاذة للاقتصاد في جامعة (Drew) في الولايات المتحدة ، وقد حصلت على شهادة البكالوريوس من كلية (Albion) في ميتشيفان وحصلت على الدكتوراه في ادارة الاعمال من كلية ادارة الاعمال في جامعة نيويورك . وقد درست المؤلفة في جامعات أوسلو في النرويج وفي كلية الاقتصاد في لندن . كما قامت بأول رحلة للشرق الاوسط سنة ١٩٥٧ ، زارت خلالها بعض الاقطار العربية واسرائيل ومنذ ذلك الوقت قامت بعشرة رحلات أخرى للدراسة والبحث وأعمال التقريب عن الآثار .

والبحث الذي نحن بصدد مراجعته أعد في الاصل كمتطلب للحصول على شهادة الدكتوراه في حقل ادارة الاعمال من جامعة نيويورك ولعل اهتمام المؤلفة به جاء نتيجة لاهتمامها بقضايا الشرق الاوسط وعلى رأسها القضية العربية الفلسطينية . ولما كان النزاع العربي الصهيوني قد اتخذ ابعادا متشعبة خاصة بعد حرب حزيران ١٩٦٧ فقد ارتأت المؤلفة أن تحصر بحثها في قضية جزئية — ولكنها في غاية الاهمية — من قضايا النزاع وهي مستقبل الضفة الغربية ومصرها . وتعيد الكاتبة الاهتمام بهذه المسألة الى حقيقة أن ما حدث من تطورات منذ حرب حزيران لا يحمل معه بوادر لتسوية للنزاع القائم او حتى أي أمل في حل للنزاع على الاقل في المدى القريب . ولما كانت القضية الفلسطينية تشغل أذهان العديد من الساسة والمفكرين على المستوى العالمي والمحلي فقد كثر الجدل والنقاش حول مستقبل الضفة الغربية ومصرها . فهناك فريق يعتقد بإمكانية تحويل الضفة الى دولة مستقلة تشكل عازلا بين

* استاذ الادارة العامة بكلية الاقتصاد والتجارة في الجامعة الاردنية

الدولة اليهودية المحتلة من جهة والاردن وبقية الدول العربية من جهة أخرى . وقد حمل هذا الرأي بعض المفكرين الصهاينة لاعتقادهم أن ذلك يمكن أن يكون بداية عهد انفتاح تجاري بين هذه الدول قد يؤدي في النهاية الى اعتراف الدول العربية بالدولة الصهيونية .

وكانت ردود الفعل نحو هذا الاقتراح مشوبة بالانفعال العاطفي والانحياز السياسي لهذا الجانب أو ذاك ، وتركزت تلك الردود حول المضاعفات الاجتماعية والحقائق السياسية والجوانب الدينية للمشكلة ، ولكن نفر قليل فقط جعل محور اهتمامه المستقبل الاقتصادي للضفة الغربية واستمرارية نموها وتطورها . ولما كان الاستقلال السياسي لا معنى له بدون الاستقلال الاقتصادي يصبح السؤال الأكثر إلحاحا : هل يمكن أن تكون هذه المنطقة (الضفة الغربية) مستقلة اقتصاديا ؟ كان هذا هو محور اهتمام المؤلفة والتي أرادت أن تبحث فيه لتخرج بنتائج محددة .

استخدمت المؤلفة الطريقة العلمية في الوصول الى اجوبة على التساؤلات السابقة فبنت بحثها على افتراض مفاده : « أن الضفة الغربية يمكن أن تصبح دولة مستقلة ذات اقتصاد قابل للنمو والبقاء » . ولأثبات ذلك حددت مفهومها للبقاء الاقتصادي وقامت بجمع احصائيات وأرقام استنتجت منها مؤشرات اقتصادية لأثبات افتراضها في بحث من ثمانية فصول .

تستعرض الكاتبة في الفصل الاول بعض المفاهيم في نظريات التنمية والتطور الاقتصادي وتحاول أن تستخلص ما تستطيع منها بما ينطبق على أوضاع الضفة الغربية اقتصاديا وسياسيا واجتماعيا . فتعرض الى مقاييس الدخل القومي ، والنمو الاقتصادي المقارن ، وتصنيف مراحل النمو الاقتصادي ، والظروف الاجتماعية لعملية التنمية ، والمسائل البديلة للتنمية ، والسياسات الحكومية الكفيلة باستخدام هذه الوسائل . وتستعرض الكاتبة بعض المسائل المحددة مثل دور حجم الدولة في تقديمها الاقتصادي وبدائل النمو المستخدمة .

وتقرر الكاتبة الحقائق التالية حول الضفة الغربية :

أولا : أن الضفة الغربية — في وضعها الحالي — تعتمد على (اسرائيل) كمصدر للتكنولوجيا والخبرات الفنية والتخطيط . فقد حقق القطاع الزراعي طفرات كبيرة في فترة قصيرة بسبب هذا الاعتماد وبسبب تعاون مزارعي الضفة مع سلطات الاحتلال .

ثانيا : إذا كان رأس المال يعتبر أحد الشروط الأساسية للنمو الاقتصادي فالضفة الغربية في حاجة الى رأس المال الخارجي ويعود السبب في عدم توثر

رأس المال الى عدم الاستقرار السياسي وغموض مستقبل الضفة السياسي.

ثالثا : اذا كان حجم الدولة يقرر بعدد السكان ومساحة الارض فان معدل الدخل الفردي والقدرة الشرائية الاجمالية وسهولة الاتصال بالاسواق الاجنبية تعتبر من الابعاد الهامة في تقرير حجم الدولة وهذا ينطبق على الضفة الغربية وامكانية بقائها وتطورها كدولة مستقلة .

ثم تحدد المؤلفه مفهومها للبقاء الاقتصادي فتقرر بأن « الدولة تعتبر قابلة للبقاء والنمو اقتصاديا اذا كانت ميزانيتها الاقتصادية تتيح لها نموا اقتصاديا ثابتا وزيادة في معدل الدخل الفردي واذا كانت الانشطة الاقتصادية فيها تسمح بالحد الأدنى من الاستقرار السياسي والاجتماعي ، ومن جهة اخرى يتطلب البقاء الاقتصادي ظروفنا سياسية واقتصادية تسمح بالبقاء والنمو ، وعليه فيمكن ان تصبح منطقة مثل الضفة الغربية قابلة للبقاء اقتصاديا مع انه قد يكون من غير الضروري ان تصبح مستقلة اقتصاديا » .

وتتناول المؤلفه في الفصل الثاني تاريخ الضفة الغربية وجغرافيتها وتطورها الحضاري والثقافي فتعيد تاريخ فلسطين الى مئتي الف سنة كما اوضحت ذلك الشواهد الاثرية . ثم تستعرض الشعوب والقبائل والامم التي تعاقبت على فلسطين والاردن فتذكر الهكسوس والساميين والعبرانيين والاشوريين والبابليين والبطليميين والمكابيين والبيزنطيين ثم المسلمين فالأتراك العثمانيين، الى ان صدر وعد بلفور سنة ١٩١٧ ثم تقسيم فلسطين سنة ١٩٤٧ فاقامة دولة اسرائيل وحرب سنة ١٩٤٨ ثم انشاء المملكة الاردنية بضميتها الشرقية والغربية . وتحاول الكاتبة ان تظهر الفوارق بين سكان الضفتين بشكل ملحوظ بقصد اثبات نتائجها في نهاية البحث حيث تشير الى الفوارق الاجتماعية والعائلية والتعليمية والاقتصادية والتي نتجت عن تآثر الفلسطينيين بالانداب البريطاني والاحتكاك باليهود والحضارة الغربية مما جعلهم اكثر ميلا نحو الغرب واكثر تعلما وتحضرا واكثر خبرة في التنظيم والنشاط السياسي .

ثم تقوم بسرد التطورات المعروفة بعد حرب حزيران حيث تتعرض لمسبباتها وتلاقي نتائجها الى ان تنتهي بحرب اكتوبر فمؤتمر الرباط حيث منحت منظمة التحرير الفلسطينية الحق في اقامة سلطتها الوطنية المستقلة .

ثم تناقش جغرافية الضفة الغربية والتي تشكل ٦٪ فقط من مساحة الاردن بينما تضم ٥٠٪ من مجموع الاراضي الزراعية الخصبة في الاردن ويشكل سكانها ٤٠٪ من مجموع سكان الضفتين تبلغ نسبة المسلمين منهم ٩٣٪ . ثم تتساءل الكاتبة ان كان في الدين الاسلامي تعليمات تجعل المسلمين المتعلمين يحثون العمل اليدوي وعن السبب في عدم وجود مخيمات للاجئين من

المسيحيين الفلسطينيين وهل كان الاسلام سببا في التخلف والكساد الاقتصادي
أم لا ؟ .

وفي نهاية الفصل تشير الكاتبة الى الوضع السياسي السائد في المنطقة
متشير الى ثلاثة حلول مطروحة : مشروع بيجال لون ومشروع المملكة العربية
المتحدة ومكرة الدولة ذات القوميتين وتقرر ان المشكلة هي مشكلة الاراضي
العربية المحتلة بعد حزيران ١٩٦٧ . وتعتقد ان انطلاق المقاومة الفلسطينية
والشرعية التي اكتسبتها منظمة التحرير الفلسطينية فلسطينا وعربيا وعالميا
ووجود أكثر من ثلاثة ملايين فلسطيني داخل فلسطين المحتلة وخارجها يطالبون
بحقهم في البقاء وتقرير المصير — كلها حقائق لا يمكن اغفالها وبالتالي تفرض
نفسها على أية تسوية يمكن التفكير بها للصراع العربي الصهيوني .

وتستعرض المؤلفة في الفصل الثالث تطور اقتصاديات الضفة الغربية
بشكل عام منذ سنة ١٩٦٧ فتشير الى الزيادة في الناتج القومي الاجمالي
بمعدلات تتراوح بين ١٨-٢٨ ٪ في نهاية سنة ١٩٧٢ ، وزيادة طلب الضفة
الشرقية على المنتجات الزراعية للضفة الغربية التي وجدت طريقها اليها من
خلال الجسور المفتوحة مع الاردن حيث ساهمت في منع انهيار القطاع الزراعي
لدولة الاحتلال .

ثم تعدد الكاتبة ما قامت به دولة الاحتلال من خطوات لتطوير اقتصاديات
الضفة الغربية مثل :

- ١ — تسهيل تجارة الضفة مع أوروبا من خلال اسرائيل .
- ٢ — اقامة مشروعات عمل لتقليل البطالة والابقاء على موظفي الجهاز الحكومي
السابق .
- ٣ — تطوير برامج زراعية وتقديم المساعدات الفنية والمعونات العينية
الزراعية .

وتورد الكاتبة ادلة على وجود تكامل اقتصادي بين الضفة الغربية وقطاع
غزة من جهة واسرائيل من جهة أخرى يتمثل في :

- ١ — التبادل السلمي بين الضفة واسرائيل او من خلالها بلغ أكثر من ثلاثة
ارباع انتاجها سنة ١٩٧٠ بالمقارنة بثلثي ذلك سنة ١٩٦٨ وقد سهل عملية
التكامل تلك غياب الحواجز الجبركية والمعوثات التي تحد منها قلة تكاليف النقل
والقرب الجغرافي واستخدام العملة الواحدة ، وبلغ دخل العاملين العرب في
اسرائيل ١٥ ٪ من الناتج القومي مقارنة بـ ٣ ٪ فقط سنة ١٩٦٨ .

٢ — التغير الهيكلي في الزراعة والاستخدام ، مسبب زيادة الطلب الاسرائيلي ارتفعت الاجور في الضفة بشكل أسرع من مثيلاتها في اسرائيل .

٣ — خلال سنة ١٩٧٠ زادت الروابط التجارية بين الضفة واسرائيل بينما ضعفت مع الاردن بسبب الحواجز الجمركية التي فرضتها اسرائيل على التبادل التجاري مع الاردن اضافة الى الرسوم الجمركية التي فرضتها الاردن وهكذا بلغ فائض المستوردات مع اسرائيل ١٢٣ مليون ليرة سنة ١٩٧٠ موله دخول العمال العرب كما بلغت مستوردات الضفة من اسرائيل ٣٥٦ مليون ليرة سنة ١٩٧٢ .

وتناقش في نهاية الفصل مسائل الانتاج وفائض المستوردات والاستهلاك الفردي والاستثمار الاجمالي والنمو في القطاعات المختلفة ، وتقر انه لم يحدث تحول يذكر من القطاع الزراعي الى القطاع الصناعي والذي يعتبر اهم شروط النمو ويتقضي استثمارا راساليا عاليا وقدرة فنية وخبرات ، ومن الصعب حدوث ذلك طالما استمر تنقل العمال بالاجور المنخفضة من الضفة الغربية الى اسرائيل .

وفي الفصل الرابع تقارن الكاتبة بين اوضاع القطاع الزراعي قبل حزيران وبعده بشكل يوحي بان الضفة — والتي كانت عماد اقتصاد الاردن خاصة في المجال الزراعي — لم تكن متطورة بالشكل المطلوب وان تطورها الزراعي اخذ مكانه بعد الاحتلال فقط . ثم تعدد المؤلفة الخطوات التي اتخذتها الدولة المحتلة لتطور هذا القطاع الهام في الضفة الغربية ودمج اقتصاد الضفة بالاقتصاد الاسرائيلي بشكل تدريجي . فتشير الى مساهمة الاحتلال في نشر الوسائل التكنولوجية وتحسين الوسائل والاجراءات السابقة من خلال التدريب وايجاد اسواق جديدة داخل اسرائيل والقطاع وعبر اسرائيل الى أوروبا واقنع المزارعين العرب بالتحول عن انتاج المنتجات التي تعتمد على مياه الري لتقل من اعتمادهم على سوق الاردن واستبدال ذلك بالمنتجات التي يمكن تخزينها وتصديرها للخارج في حالة اغلاق الجسور .

ومع ان الكاتبة تعترف بأن سياسة سلطات الاحتلال الزراعية ادت الى زيادة اجور العمال العرب وقلة البطالة — الامر الذي انعكس على اصحاب المزارع الصغيرة نهجروها لعدم امكانية دفعهم اجورا رمتعة ولانهم لم يستطيعوا العودة الى الزراعة التقليدية بعد ان ادخلت المكننة وتغيرت بعض المروعات مع بقاء الدخل من الانتاج المصدر للاردن ثابتا — الا انها تنفي عن اسرائيل تهمة محاولة دمج اقتصاد الضفة باقتصاد اسرائيل بشكل مدروس ومقصود وتدعي انه تم نتيجة للظروف وليس بموجب سياسات مسبقة .

وتقرر الكاتبة ان الضفة الغربية لم تعد — بعد برامج التكامل والدمج — مع اسرائيل وقطاع غزة — قاذرة على تحقيق الاكتفاء الذاتي حتى في المنتوجات الزراعية كما كان الحال قبل سنة ١٩٦٧ لان بعض السلع الغذائية لا تنتج في الضفة بل تستورد من اسرائيل ، اضافة الى تخصيص بعض المناطق الزراعية للمنتوجات التي تصدر لاوروبيا والتي حلت محل المنتوجات التي تستورد من اسرائيل .

وفي الفصل الخامس تناقش الكاتبة التطور الصناعي في الضفة الغربية ، ومثلها مثل بقية دول العالم النامي تواجه الضفة الغربية معوقات ومحددات لنموها الصناعي تتمثل في نقص المهارات ورأس المال والاسواق وندرة النقد الاجنبي . فغياب الطبقة المدربة والمهنية والتي تنقصها روح المبادرة (وهنا تعتقد الكاتبة ان العوامل الحضارية المتوارثة للسكان تعتبر من معوقات التنمية الصناعية) تعتبر من محددات التطور الصناعي في الضفة . وتقرر المؤلفة ان الدولة المحتلة دأبت على تدريب طبقة العمال المهنيين — لا لاستخدامهم فسي الضفة ولكن بغرض مقابلة الضغط المتزايد على هذا النوع من المهارات داخل اسرائيل نفسها . وتحاول الكاتبة ان تطرح مشكلة ندرة الكفاءات العربية بشكل يبعد عن اسرائيل الشبهة في انها كانت وراء سياسات الابعاد والتجير — فنقول انه بعد سنة ١٩٦٧/١٩٦٨ « ترك الاف من المتعلمين والمهنيين والمدرسين الضفة بحثا عن العمل في الخارج — ومن الصعب معرفة كيفية جذب هؤلاء الى الضفة ثانية لانه بدونهم من الصعب التفكير في خلق طبقة مهنية ادارية ضرورية للتصنيع والتنمية » .

وتعتقد الكاتبة ان سلطات الاحتلال ساعدت على تحسين انظمة المواصلات والنقل وجرى ربط بعض المناطق بشركة الكهرباء الاسرائيلية الامر الذي جعل الروابط الاقتصادية بين الضفة واسرائيل تصبح أكثر ضمانا وأكثر ديمومة .

وفي مقارنتها للقطاع الصناعي قبل حرب حزيران وبعده تحاول المؤلفة مرة اخرى ان تشير الى تخلف الضفة الغربية صناعيا نتيجة لسياسات اقتصادية وادارية متعمدة ادت الى اهمال هذا القطاع ولكنها تعترف في ذات الوقت ان الاحتلال لم يكن احسن حالا فلم يساعد على تطوير اية صناعات جديدة . وتقرر الكاتبة انه اذا كان التصنيع من اساسيات التنمية فان ما يساعد التصنيع وجود احتياط من العمال بتكلفة مبدئية يعطى البلد على طريق التصنيع ميزات في مجالات التسويق . الا ان الضفة الغربية لا تتمتع بهذه الامتيازات فمع سنة ١٩٧٢ أصبحت الضفة تعاني من نقص في الايدي العاملة بسبب ما استوعبته اسرائيل منها الامر الذي ادى الى رفع اجور العمال . وتعتقد الكاتبة ان نمو

القطاع الصناعي يعتمد على امكانية جذب رؤوس الاموال للضفة وتنمية العلاقات التجارية مع اسرائيل والدول العربية ، واذا امكن انشاء صناعات بعقود ثنائية مع شركات اسرائيلية تصبح العلاقات التجارية مع العالم العربي شرطا اساسيا للتنمية . اما في الوضع الحالي ، فيبدو ان الضفة الغربية لا تزال محصورة في مرحلة ما قبل الانطلاق وما لم تتوفر رؤوس الاموال بكميات كبيرة فستستمر في هذه المرحلة — اي تقوم بتزويد العمال للتطور الصناعي والانشاء ليس للضفة ذاتها ولكن للمناطق والبلدان المجاورة .

وفي الفصل السادس تستعرض الكاتبة اوضاع الطاقة البشرية وطاقة العمل العربي ، فتقرر بان هناك جهودا كبيرة تبذلها دولة الاحتلال لتحسين الطاقة البشرية العربية وتنميتها ، فالمهارات والطاقات والمعارف تمر في مرحلة تغير ، كذلك يحدث تغير في نظام التعليم واسسه بحيث يوجه نحو حل المشكلات وانهاء طبقة ذات توجه نحو العمل . ويعتبر توجه طلاب المدارس الثانوية نحو برامج التدريب المهني أحد المؤثرات ، كما وبدا يقل التحيز ضد العمل اليدوي والاعمال الصناعية ، علاوة على التحاق المرأة ببرامج التدريب بحيث أصبحت تشغل مكان الرجل في بعض الاعمال .

وتعتمد الكاتبة الاهمية للتركيز على روح العمل في النظام التعليمي الى ضمان التحاق الطلاب بالاعمال المتوفرة ولكنها تتجاهل أهمية التعليم الجامعي لهؤلاء الطلبة . وتعتقد ان نقص المصادر الطبيعية وتدني امكانيات التطور الصناعي في الضفة الغربية سيعوضه تطوير طاقة بشرية ماهرة مدربة ، تستخدم في دعم الاقتصاد الاسرائيلي بدلا من تطوير طبقة مهنية متعلمة خلاقة تساهم في تطوير الضفة الغربية — اي انها تنظر لهؤلاء العمال كوسيلة لزيادة الناتج القومي الاجمالي في الضفة شريطة أن توفر تسوية سياسية تتيح لهذه الطاقة أن تتحرك عبر الجسور الى الدول العربية أو تجد العمل داخل اسرائيل .

وفي الفصل السابع تستعرض الكاتبة بعض المشكلات الاجتماعية والسياسية التي تواجهها الضفة الغربية من ضمنها مشكلة القدس ومشكلة اللاجئين والمستوطنات في غور الاردن ، فتقرر ان صعوبة تقييم تلك المشكلات هي في كونها مشكلات سياسية واجتماعية وليست اقتصادية وتحصر المشاكل في اثنتين : مشكلة الحدود (المناطق) ومشكلة توطين اللاجئين . وتعتقد انه من غير المحتمل ان تتنازل اسرائيل عن فكرة القدس الموحدة وعن الاستيطان في غور الاردن ، واذا كان تعريف الضفة الغربية يشمل تلك المناطق الواتعة ما بين غربي نهر الاردن وخط الهدنة الذي تقرر سنة ١٩٤٨ ، فان احتفاظ اسرائيل بالقدس سيحرم الضفة من مركز طبيعي ومصدر لرأس المال ومركز

للسياحة التي تدر رأسمالا اجنبيا كبيرا .

اما المناطق الواقعة غرب النهر والتي تسميها اسرائيل « حزام الامن » وتمتد عشرة اميال داخل الضفة الغربية فتضم اكثر المناطق قابلة للزراعة والانتاج واذا ما تم استغلال مصادر المياه فمن شأنها أن توفر محصولا مستمرا على مدار السنة ولكن اسرائيل انشأت فيها مستعمرات واخذت تستفيد من طاقتها الزراعية . فاذا ما ضمت هذه المنطقة (غرب النهر من شمال اريحا الى بيسان) الى اسرائيل فسيحرم ذلك الضفة الغربية من اخر مناطقها القابلة للتطور والانتاج الزراعي .

ثم تستعرض الكاتبة في الفصل الاخير بعض البدائل المطروحة لمستقبل الضفة الغربية وتركز على امر اساسي في اية تسوية وهو العلاقة السياسية للضفة الغربية مع جيرانها . فتناقش ثلاث بدائل رئيسية :

- ١ — ربط الضفة الغربية على شكل اتحاد فدرالي مع اسرائيل .
- ٢ — ربط الضفة الغربية على شكل اتحاد فدرالي مع الاردن .
- ٣ — تقرير مستقبل الضفة كاتليم فلسطيني .

وهناك بديل اخر كاتامة الدولة الفلسطينية المستقلة ولكنها تستبعد ذلك البديل كحل غير عملي وذلك بسبب ما يستتبعه من مشكلات تكوين حكومة منفصلة واقامة نظام بنكي لتطوير العلاقات الدولية الدبلوماسية والتجارية . ثم تعدد المؤلفه مزايا كل بديل ومضاره :

ففيما يتعلق **بالاتحاد مع اسرائيل** ، تعدد الكاتبة المساعدات التي قدمها الاحتلال للضفة الغربية مما ادى الى زيادة التكامل بين المنطقتين ضمن اقتصاد موحد . وبالرغم من هذه الفوائد الا ان هناك محددات لهذا الاتحاد يتمثل في عزل الفلسطينيين عن العالم العربي الامر الذي سيؤثر على السوق لتسويق المنتجات الزراعية والصناعية وبالتالي سيؤثر على امكانية استعادة التجارة الاسرائيلية من الاسواق المجاورة ، كما أن هذا الاتحاد سيخلق دولة ذات قوميتين لن يكتب لها النجاح وستكون عملية الاتحاد عبئا على الاقتصاد الاسرائيلي لا يمكن تحمله ، وهكذا لا يتوقع ضمن هذا الترتيب أن يزداد الناتج القومي أكثر من ٦٪ سنويا وهو معدل منخفض ومع أنه يتفق مع مفهوم البقاء الاقتصادي الا ان الاعتبار السياسية يصعب تلبيتها .

اما الاتحاد مع الاردن ضمن مشروع المملكة العربية المتحدة فتمتعتد الكاتبة انه مرغوب من قبل الفلسطينيين داخل الضفة وخارجها . فالمشكلات التي نشأت بين الفلسطينيين والاردن لا تزال دون حل والضفة الشرقية تعاني من

ارتفاع البطالة وهذا يعني أن الاردنيين سيعطون الاولوية في اشغال الوظائف المتوفرة ، وإذا تم اغلاق سوق العمل الاسرائيلي أمام العمال الفلسطينيين فمعني ذلك التحاق هؤلاء بسوق العمل الاردني الامر الذي سيزيد من هذه البطالة . ولا تعتقد الكاتبة أن الاردن سيوفر للضفة المهارات الفنية والادارية والكفاءات الخلاقة اللازمة وذلك لان الفلسطينيين كانوا مصدر هذه المهارات ولكن حاجة الدول العربية المجاورة اليها سيجعل الضفة في حاجة دائمة الى هؤلاء لصعوبة المنافسة مع الدول النفطية . وسيجعل التفسير في الهيكل الاقتصادي الذي يمثله التغير في المنتوجات الزراعية والتي بدأت تصدر الى أوروبا عبر اسرائيل — الضفة تبحث عن علاقات تجارية جديدة ولا يبدو أن الاتحاد مع الاردن سيسمح بتوفير مثل هذه العلاقات .

أما فائدة الاتحاد مع الاردن فتنحصر في إعادة تطوير السياحة الى الاماكن الدينية الامر الذي سيشكل مصدرا للعمالات الأجنبية ويقل البطالة . وبالمقارنة بالبديل الاول سيعيق الاتحاد مع الاردن تطور الضفة الغربية فمن غير المحتمل أن تستفيد الضفة من تدفق رأس المال بسبب الاولويات المعطاة للضفة الشرقية ومع أن الضفة ستستفيد من الاسواق العربية المجاورة الا أن ذلك لن يحقق لها زيادة في الناتج القومي أكثر من ٣٪ سنويا ويصاحب ذلك انخفاض في المنافع الاجتماعية ومستوى المعيشة وهكذا لن تحقق الضفة بقاء اقتصاديا من هذا الاتحاد .

أما البديل الثالث فيتمثل في تحويل الضفة الى اقليم فلسطيني (Palestinian Region) ينشأ بالتعاون مع اسرائيل ومع الاردن أو من خلال تسوية مع كليهما ويمكن أن تنحصر الضفة في البقعة الجغرافية الحالية أو أن يضاف اليها قطاع غزة أو أي مناطق أخرى وحل مشكلة اللاجئين يجب أن يكون ضمن هذا الاطار . ولا يحتاج هذا الحل الى اقامة دولة ولكن قد يعطى وضعاً شبه مستقل . ويمكن أن ينشأ الاقليم من خلال العلاقات العملية مع اسرائيل المبنية على الضرورات الاقتصادية والمتطلبات الاستراتيجية ، اذ كلما استمر ارتباط الضفة الحالي مع اسرائيل كلما زاد التأثير الاسرائيلي على التنمية الاقتصادية والاجتماعية للضفة وكلما زاد اعتماد الضفة عليها .

ومع أن اقامة اقليم فلسطين « لن يحقق عدالة كاملة لكن سيكون خطوة أولى نحو تحقيق عدالة برامجية » الا أن هناك منافع اقتصادية يشتمل عليها هذا الحل يمكن أن تتأثر من المنافع الناتجة من الاتحاد مع الاردن أو اسرائيل مجتمعين وذلك من خلال تطوير سوق عمل وبرامج تعليمية وتدريبية ومهنية وتبادل العمال مع الاسواق العربية ، وتوفير الخبرات الادارية والمبدعة ،

وتطوير هيكل اقتصادي تكنولوجي وأسواق للسلع الزراعية والصناعية كما يمكن أن يخلق اهتماما للاستثمار العربي في ظل تسوية سياسية وقد يساعد على تطوير استغلال مصادر المياه التي تساهم الى حد كبير في زيادة الناتج القومي ، ويتضمن هذا الحل استقرارا سياسيا لا يتضمنه البديلان الاولان .

وهناك فائدة اخرى تتمثل في عودة الكفاءات الفلسطينية المدربة والادارية والمهنية ، ومع أن ذلك قد يخلق مشكلة استيعاب جديدة الا انه احتمال جدير بالاهتمام . ويمكن أن يؤدي هذا الحل الاقليمي الى تطوير السياحة ، فانتقال السياح بين الضفة الغربية واسرائيل والدول العربية سيؤدي الى تطوير متكامل بحيث يشكل موردا ثابتا من العملات الاجنبية .

وتدعو الكاتبة ضمن هذا الحل الاقليمي الى تطبيق نموذج النمو غير المتوازن بالتركيز على القطاع الزراعي وذلك لان الامكانيات والطاقات للتطوير الصناعي غير متوفرة في المدى القريب ، حيث أن تخصص الضفة في المجال الزراعي سيعطيها امتيازاً يساعدها على النمو والبقاء ، وإذا ما أضفنا لذلك امكانية تطوير الايدي العاملة المدربة والماهرة ومن خلال فتح أسواق العمل فسيشكل ذلك عائدا جيدا على اقتصاد الاقليم .

كما أن البديل الاقليمي سيساعد على حل كثير من المشكلات السياسية والاجتماعية التي ذكرناها . فاذا كانت هناك حرية سياحية ، فسيصبح المركز الديني للقدس مسموحا دخوله للجميع . كما أن التطور الاقليمي سيسمح للعرب الاثرياء باستثمار جزء من أراضي الاغوار وسيكون مصدرا للمستوطنات اليهودية خاصة فيما يتعلق بمصادر المياه .

وفي النهاية ، تخلص الكاتبة الى نتيجة مفادها أن الاتحاد مع اسرائيل سيوفر امكانية بقاء الضفة اقتصاديا وليس سياسيا والاتحاد مع الاردن مفيد سياسيا ولكنه غير مفيد اقتصاديا . أما الحل الاقليمي فيمكن أن يوفر البقاء الاقتصادي والسياسي . فالحل الاقليمي يجعل اقليم فلسطين يشكل منطقة وسيطة بين اسرائيل والدول العربية ، « فالضرورات الاقتصادية قد تخلق حقائق سياسية » .

في معرض تقييمنا لهذا البحث حول الضفة الغربية لا بد من إبراز الملاحظات التالية :

اولا : بالرغم من اهمية الاعتبارات الاقتصادية الا انها لم تعد هي الاساس في حل مشكلات الصراع السياسي والحضاري . ولما كانت العوامل السياسية والاجتماعية والثقافية تلعب دورا هاما في عملية النمو والبقاء الاقتصادي

بشكل عام وذات أهمية كبرى في مستقبل الدول والشعوب فإن الاكتفاء بالتركيز على العوامل الاقتصادية يعتبر أقل ملاءمة للبحث والتحليل . فمعدلات الدخل الفردي أو الانتاج القومي لم تعد مؤشرا كافيا للتدليل به على مستقبل الاقتصاد واحتمالات نموه وبقائه .

ثانيا : بالرغم من خبرة الكاتبة ومعرفتها بالشرق الاوسط ومشكلاته الا انها تجهل الحقائق الاساسية في تاريخ الصراع العربي الصهيوني وتحاول تجزئ ذلك الصراع وحصره في مشكلة رئيسية واحدة وهي الضفة الغربية محاولة التسليم — خطأ — بافتراض مفاده أن (اسرائيل) ال ١٩٤٨ حقيقة واتعتوان القضية هي قضية اراض احتلت بعد سنة ١٩٦٧ وانه اذا استطعنا ايجاد حل لمستقبل هذه المنطقة (الضفة) فسينتهي الصراع الى الابد .

ثالثا : تحاول المؤلفة أن تعطي الشرعية للاحتلال بتعداد محاسنه وبركاته ومحاولاته تطوير المناطق المحتلة وتحسين قطاعاتها الاقتصادية المختلفة وتعزو كل نمو وتطور الى الاحتلال كأنها خاضت (اسرائيل) الحرب لتشق الطرق وتوفر الماء والكهرباء وتدرّب العمال العرب ! وهذا الاسلوب يتفق مع المنهج الدعائي الصهيوني والزعم بأن فلسطين كانت صحراء خالية فحولها الاحتلال الى واحة خضراء تمثل فيها اسرائيل نجمة الديمقراطية المشرقة في ظلام الاستبداد .

رابعا : في طرحها للحلول والبدائل تحاول المؤلفة أن تكون موضوعية فتقدم اراءها بالارتزام ولكنها تجهل المعطيات الاساسية وبهذا تثبت عجز العقلية الامريكية عن معالجة المشكلات الزمنية بين الشعوب وذلك لان «البراجماتية» لا يمكن أن تكون الحل لصراع تشعر كل شعوب الارض ودولها وساستها ومفكرها أنه صراع المحروم والمظلوم المغلوب على أمره ضد ادوات العدوان والاضطهاد ، وضد عدوان الاستيطان والاستعمار .

خامسا : في البدائل التي تطرحها لمستقبل الضفة الغربية نلاحظ أنها تتبنى ذلك البديل الذي يهدف الى جعل الضفة جسرا تعبر عليه اسرائيل الى بقية العالم العربي وتفزوه اقتصاديا فاذا كان هذا هو جوهر الصراع العربي الصهيوني فكيف يمكن أن يكون الحل الامثل ؟ .

سادسا : في بحث المؤلفة غمزات مكشوفة تحاول تمييزها على القاريء الغربي فتنشئ أحيانا الى مسؤولية الدين الاسلامي عن التخلف الذي تعاني منه شعوب المنطقة العربية وتشير ثانية الى الصراع بين أهالي الضفتين الشرقية والغربية بسبب الفارق الحضاري والاجتماعي محاولة استخدام هذه المبررات لتلطيح الضفة الغربية بعجلة الاحتلال بشكل دائم .

سليما : من الصعب على القارئ ان يوافق الكاتبة على تحليلها واستنتاجاتها الاولى حتى ولو كانت مدعومة بالارقام خاصة وان مصادر معلوماتها مستقاة من الاحصاءات الاسرائيلية حتى سنة ١٩٧٢ اذ ان ما يجري حاليا في الاراضي المحتلة يجعل البحث قليل الاهمية بمقد تغيرت المعطيات وتغيرت كثير من التوقعات فما اعتبرته الكاتبة مؤثرات للنمو والبقاء الاقتصادي أصبحت علامات للتدهور والتخلف الاقتصادي ، فمعدلات البطالة المنخفضة قبل سنة ١٩٧٢ أعقبتها معدلات مرتفعة بين العمال العرب في السنتين الاخريتين، وزيادة الدخل امتصتها معدلات التضخم الكبيرة وانخفاض العملية المستمر ، والامانات الاجتماعية المزعومة امتصتها الضرائب الإضافية ، ولكن شيئا واحدا لم يتغير هو استمرار الاضطراب السياسي .

واخيرا عندما تقرر المؤلفة « ان الضرورات الاقتصادية قد تخلق حقائق سياسية » لا يسعنا الا القول بأن الفصل بين التخطيط السياسي والتخطيط الاجتماعي والاقتصادي قد يبدو ضربا من الخيال .

تفاری

المعرض الثاني للكتاب العربي : شاهد على ان على تخلف العرب لعلمي وثقافى

اعداد : حسني عايش *

القسم الاول : مقدمة

اقيم في الكويت في الفترة من ١٥ تشرين الثاني — نوفمبر الى ٢٥ منه سنة ١٩٧٦ المعرض الثاني للكتاب العربي . وقد دعا الى المعرض واقامه وأشرف عليه المجلس الوطني للثقافة والاداب في الكويت . ولعل اقامة مثل هذا المعرض وكذلك الاهتمام بالنشاطات الثقافية والفنية والادبية التي دأب عليه المجلس من اهم الوان العطاء الذي تبذله الكويت لابنائها وللعرب اجمعين (١) .

لقد كان عقد هذا المعرض فرصة نادرة للدارسين للتعرف على اهتمامات وحجم انتاج دور النشر العربية العامة والخاصة في الربع الرابع من القرن العشرين بالنسبة للكتاب . ولعل اصدار المجلس لفهرس شامل للمعرض هو العامل الحاسم في اغتنام هذه الفرصة .

القسم الثاني : بيانات اساسية عن المعرض مأخوذة من الفهرس

اهداف المعرض :

١ — جاء في صفحة التعريف بالفهرس ما يلي :

« لما كانت اهداف المعرض الثاني للكتاب العربي في الكويت ترمي الى توفير افضل الفرص للجمهور للتعرف على أحدث الكتب والمؤلفات الموضوعة والمترجمة ، والالتقاء بالمهتمين بشؤون الثقافة واختيار الكتب النادرة من التراث العربي ، فان حرص المجلس الوطني للثقافة والفنون والاداب على اعداد هذا الفهرس ، يعتبر أحد الخطوات الرئيسية في سبيل تحقيق تلك الاهداف ، ونستدرك فنقول أن ورود عبارة « الكتب النادرة من التراث العربي » لايعني ان المعرض كان مكرسا لكتب التراث فقط . فقد جاء في صفحة التعريف بالفهرس وتحت فقرة « المجال الجغرافي » ما يل :

« تعتبر الكتب التي يشتمل عليها هذا الفهرس صورة حية للانتاج الفكري

* مدير معهد تدريب المعلمين في الاردن (سابقا) .

(١) اقيم المعرض الاول للكتاب العربي في الكويت بين ١ — ١٠ تشرين الثاني (نوفمبر) ١٩٧٥ .

الذي اهتمت به دور النشر العربية التي استجابت لدعوة المجلس الوطني للثقافة والفنون والآداب » .

كما جاء في الصفحة نفسها وتحت فقرة « المجال الموضوعي » ما يلي :
« الكتب المدرجة في هذا الفهرس تغطي جميع نواحي المعرفة دون تركيز على ناحية معينة » .

ب - الكتب المفهرسة :

ذكر في صفحة التعريف بالفهرس وتحت فقرة المجال الزمني « أن العمل في اعداد الفهرس بدأ في يوم السبت الموافق ١٧-٧-١٩٧٦ مع بداية وصول عينات الكتب التي استمرت حتى يوم الاحد الموافق ١٥-٨-١٩٧٦ . فلهذا يقتصر فقط على الكتب التي وصلت خلال هذه الفترة » . هذا وقد قسمت الكتب المفهرسة الى قسمين ، سمي الاول بالكتب الرئيسية اي كل الكتب والمجلات والتقارير باستثناء كتب الاطفال ، وكتب الاطفال .

ج - الجهات المشتركة في المعرض :

بلغ عدد الجهات العربية المشتركة في المعرض كما جاء في الصفحة رقم (١) من الفهرس (١٤) دولة ومنظمة عربية وهي :

- ١ - جامعة الدول العربية
- ٢ - البحرين ، ولكن لم يرد باسمها اي كتب عند استعراض الكتب المعروضة تحت اسم كل جهة مشتركة .
- ٣ - تونس
- ٤ - الجزائر
- ٥ - السعودية
- ٦ - السودان ، ولكن لم يرد باسمه اي كتب عند استعراض الكتب المعروضة تحت اسم كل جهة .
- ٧ - سوريا
- ٨ - العراق
- ٩ - فلسطين
- ١٠ - الكويت
- ١١ - لبنان
- ١٢ - ليبيا
- ١٣ - مصر
- ١٤ - اليمن الديمقراطية الشعبية .

ومما ذكر نجد أن عدد الجهات العربية المشتركة في المعرض هو (١٢) وليس (١٤) .

د - مع أنه جاء في صفحة التعريف بالفهرس أن من أهداف المعرض إتاحة الفرصة للجمهور للتعرف على أحدث الكتب والمؤلفات الموضوعة ، إلا أنه تبين من الفهرس أن بعض الكتب المعروضة طبع أو نشر قبل حوالي ربع قرن من تاريخ المعرض ، مثل كتاب « المفكرة الريفية » لأمين نخلة المطبوع سنة ١٩٥٣ كما أن كتباً كثيرة لم يظهر تاريخ طبعها أو نشرها إلى جانبها نظراً لاهمال دور النشر ذلك ، مما يجعلنا نعتقد أن تواريخ نشر بعض الكتب قد يكون أبعد إلى الوراء من تاريخ نشر كتاب أمين نخلة . ولذلك فانه لا يمكن اعتبار الكتب المعروضة إنتاجاً لسنة واحدة فقط كسنة ١٩٧٥ مثلاً .

هـ - لغة الكتب :

كانت اللغة العربية هي لغة جميع الكتب المعروضة باستثناء (٩٢) كتاباً ومجلة ودليلاً منها (٨١) صدر عن معهد الدراسات الفلسطينية ودائرة الاعلام في حركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) بالانجليزية والفرنسية ، و (٦) كتب بالانجليزية عن جامعة الكويت ، وثلاث عن جامعة الرياض بالانجليزية ، وكتابين واحد بالانجليزية والاخر بالفرنسية صادرين عن الهيئة العربية العامة للكتساب .

ز - حدود هذه الدراسة :

هذه الدراسة مقصورة على الكتب الرئيسية الواردة في فهرس المعرض الثاني للكتاب العربي في الكويت المقام بين ١٥-٢٥ تشرين الثاني - نوفمبر ١٩٧٦ ، أي أنها لا تتعرض إلى كتب الاطفال والتي بلغ عددها (٧٧٤) كتاباً فقط رغم ما لهذا العدد من دلالة على مدى اهتمام المجتمع العربي بالاطفال الذين يشكلون السودا الاعظم من مجموع السكان .

القسم الثالث :

١ - المعرض كمرآة لاهتمامات الفكر العربي في هذه المرحلة أي في الربع الرابع من القرن العشرين :

إذا كان الكتاب في موضوعه ومحتواه وكمية النسخ التي تشتري منه أو عدد القراء له مؤشراً قوياً من مؤشرات التخلف والتقدم ، وأحد الأدلة الهامة على اهتمامات ومشاكل وتطلعات المجتمع ممثلاً بالكاتب والناشر والقارئ ، فإننا من هذه المقدمات نستطيع أن نلمس حال الفكر العربي في هذه المرحلة وأن

نصدر احكاما عليها كما تفرضها البيانات المستمدة من هذا الفهرس القيم عن موضوعات الكتب المعروضة (Titles) . وقد لا يكون مبالغا فيه اذا جعلنا احكامنا تشمل المجتمع العربي من المحيط الى الخليج ، نظرا لاشتراك غالبية الدول العربية في المعرض وبالذات الدول العربية صاحبة الباع والتاريخ الطويل في التأليف والترجمة والنشر والتوزيع من جهة ، ونظرا لكون الدول العربية الغائبة عن المعرض لا تشكل ثقلا ذا دلالة على عمومية احكامنا .

ان اشترك الـ (١٢) دولة عربية بما فيها جامعة الدول العربية ومصر وسوريا ولبنان والعراق والجزائر وليبيا والسعودية والكويت هو اكثر من مجرد مينة نستمد من بياناتها احكامنا التقريبية . هذا ، ولتجنب اية اخطاء طباعية أو سهو يمكن أن يكون قد وقع في الفهرس تم عد الكتب الواردة فيه وتحت كل جهة أو عنوان عدا عاديا .

الجدول رقم (١)
توزيع الكتب الرئيسية الـ (Titles) حسب الجهة المعارضة

الجهة المعارضة الدول العربية	جامعة تونس	الجزائر	السعودية	سوريا	العراق	فلسطين	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	الدينقرراطية العام	النسبة المئوية الى المجموع
عدد الكتب حسب الـ	١٢٦	١١٨	١٦٠	٨٨	٤٤١	١١٨	٢٨٥	٣٥٦	١٧٦٧	٤٣٤	١٨٦٦	٤٩
	٢٪	٧٪	١٥٪	٦٪	٢٪	٥٪	٦٪	٤٪	٣٠٪	٧٥٪	٣٢٪	٨٪
	١٠٠٪											

توضيحات :

- ١ — كان اشتراك جامعة الدول العربية عبر المنظمة العربية للتربية والثقافة والتعليم .
- ٢ — ضم جناح فلسطين انتاج معهد الدراسات الفلسطينية وحركة التحرير الوطني الفلسطيني (فتح) ومركز الابحاث التابع لمنظمة التحرير .
- ٣ — لا يعني عرض كتاب مؤلف او مترجم في جناح قطر عربي ان مؤلفه او مترجمه من ذلك القطر .
- ٤ — تشمل الكتب الرئيسية عددا ليس كبيرا من المجلات والتقارير الصادرة عن بعض الجامعات العربية والمنظمات الاقليمية والمؤسسات المحلية في البلدان المشتركة .

ملاحظات :

- ١ — بلغ معدل انتاج كل جهة عربية مشتركة في المعرض من الكتب الرئيسية (٤٨٤) كتابا فقط ، بمعدل انتاج يبلغ (٩) كتب في الاسبوع لكل منها ، وذلك كله اذا اعتبرنا ان الكتب الواردة في الفهرس صادرة في سنة واحدة .
 - ٢ — لو فرضنا ان جميع الكتب المعروضة صادرة في سنة واحدة فقط كسنة ١٩٧٥ وأن عدد سكان الوطن العربي في تلك السنة هو (١٢٠) مليونا ، فانتنا نجد أن كل (٢٠٧٠٠) مواطن عربي يحصلون على كتاب جديد واحد فقط في السنة .
- ب — دور النشر والهيئات والمكتبات المشتركة في المعرض ناطبة عن او باسم الجهات المذكورة في البنء السابق**
- اشتركت في المعرض (١١٣) دارا او هيئة ومكتبة عربية بعضها عام (حكومي) وبعضها خاص ، وقد كان توزيعها على النحو المبين في الجدول رقم (٢) .

الجدول رقم (٢)
توزيع دور النشر والهيئات والكتبات حسب الجهات المشتركة في المعرض

الجهة المشتركة	جامعة الدول العربية	تونس	الجزائر	السعودية	سوريا	العراق	فلسطين	الكويت	لبنان	ليبيا	مصر	البحرين	الجمهورية العربية السورية
عدد الدور والهيئات والكتبات المشتركة	١	١	١	٣	٢٨	٢	٣	١٢	٢٩	٣	٢٩	١	١١٣

ملاحظات : بلغ معدل عدد دور النشر والهيئات والكتبات النافذة في كل بلد عربي (٩) فقط ، كما بلغ عدد الكتب لكل منها (٥٥) كتابا بمعدل كتاب واحد تقريبا في الاسبوع تقوم كل دار أو هيئة أو مكتب بنشره .

توضيحات :

بوجه عام ، اعتمد توزيع الفهرس للكتب الرئيسية حسب الموضوعات العامة والفرعية عند توزيع الكتب حسب الموضوع العام والفرعي . غير انه جرى نقل بعض الموضوعات الفرعية من مكانها تحت موضوع عام في الفهرس الى مكان اخر رؤى انه اقرب اليها . فمثلا نقل الفلاسفة من التاريخ والجغرافيا الى الفلسفة وعلم النفس والانبياء والرسل ، ورجال الدين من التساريخ والجغرافيا الى الديانات ، والعسكريين الى العلوم الاجتماعية ، واللغويين من التاريخ والجغرافيا الى اداب اللغات حيث جعل الموضوع في اللغات وادابها . كما نقلت علوم الانسان من العلوم البحتة الى العلوم الاجتماعية . وكذلك الامر بالنسبة لنقل الاقتصاد والتدبير المنزلي والمرأة وادارة الاعمال والشركات واعمال السكرتارية والمخطوطات والمحاسبة والمراجعة المالية من العلوم التطبيقية الى العلوم الاجتماعية .

وقد جرى قصر العلوم البحتة والتطبيقية على العلوم النظرية كالرياضيات والعلوم المادية والطبيعية والعلوم الحيوية . وقد نجم عن ذلك نقل علوم الانسان (١١) كتابا من مجموعة العلوم البحتة الى مجموعة العلوم الاجتماعية والاقتصاد ، والتدبير المنزلي (١٩) كتابا ، وادارة الاعمال والشركات (٣١) كتابا واعمال السكرتارية والمخطوطات (٦) كتب ، والمحاسبة والمراجعة المالية (١٥) كتابا من مجموعة العلوم التطبيقية الى مجموعة العلوم الاجتماعية ، كما تم نقل العلماء (٨) كتب من مجموعة التاريخ والجغرافيا الى مجموعة العلوم التطبيقية .

الجدول رقم (٣)
توزيع الكتب الرئيسية حسب الموضوعات العامة

المجموع العام	العلوم التطبيقية	العلوم البحثية	الفنون والترفيه والرياضة	اللغات وادابها	التاريخ والجغرافيا	العلوم الاجتماعية	الديانات	الفلسفة وعلم النفس	المعارف العامة	الموضوع العام
٥٨٠٩	١٩٩	٧٨١	٢٢٤	١٨٨٦	٨٨٢	١٠٣٠	٩٩٧	١٨٢	١٣١	عدد الكتب فيه
%١٠٠	%٣٤	%٣	%٣٨	%٣٢٥	%١٥	%١٧,٧	%١٧	%٤,٨	%٢,٢	النسبة المئوية المجموع

احكام وتساؤلات وتفسيرات وتعليقات :

١ — من تأمل الجدول السابق (الجدول رقم ١٣) نستطيع أن نحكم بأن عدد الكتب المطلق التي تصدر في العالم العربي متدن بالقياس الى حجم سكانه (بمعدل كتاب لكل ٢٠٧٠٠ من السكان على اساس أن عدد سكان العالم العربي « ١٢٠ » مليوناً) وإمكاناته وحاجاته الثقافية . وإذا اعترض أحد على ذلك بقوله بأن هذا الرقم لا يمثل الحقيقة لأن جهات عربية عديدة لم تشترك في المعرض ، فإن الرد عليه سهل وهو أن اشتراك الدول الغائبة لو تم لم يكن ليؤثر كثيراً على حجم هذا الرقم وذلك لكون الجهات الغائبة ليست ذات ثقل ذي دلالة في نشر الكتاب . كما أن غياب أحداث لبنان لم يكن ليرفع العدد المطلق كثيراً حتى لو فرضنا أن نصيب لبنان بدون الأحداث يمكن أن يكون ضعيف نصيبها بها . ولعل مراجعة فهرس المعرض بالنسبة لبعض الجهات التي اشتركت في المعرض الاول ثم غابت عن المعرض الثاني يعطينا فكرة عن صحة ما ندعي . هذا ومن المعتقد أن هذا الرقم سينخفض كثيراً لو قصر الاشتراك في المعرض على الكتب الصادرة في سنة بعينها في جميع الاقطار العربية لا على جميع الكتب أيا كان تاريخ صدورها (٢) .

٢ — ويمكن اعتبار الرقم متدن جداً إذا قورن بأرقام الدول المتقدمة . فمثلاً بلغ عدد الكتب التي صدرت في الولايات المتحدة سنة ١٩٧٢ (١١٢٤) كتاباً ، وفي الاتحاد السوفياتي (٨٠٥٥) ، وفي اليابان (٣١٠٧٤) (المصدر : مجلة العالم العربي واليابان ، المجلد رقم (١) ، العدد رقم (١) لسنة ١٩٧٦ طوكيو) . وإذا عدنا الى بيانات اليونسكو عن الكتب المنشورة في العالم في أحد الاعوام من سنة ١٩٦٧-١٩٦٩ ، نجد أن عدد الكتب المنشورة في بلجيكا في سنة واحدة كان (٥٠٨٩) ، وفي السويد (٧٤٠٤) ، وفي أربعة عشر دولة عربية من بينها جميع الدول المشتركة في المعرض الثاني للكتاب (٤٢٤٦) (المصدر : الدكتور حيدر غيبة ، مجلة قضايا عربية ، العدد (٣) حزيران ١٩٧٤) . وإذا عقدنا مقارنة كتابية بين هذه الدول والعالم العربي نجد أن أي بلد منها يتفوق على العالم العربي عدة مرات ، مع أن الكتب المنشورة في تلك الدول تمثل سنة واحدة فقط ، بينما تمثل سنوات عديدة للعالم العربي . وبناء عليه ، يمكن القول بأن ما يصدر من كتب في سنة واحدة في اليابان يبلغ ستة أضعاف ما يصدر في العالم العربي (إذا قلنا أن عدد سكان اليابان يساوي سكان العالم العربي) ، وفي الاتحاد السوفياتي ثمانية أضعاف (إذا قلنا أن عدد سكانه يبلغ ضعف سكان العالم العربي) وفي الولايات المتحدة عشرة أضعاف (إذا قلنا أن

عدد سكانه يبلغ ٦٠٪ من عدد سكان الولايات المتحدة) وفي بلجيكا أكثر من اثني عشر ضعفاً (على أساس أن سكان بلجيكا يساوي ١٠ ملايين والعالم العربي ١٢٠ مليوناً) وفي السويد أكثر من عشرين ضعفاً (على أساس أن سكان السويد تسعة ملايين والعالم العربي ١٢٠ مليوناً) . وقد تكون نتيجة المقارنة أكثر حدة وإيلا إذا نظرنا في الكتب من حيث الدقة والجدة والقيمة .

٣ — أن نسبة الكتب العلمية البحتة والتطبيقية إلى مجموع الكتب متدنية للغاية ، فقد بلغت ٦٤٪ فقط ، وهي لن ترتفع كثيراً ، لو أبقينا على الكتب المنقولة منها إلى مجموعات أخرى أو لو قدر للبنان أن يشترك بظروف عادية . لقد أفادت بيانات اليونسكو أنها ٥١٪ في الاتحاد السوفياتي و ٤٦٪ في هولندا . وقد أفادت بيانات اليونسكو ذاتها أنها ١٦٪ في العالم العربي . ولكن المرء لا يستطيع إلا أن يشك في صحة هذه النسبة المنسوبة إلى العالم العربي . ذلك أن الدول النامية ومنها العربية لا تملك إحصاءات دقيقة بل أنها لا تقيم وزناً كافياً لدقة الإحصاءات . وهي لو ملكتها لا تعطيلها صحيحة لمن يطلبها إذا كانت مما يمس سمعتها ويناقض أفعالها في المؤتمرات والمناسبات الدولية . وإذا مضينا قدماً في تفسير هذا الفرق يمكن أن نقول لعل اختلاف الحدود المرسومة بين الكتب العلمية بتسميتها في استبيان اليونسكو ، وفي الفهرس أو في لجوء بعض الدول العربية كلها أو جزء منها إلى إدخال الكتب المدرسية العلمية في عداد الكتب العلمية من أسباب ارتفاع النسبة في بيانات اليونسكو . أن من الصعب على المرء أن يرفض بيانات مادية يقدمها مستمسك بحسوسكم المعرض الثاني للكتاب العربي الذي حاولت كل جهة مشتركة فيه حشر كل ما لديها من قديم الكتب وحديثها في جناحها ، وأن يقبل من ناحية أخرى بيانات قد يكون قام بأعدادها أحد الموظفين دون غناء أو حسب توجيهات المسؤولين .

٤ — لعل انخفاض رقم الكتب المنشورة في العالم العربي دليل على الإمية في العالم العربي . كما أنه دليل على انخفاض منزلة الكتاب كسلعة مطلوبة من القارئ أو معروضة من الناشر . وهو دليل يعززه ارتفاع نسبة الإمية بين سكان الوطن العربي عموماً وعند فئات السكان الذين هم في سن التعليم . فالعالم العربي حسب بيانات وإحصاءات اليونسكو هو أحد أكثر مناطق العالم تخلفاً تعليمياً في العالم . ومن المعتقد أن هذه النسبة لم ترتفع لو شاعت الإقذار للبنان أن يشترك في المعرض وهو في صحة كتابية جيدة .

٥ — ولعل انخفاض نسبة الكتب العلمية إلى المستوى المذكور شاهد عيان على تخلف العرب العلمي بل على أميتهم العلمية ، لآنا نعيش في الربع الرابع من القرن العشرين ، وفي عصر تتفجر فيه المعرفة العلمية والتكنولوجية تفجراً

سريعا ومتسارعا لم يكن له مثيل في التاريخ ، مؤثرا في ذلك على كل منحنى من مناحي الحياة الإنسانية . وكما قيل :

« وفي الثمانينات من القرن الماضي وبفضل القاطرات البخارية المتطورة استطاع الانسان أن يصل لأول مرة في تاريخه الى سرعة قدرها مائة ميل في الساعة ، ولقد احتاج الجنس البشري الى ملايين السنين لتسجيل هذا الرقم في سرعة الانتقال ، ولكنه احتاج الى ثمانية وخمسين عاما فقط ليصل بهذا الحد الى اربعة امثاله ، حيث استطاع في سنة ١٩٣٨ أن يطير بسرعة ٤٠٠ ميل في الساعة ، ثم اقتضاه الامر عشرين عاما فقط لمضاعفة هذا الحد ، وفي الستينات من هذا القرن وصلت سرعة الطائرات الصاروخية الى ٤٠٠٠ ميل في الساعة ، واستطاع الانسان أن يدور حول الارض في كيبولات الفضاء التي تسير بسرعة ١٨٠٠٠ ميل في الساعة ، تصور رسما بيانيا يمثل هذا التقدم ، وسترى بعين الخيال الخط الذي يمثل التقدم الذي حققه الجيل الاخير وهو يقفز عاليا خارج الصفحة » . (الفن توفلر ، « صدمة المستقبل » ، المتغيرات في عالم الغد ، ترجمة محمد علي ناصف ، القاهرة ١٩٧٤) .

٦ — قد يكون انخفاض هذه النسبة دليلا على فشلنا في معايشة الحاضر العلمي والتكنولوجي للعالم الحديث الذي يتميز بسرعة التغير وكثرته وشدته وحاجة الانسان فيه الى الركض العلمي والتكنولوجي السريع والمستمر ، وبالتالي حاجته الى اعادة بناء اوضاعه الاجتماعية والسياسية على نحو مؤات لذلك .

٧ — وهو قد يكون دليلا على خوفنا من المستقبل وخشيتنا من مجاهيله ودهاليزه المظلمة (في تصورنا) وذلك واضح من سيطرة كتب الموضوعات الاخرى على سوق الكتاب .

٨ — وفي تفسير ذلك نقول أنه يبدو أن المشكلة الرئيسية التي يعاني منها الفرد العربي والمجتمع العربي هي عجزه عن التوفيق بين ضغوط الماضي ومتطلبات الحاضر وتحديات المستقبل . لقد جعلنا فشلنا في التوفيق بين هذه الازمان ندير ظهرنا للمستقبل بدلا من أن ندير وجهنا اليه . اننا نتصرف تجاه الماضي وكأنه كان خيرا محضا ، وتجاه الحاضر وكأنه شر محض وتجاه المستقبل وكأنه الشر الاعظم القادم . ومن الجدير بالملاحظة بالنسبة لهذا الامر في الدول النامية ، أن ثقل الماضي لا يزال يجثم على حاضرها ويعرقل مسيرتها الى المستقبل ويجعلها بطيئة الى درجة التوقف ، وبذلك تعيش الدول النامية في اطار بعدين زمنيين هما بعد الماضي وبعد الحاضر فقط . ان حاضرها مثلث بالماضي ، وكأنه يحملها أبدا ، بينما تعيش الدول المتقدمة في اطار زمني مختلف

بعدا . هما الحاضر والمستقبل فقط . ان حاضرها مفعم بالمستقبل ، وكأنه يحمله ابدأ . ولعل هذا الوضع أو الفرق بين الوضعين يفسر وجود تلك الفجوة الهائلة بينهما .

٩ — لعل المسؤولية في هذا التدني المركب في عدد الكتب المنشورة وفي نسبة الكتب العلمية تقع على المدرسة من رياض الاطفال الى الجامعة ، وعلى سائر المؤسسات التي بيدها التوجيه والتغيير أيضا . فطريقة التدريس والامتحانات وواقع التفاعل بين المعلم والتلميذ وبين التلميذ والكتاب والاداة والالة والحياة تولد في نفس التلميذ عزوفا عن الكتاب ومقتنا للمدرسة . ولعل قيام التلاميذ برمي كتبهم ودفاترهم في نهاية العام الدراسي في براميل القمامة دليل على ذلك ، مما يؤدي في النهاية الى قلة الطلب على الكتاب . وبالنسبة لبقية المؤسسات فانها بدلا من تطوير المدرسة النظامية وتطوير المدرسة الموازية لها المتمثلة في الصحافة والاذاعة والتلفزيون والسينما . الخ لتعزيز التكرار الموضوعي أو العلمي الخلاق والدراسة المستقلة والعودة الى الكتب والمراجع والمصادر للبحث عن المعرفة والمعلومات والبيانات أو للدفاع عن فكرة أو دحضها ولتحرير المواطن من القيود المكبلة للفكر العلمي ، في اعاققة التقدم العلمي برعايتها للاتجاهات المعوقة له .

واخيرا فاننا اذا لم نعمل على حل المعادلات الصعبة السابقة حلا جذريا وصحيحا وبأسرع ما يكون فاننا قد لا ندخل نادي الدول المتقدمة ، بل وقد لا نبقى أعضاء في نادي الدول النامية أيضا ، لاننا سنجد أن الدول المتقدمة سابقة لنا بمضمار طويل وطويل لا قبل لنا بقطعه ، والدول النامية التي كنا زملاء لها في التخلف قد سبقتنا بكثير بينما بقينا دولا نائمة نسترجع الماضي الطيدونتبكي على الايام الماجدة وعندما لن ينفعنا الحلم الذي يقول « العرب أحسن أمة ومن شك في قوله كفر » ولا شعورنا المزيف بالتقدم كوننا نستخدم اخر مبتكرات العلم والتكنولوجيا التي تبيعها لنا الدول المتقدمة (والتي كان بعضها دولا نامية يوما ككوريا وتايوان) وكوننا نلبس اخر صرخات الازياء التي يفصلها غيرنا لنا فالعبرة ليست في اقتناء أو استهلاك نتائج أو معطيات العلم والتكنولوجيا التي يعرضها للبيع ويروج لها تجار العالم المتقدم ، وانما العبرة في امتلاك الاسباب او المقدمات التي تؤدي الى هذه النتائج أو المعطيات .

مثال للمقارنة :

لعل ايراد مثال واحد للمقارنة بين نوع اهتمامات ومشاغل الكاتب والناشر والقارئ ونوع اهتمامات ومشاغل الكاتب والقارئ المتقدم ضروري لتصور موقعتنا من مسيرة العالم الحديث . لقد قامت شركة ماجروهل الاميركية للنشر

بتوزيع استبيان على اكثر من (١٤٠) شركة ومركز للبحوث في اميركا سنة ١٩٧٥ طالبة منها التنبؤ بابرز التطورات العلمية والتكنولوجية في العالم حتى سنة ٢٠٠٠ وما بعدها . وقد طلبت الشركة من الجهات العلمية بيان سنة الانجاز العلمي والتكنولوجي للاكتشاف او الاختراع او التطوير الجديد وسنة جدواه الاقتصادية وكذلك سنة شيوعه بين الناس . ولقد تجمع للشركة في النهاية حصيلة ضخمة من التنبؤات العلمية (زادت عن ٢٢٥) مما يعد له ويطمح اليه العلماء هناك ، ومنها مثلا ان العلم سينجح في صنع السيارة الكهربائية سنة ١٩٧٨ وسيصبح بالامكان اقتنائها سنة ١٩٨٣ وستصبح عادية سنة ١٩٩٠ . كما ستتم السيطرة على خلايا الهرم والشيخوخة مع مطلع سنة ٢٠٠٠ . وستصبح السيارة الذرية سيارة الجميع سنة ٢٠٥٠ . اوليس معنى ان عهد الخيال الادبي التقليدي قد ولى من العالم المتقدم ، بل قد يكون قد ولى منه منذ اطلاق اول قمر صناعي ، ليحل محله عهد الخيال العلمي والتكنولوجي في مختلف نشاطات الانسان .

دراسات ومقترحات وتوصيات :

- ١ — ان يلتزم في المستقبل بقصر المعرض على الانتاج الكتابي في سنة معينة، ولتكن السنة السابقة لتاريخ المعرض .
- ٢ — تخصيص جوائز قيمة لاحسن الكتب العلمية من حيث الدقة والقيمة والجدة ولاحسن كتب الاطفال والاعلان عن ذلك قبل مدة طويلة .

ندوة التجارة الدولية للعام ١٩٧٦

المشاكل وحلولها

د. محمد يوسف علوان *

قامت أكاديمية القانون الأمريكي والدولي التي يشرف عليها مركز القانون الدولي والمقارن بتنظيم دورتها الثالثة عشرة في الفترة ما بين أول حزيران (يونيو) والتاسع من تموز (يوليو) ١٩٧٦ ، وذلك في حرم جامعة تكساس في مدينة دالاس في الولايات المتحدة الأمريكية . ومركز القانون الدولي والمقارن هو أحد أقسام « مؤسسة القانون الجنوبية الغربية » . أما الأقسام الأخرى فهي : مركز الثقافة القانونية الدائمة ، المركز الثقافي الدولي للنقط والغاز ، ومركز الدراسات القانونية المحلية .

ويهتم المركز بصفة خاصة بدراسة الدور الحالي والمأمول للقانون في حل الخلافات بين الدول من ناحية وتلك التي تنجم عن الاستثمارات الأجنبية في الخارج من ناحية أخرى . ولهذا السبب ، فإن الأكاديمية تقوم بتنظيم دراسات تضم قانونيين من مختلف الدول لتبادل المعرفة في موضوعات القانون الدولي العام وللمقارنة بين الأنظمة القانونية السائدة في دولهم .

وحتى العام ١٩٧٥ ، كان عدد من شارك في أعمال هذه الندوة (٥٩٦) قانونياً ينتمون إلى ست وسبعين جنسية مختلفة . وشارك في دورة الأكاديمية لهذا العام (٥٦) قانونياً ينتمون إلى ٣٣ جنسية مختلفة . ومن بين هؤلاء أساتذة قانون في الجامعات ومحامون وقضاة ومستشارون قانونيون للحكومات والشركات .

وقام أساتذة متخصصون في مجال الأنظمة القانونية الداخلية بتقديم دراسات عن القانون التجاري الأمريكي والقانون الدستوري الأمريكي والقوانين التي تحظر التكتلات في أمريكا وقوانين العمل وحماية الملكية الصناعية فيها . وقد تم تبادل وجهات النظر بين المشتركين حول أفضل الأنظمة القانونية الخاصة بهذه الموضوعات .

وتطرقت الندوة إلى موضوعات تتعلق بالقانون الدولي العام وتم تبادل الرأي بصفة خاصة حول الصفقات التجارية الدولية وقانون البحار

* الأستاذ بقسم الإدارة والعلوم السياسية في الجامعة الأردنية .

والاستثمارات الاجنبية في الخارج والقانون الذي يتعدى حدود الدول . هذا ، ويهنا أن نعرض بوجه خاص للندوة التي تنظمها الاكاديمية والخاصة بالاستثمارات الاجنبية في الخارج والتي عقدت هذا العام في الفترة ما بين ١٥ - ١٧ حزيران (يونيو) ١٩٧٦ في مدينة دالاس بولاية تكساس . وكان عنوان الندوة لهذا العام : التجارة الدولية في العام ١٩٧٦ : المشاكل والحلول . وقد ترأس أعمال هذه الندوة السيد رتشارد لومبارد الذي يشغل وظيفة نائب رئيس المجلس الاستشاري لمركز القانون الدولي والامريكي فضلا عن أنه المستشار العام لشركة اكسون اكبر شركات النفط في العالم .

وفي اليوم الاول للندوة ابتدأت الجلسة بكلمات الافتتاح ، وتلا ذلك مناقشة مقالة السيد جويل دافيدو وهو رئيس قسم التجارة الاجنبية ، فرع حظر التكتلات في وزارة العدل الامريكية ، والخاصة بتطبيق قوانين حظر التكتلات الامريكية في الخارج في ظروف عالم متغير . وعرض المتحدث للدور الجديد الذي يمكن أن تلعبه مبادئ حظر التكتلات الامريكية في ضوء نمو المؤسسات متعددة الجنسيات ومشكلة الكارتلات التي تدعمها الدولة وكذلك المقاطعة واثارها . واقترح الباحث اخيرا تقنين دولي خاص بحظر التكتلات .

وتم في ذات الجلسة الصباحية مناقشة بحث بعنوان أنظمة التجارة الامريكية في الخارج . وقد تقدم بهذه الدراسة ميخائيل برادفيلد وهو شريك في شركة كول وبرادفيلد في واشنطن . وقد عرض كاتب البحث لسلطة الولايات المتحدة الامريكية في مد اختصاصها الى الخارج في مجال التجارة ، واعطى امطة لهذا الامتداد حاليا كما هو الحال بالنسبة للتشريع المحارب للمقاطعة وتشريعات حظر التكتلات ومراقبة التصدير ومراقبة الاصول الاجنبية واخيرا مسألة الاعلان عن ملكية الاسهم . وقد افرد المحاضر بحثا خاصا لمسألة المقاطعة العربية فتحدث عن المقاطعة في التجارة الدولية وعن موقف القانون الامريكي من هذه المسألة . وقال المحاضر ان القانون الامريكي الحالي يقتضي ضرورة الاعلان عن طلبات المقاطعة ولكنه لا يحرم التقيد بهذه الطلبات .

وعلى هامش هذه المحاضرة استطاع الكاتب الحصول على وثيقة صادرة عن وزارة التجارة الامريكية وهي عبارة عن نموذج يطلب من الامريكيين الذين يتعاملون تجاريا مع الخارج تعبئته وذلك بهدف معرفة ما يفرضه الاجانب من شروط خاصة بالمقاطعة حين التعامل مع رجال الاعمال الامريكيين . وهذه الوثيقة هي مجرد تطبيق لنص المادة ٣٦٩ فقرة ٣ من أنظمة ادارة التصدير الامريكية . وتتضمن مقدمة الوثيقة كلمة يعقبها توقيع وزير التجارة الامريكية روجرز مارثون يقول فيها ان سياسة الولايات المتحدة تتضمن الاعتراض على

فرض القيود على التجارة وعلى طلبات المقاطعة التي تطلبها أو تنرضها الدول الأجنبية ضد الدول الصديقة للولايات المتحدة ، وأنه يحظر على المصدرين الأمريكيين أن يتخذوا أي عمل أو يقدموا أية معلومات أو أن يوقعوا أية اتفاقيات يكون من شأنها التمييز ضد مواطنين أو شركات أمريكية على أساس الجنس أو اللون أو الدين أو العنصر أو الأصل الوطني . ولكنهم يشجعون ويرجون بالأداء يقوموا بأية عمل أو أن يقدموا أية معلومات أو أن يوقعوا أية اتفاقيات من شأنها أن تؤدي إلى تقييد التجارة أو المقاطعة ضد دولة صديقة للولايات المتحدة الأمريكية . وتتضمن الوثيقة بعد ذلك نموذجاً يطلب تعبئته بقصد معرفة ما إذا كان هناك طلبات أو رجاءات من بقل رجال الأعمال الأجانب موجهة لرجال الأعمال الأمريكيين بهذا الخصوص . ومن الواضح أن القصد من مثل هذه المتطلبات أنها هو الحيلولة دون المقاطعة العربية التي من شأنها أن تحد من تعامل رجال الأعمال الأمريكيين مع دولة العدو الصهيوني .

وترأس جلسة ما بعد الظهر السيد آرنولد كرامر وهو عضو في المجلس الاستشاري لمركز القانون الدولي والمقارن . وتحدث في هذه الجلسة السيد ماتويل كوهين وهو شريك في شركة ولر ، كتر وبكرنج في واشنطن ، وكان موضوع حديثه التطبيق الخارجي لقوانين الضمان الفدرالية . وتركز الحديث بوجه خاص على المادة ١٠ فقرة ب من قانون تبادل الضمانات الأمريكي الذي صدر في العام ١٩٣٤ . واقترح المحدث تطبيق هذا القانون الذي يقدم ضمانات كبرى للاستثمارات خصوصا فيما يتعلق بالتأمين على الاستثمارات الأجنبية في الخارج .

وفي الجلسة الصباحية ليوم الأربعاء ١٦ حزيران ترأس أعمال الجلسة السيد هنري نولتي وهو عضو في المجلس الاستشاري لمركز القانون الدولي والمقارن ونائب رئيس ومستشار عام شركة فورد للسيارات في ميتشغان بأمريكا . وكان أول المتحدثين السيد بول بوكر وهو يشغل منصب رئيس مساعد وزير الخارجية الأمريكية للشؤون الاقتصادية والأعمال التجارية ، وكان موضوع حديثه الخطوط العامة للمشروعات الأجنبية في الخارج وفقا لمنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وللأمم المتحدة .

وتحدث بعد ذلك السيد سدني كون وهو شريك في إحدى الشركات في مدينة نيويورك . وكان موضوع حديثه قوانين حظر التكتلات الأوروبية . وتركز البحث على فحص القرارات الحديثة لمحكمة العدل الأوروبية والخاصة بحظر التكتلات وعلى سياسات واقتراحات اللجنة الأوروبية الخاصة بالاستثمارات المباشرة واتفاقيات المشاركة في دول السوق وإجراءات الترخيص بالاستثمار فيها .

وفي جلسة ما بعد الظهر ، تراست المؤتمر السيدة البركرزون ، وهي عضو في المجلس الاستشاري لمركز القانون الدولي والمقارن والمستشارة القانونية لصناعات علاء الدين في ولاية تينسي . وكان أول المتحدثين السيد بول موروفسكي وهو شريك في إحدى المؤسسات في مدينة نيويورك . وكان موضوع حديثه السوق الأوروبية المشتركة وقوانين حماية الملكية الصناعية . وتركز البحث على القواعد الداخلية والاتفاقيات الدولية في نطاق دول السوق التوسع والتي تحمي الملكية الصناعية في أوروبا وآثارها لرجال الأعمال الأمريكيين والمهن القانونية بشكل عام .

وخصصت جلسة ما بعد الظهر للحديث في موضوع « الإدارة الذاتية : ديمقراطية المشاركة في المؤسسات » . وكان المتحدث هو الأستاذ هانز سميث وهو أستاذ قانون في جامعة كولومبيا وأستاذ زائر للقانون في جامعة باريس في فرنسا . وتناول البحث القوانين الأوروبية وخاصة في ألمانيا وهولندا وفرنسا والدنمارك الخاصة بمشاركة العمال في إدارة وأرباح المشروعات التي يعملون بها ومقارنتها بالوضع في أمريكا . وقد خلص المتحدث الى أن الاتجاه الآن في أوروبا هو نحو زيادة مشاركة العمال في الإدارة والأرباح .

وفي آخر أيام المؤتمر ، تراس الجلسة الصباحية — السيد توماس ساوثر وهو عضو في المجلس الاستشاري لمركز القانون الدولي والمقارن ونائب رئيس ومستشار عام لإحدى الشركات وتم في هذه الجلسة مناقشة ثلاثة بحوث تقدم بها على التوالي السيد كينيث ساندن ، مدير قسم التخطيط والسياسة الضرائبية في شركة برايس ووترهاوس في نيويورك والسيد وليم آوين وهو محامي في هيوستون بولاية تكساس ومستشار عام سابق لشركة البترول العربية الأمريكية (الأرامكو) وأخيرا السيد كورول هل نائب رئيس مؤسسة « بكتل الدولية » في سان فرانسيسكو بولاية كاليفورنيا .

وكان موضوع المتحدث الأول خاصا باتفاق الضريبة الدولية . وقام المحاضر بصفة خاصة بتحليل الاتجاهات الحديثة في الضريبة واثار مختلف الضرائب على التنافس بين رجال الأعمال . وأشار بعد ذلك الى تطور هذا الموضوع في السوق الأوروبية المشتركة ومنظمة التعاون الاقتصادي والتنمية وفي الأمم المتحدة .

ولعل آخر بحثين كانا من أهم البحوث التي تناولتها الندوة للمستمع العربي فقد كان البحث الثاني خاصا بالشركات الأجنبية العاملة في السعودية . وتطرق السيد « آوين » في بحثه الى مختلف القوانين السعودية التي من المهم أن يعرفها المستثمر الأجنبي قبل أن يقوم بتوظيف أمواله في السعودية . واهم هذه

القوانين ما تعلق منها بتوظيف رؤوس الاموال والمتطلبات المالية واللوائح الخاصة بشؤون العمال والتأمين الاجتماعي وقوانين الضرائب السعودية .

اما البحث الثاني والآخر فهو يتعلق باتفاقيات المقاوله الدولية في الشرق الاوسط وقد بحث فيه السيد « هل » المسائل الخاصة بالمفاوضة من اجل ابرام هذه الاتفاقيات ومسائل القانون واجب التطبيق على هذه الاتفاقيات ولغتها والشروط الخاصة بالتعويض فيها والشروط المالية والضرائب والتأمينية والقوة الطارئة والشروط الخاصة بالتحكيم ونهاية العقد . وتشير هذه الدراسة بشكل خاص الى اتفاقيات المقاوله في المملكة العربية السعودية .

ومن الواضح ان هدف المؤتمر الذي ينظمه مركز القانون الدولي والمقارن ان هو الا تزويد القانونيين الاجانب بفكرة موجزة عن النظام القانوني الامريكي وبالتالي توجيه عناية هؤلاء الى الاهتمام بدراسة هذا النظام بشكل افضل .

ومن ناحية اخرى فان اقناع المشتركين الاجانب بأن المصالح الراسمالية الخاصة والامريكية بوجه خاص تقوم بدور هام في التنمية الاقتصادية الدولية هو اهم ما تطمح اليه هذه الندوة . ولعل اسماء وصفات الذين شاركوا في تقديم البحوث في ندوة الاستثمارات الاجنبية في الخارج تكشف بوضوح عن الهدف وراء عقدها . ولهذا السبب فان معظم اصحاب المقاولات كانوا يدعمون الى اللجوء الى التحكيم لاجل حل الخلافات بين الدول والمستثمرين الاجانب والى التعويض حين التأمين وهي اوضاع أصبحت ترفضها الدول النامية . واخيرا فان من المهم ان اشير الى ان أعمال الندوة ستنشر في كتاب يصدر عن مؤسسة « ماثيو ، بندر » .

دليل المكتبات الجامعية

مع صدور عدد نيسان / ابريل ١٩٧٦ بدأت مجلة العلوم الاجتماعية بنشر تقارير وملخصات أكاديمية عن الجامعات العربية متضمنة أوضاعها العلمية وأقسامها ونشاطاتها ، ودورها في خدمة المجتمع .

وعلا بسياسة التطوير التي أصبحت من معالم الخط العام للمجلة، وتمشيا مع التنوع ، نبدا في هذا العدد بالتعريف بالمكتبات الجامعية ، ضمن باب « دليل المكتبات الجامعية » .

وفي الصفحات القادمة نقدم نبذة مختصرة عن مكتبة الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة ، في المملكة العربية السعودية ، أملين من ذلك أن يتحقق التعريف الذي اردناه بالنشاطات المكتبية في الجامعات العربية وغير العربية .

مكتبات الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة

أولا : المكتبة المركزية :

١ - نبذة تاريخية

انشئت مكتبة الجامعة الإسلامية المركزية في عام ١٣٨١ هـ وكانت في بداية انشائها تحتوى ثلاثة الاف مجلد . وهي تضم الآن ما يربو على ٣٢٠٠٠ مجلد من الكتب العربية والاجنبية والمخطوطات المصورة والصحف والدوريات موزعة على النحو الآتي : -

١ - القسم العربي : يضم ٣٠.٠٠٠ مجلد في مختلف فروع المعرفة الانسانية وتمثل كتب العلوم الإسلامية واللغوية والأدبية والتاريخ الإسلامي نحواً من ٩٠٪ والباقي للمعارف العامة والفلسفة والأخلاق والعلوم الاجتماعية والبحث والتطبيقية والفنون .

٢ - القسم الاجنبي : يحوى هذا القسم نحواً من ألف وخمسمائة مجلد بمختلف اللغات الأجنبية والنية متجهة الى العناية بهذا القسم حتى يقف الباحثون على ما كتب عن دينهم ولغتهم وأمتهم الإسلامية بغير اللغة العربية .

٣ - قسم التراث العربي : يضم هذا القسم نحواً من ألف مخطوطة مصورة .

٤ - قسم الدوريات : ويشتمل على مجموعة مختارة من المجلات العربية والإسلامية وكافة التخصصات بالإضافة الى جانب الصحف المحلية .

وملحق بالمكتبة تسهان أحدهما للتجليد به موظفون فنيون لتجليد ما تحتاجه المكتبة أما القسم الثاني فهو قسم التصوير وهو قسم استحدث هذا العام .

ب : أنشطة المكتبة

١ - تفتح المكتبة أبوابها للأساتذة والطلاب والباحثين والموظفين وغيرهم من الدارسين للاطلاع والبحث وقد تم نقلها بحمد الله الى مبنى جديد يتوفر فيه الموقع الملائم والجو الهادئ والاثاث المريح .

٢ - يجرى اعداد فهراس بطاقية بالمؤلف والعنوان وفهرس مصنف لكل محتويات المكتبة وقد انتهى المختصون من اعداد نحو من ٩٥٪ من محتويات المكتبة وهي الخاصة بموضوعات المعارف العامة والفلسفة والأخلاق الإسلامية والعلوم الاجتماعية والبحث والتطبيقية والفنون واللغات والأداب .

٣ - يقول موظفون مختصون اعمال الخدمة المكتبية وارشاد القراء والباحثين وتعريفهم بكيفية الوصول الى المواد العلمية بالاضافة الى التعريف بالمراجع التي اعد لها قسم خاص .

ثانيا : المكتبات الفرعية

انشأت الجامعة مكتبات فرعية في الكليات والمعاهد والدور التابعة لخدمة هيئات التدريس والطلبة لها على النحو الاتي :

- ١ - مكتبة كلية الشريعة .
- ٢ - مكتبة كلية الدعوة وأصول الدين .
- ٣ - مكتبة كلية القرآن الكريم .
- ٤ - مكتبة كلية الحديث .
- ٥ - مكتبة كلية اللغة العربية .
- ٦ - مكتبة الدراسات العليا .
- ٧ - مكتبة المهندسين الثانوي والاعدادي .
- ٨ - مكتبة دار الحديث بمكة .
- ٩ - مكتبة دار الحديث بالمدينة .

ثالثا : تصورات المستقبل

تهدف الجامعة الاسلامية بالمدينة المنورة الى تطوير مكتبتها المركزية لتصبح اكبر مكتبة اسلامية في الشرق الاوسط لخدمة الدين والمسلمين في جميع انحاء العالم خاصة وان الجامعة الاسلامية تضم طلبة من جميع انحاء العالم الاسلامي ينتمون الى ٧٥ قطرا في اسيا وافريقيا واوروبا والامريكتين ويكونون ٧٧٪ من اجمالي الطلاب وهي في سبيل ذلك قد وضعت خطة متكاملة لتشييد مبنى جديد على أحدث النظم الفنية والهندسية وبناء مجموعات جديدة في كل التخصصات من الكتب العربية والاجنبية ومن الدوريات والصحف وقد شكلت لهذا الغرض لجان تزويد تتولى اختيار وشراء الكتب من مراكز انتاجها كما انها بسبيل انشاء مركز مستقل للتراث الاسلامي يضم مصورات للمخطوطات العربية المتناثرة في انحاء العالم والقيام بتحقيقه ونشره .

ولتحقيق ذلك وضعت الجامعة خطة بدأت تنفيذها في صيف العام الماضي ١٣٩٦/١٥ هـ . لايناد متخصصة الى كافة بلاد العالم لاختيار المخطوطات وتصويرها وقد سافرت فعلا بعثات الى المغرب والهند واليمن وقد عادت بحصيلة وافرة من المخطوطات مصورة على الميكروفيلم وهي الان بصدد وضع فهرس مفصل لها يصدر قريبا باذن الله .

قاموس الترحمة ولتعزيز

قاموس الترجمة والتعريب

مع صدور هذا العدد ، واستمرارا في سياسة التطوير التي انتهجتها مجلة العلوم الاجتماعية ، منذ صدور عدد نيسان / ابريل ١٩٧٦ . نواصل معالجة موضوع الترجمة والتعريب في مجال العلوم الاجتماعية ، تهييدا لعقد مؤتمر خاص بهذا الموضوع مستقبلا .

وفي هذا العدد ، نخصص الصفحات التالية لمصطلحات التنمية الاجتماعية كما وضعها الدكتور احمد زكي بدوي .

ونأمل أن تتحقق الاهداف التي رجوناها من هذا العرض ، كما نعد باستكمال تقديم ترجمات اخرى لمصطلحات العلوم الاجتماعية المختلفة .

مصطلحات للتنمية الاجتماعية

المصطلح	الترجمة
Adaptation	تكيف
Adult education	تعليم الكبار
Backwardness	تخلف
Birth Control	تنظيم النسل
Community	مجتمع محلي
Community development	تنمية المجتمع
Community disorganisation	تفكك المجتمع
Community organisation	تنظيم المجتمع
Community service	خدمة المجتمع
Community worker	أخصائي تنمية المجتمع
Contraception	تحديد النسل
Cooperation	تعاون
Coordination	تنسيق
Cost of living	تكلفة المعيشة
Criminality	ظاهرة الجريمة
Decentralisation	لا مركزية
Degeneration	انحطاط ، انحلال
Democracy	ديموقراطية
Density of population	كثافة السكان
Depopulation	تقليل السكان
Deviation	انحراف
Discrimination	تفرقة
Economic development	تنمية اقتصادية
Emigration	هجرة نازحة
Enlightenment	توعية ، توير
Environmental protection	حماية البيئة
Extension services	خدمات الارشاد
Health services	خدمات صحية
Housing	اسكان
Human resources	موارد بشرية
Immigration	هجرة وافدة

المصطلح	الترجمة
Income security	ضمان الدخل
Industrial welfare work	رعاية اجتماعية لعمال الصناعة
Internal migration	هجرة داخلية
Leisure organisation	تنظيم اوقات الفراغ
Living conditions	احوال المعيشة
Maladaptation	عدم التكيف
Manpower development	تنمية القوى العاملة
Mass communication	اتصال جماهيري
Mass culture	ثقافة جماهيرية
National income	دخل قومي
National planning	تخطيط قومي
Neighbourhood worker	أخصائي تنمية المجتمع
Population density	كثافة السكان
Preventive measures	وسائل وقائية
Prosperity index	دليل الرفاهية
Public assistance	مساعدة عامة
Public welfare	رفاهية عامة
Regional planning	تخطيط اقليمي
Rural development	تنمية ريفية
Social action	عمل جماعي
Social adjustment	توافق اجتماعي
Social backwardness	تخلف اجتماعي
Social change	تغير اجتماعي
Social defense	دفاع اجتماعي
Social development	تنمية اجتماعية
Social development officer	أخصائي تنمية المجتمع
Social disorganisation	نفكك اجتماعي
Social hygiene	صحة اجتماعية
Social inequality	عدم المساواة الاجتماعية
Social justice	عدالة اجتماعية
Social legislation	تشريع اجتماعي
Social mindedness	وعي اجتماعي
Social organisation	تنظيم اجتماعي
Social planning	تخطيط اجتماعي

المصطلح	الترجمة
Social policy	سياسة اجتماعية
Social reform	اصلاح اجتماعي
Social research	بحث اجتماعي
Social rights	حقوق اجتماعية
Social security	ضمان اجتماعي
Social services	خدمات اجتماعية
Social welfare	رفاهية اجتماعية
Standard of living	مستوى المعيشة
Working population	داخولون في قوة العمل
Youth welfare	رعاية الشباب

ملخصات

استراتيجيات المواصلات في الدول النامية

د. رياض مهاني

تهدف هذه الدراسة الى تحليل مجموعة من الاستراتيجيات الخاصة بالمواصلات وبالذات لتلبية احتياجات التنمية . ويشير المؤلف الى أن استراتيجية المواصلات تلعب دورين بارزين :

اولهما ، تحقيق الاكتفاء في الطلبات الخاصة بالمواصلات وذلك عبر تحسين قدرة المواصلات .

وثانيهما ، ان استراتيجية المواصلات — علاوة على متغيرات أخرى ضرورية — تولد إمكانية للتقدم على المدى البعيد .

كذلك يصف المؤلف الاستراتيجيات التي هي موضع الاستعمال الآن على أساس انها اما استراتيجيات غير متوازنة أو متوازنة ، ويخلص الى ضرورة ايجاد استراتيجية بديلة تمتاز بتخطي النواقص القائمة حالياً . وهذا امر يساعد في ارساء قواعد أساسية للنمو الاقتصادي في البلدان النامية بحيث يلبي الاحتياجات الخاصة بالتنمية سواء كانت هذه احتياجات قصيرة أو بعيدة المدى .

المحاسبة كوسيلة للتنمية الاقتصادية

د. شعيب عبد الله

يهدف هذا البحث الى ابراز الدور الذي يمكن ان تلعبه المحاسبة في خدمة التنمية الاقتصادية التي تشهدها الدولة النامية بصفة عامة والكويت بصفة خاصة .

لقد عرض الباحث أولا البيئة الاقتصادية في الكويت ثم تطرق للقوانين التي تنظم مهنة المحاسبة والقوانين التي لها تأثير على مهنة المحاسبة وبعد ذلك استعرض البحث تطور تعليم المحاسبة في الكويت .

ويتابع الباحث بدراسة القواعد المحاسبية المتعارف عليها في الكويت بصفة عامة وفي هذا المجال اظهر الباحث مدى تصور هذه القواعد وعدم مواكبتها للتطور المستمر في مهنة المحاسبة .

والنقطة الرئيسية التي تعنى بها الدراسة هي ابراز دور المحاسبة في التنمية الاقتصادية ولتوضيح هذا الدور الذي تلعبه المحاسبة في التنمية فقد ناقش البحث دور المحاسبة في التخطيط والرقابة على المستوى القومي والخاص وفي النهاية اورد الباحث توصيات يمكن بواسطتها تلافي نواحي تصور المحاسبة في الكويت ومن ناحية اخرى تدعيم دور المحاسبة في مجال التنمية الاقتصادية .

قواعد وأسس النشر في مجلة العلوم الاجتماعية

تطمح مجلة العلوم الاجتماعية ، الصادرة عن كلية التجارة والاقتصاد والعلوم السياسية بجامعة الكويت ، لأن تكون منبرا بارزا من منابر الأكاديميين العرب ، وترغب في أن تتخصص في الأبحاث (باللغتين العربية والانجليزية) المهتمة بالصروح النظرية في كافة حقول العلوم الاجتماعية (ابتكارا وعرضا ونقدا) . وهي مهتمة ، في الوقت ذاته ، في مقالات النظرية متوسطة المدى - التي تبحث شؤون المناطق الاقليمية - على أساس معاملة المناطق هذه - كوحدات مستقلة وبخاصة في الدول النامية في آسيا ، وافريقيا ، وأمريكا اللاتينية. وأخيرا ، فان المجلة مستعدة للنشر الدراسات الخاصة ببلد معين طالما أن هذه الدراسات تتحرك ضمن اطار الانسجام أو النقد أو التعديل لواحدة ، أو أكثر ، من النظريات الفاعلة في الحقول المختلفة للعلوم الاجتماعية.

١ - الأبحاث والدراسات :

ترحب المجلة بنشر الأبحاث الجيدة المبتكرة ذات الصلة بأي من حقول العلوم الاجتماعية التي تهدف الى احداث اضافات جديدة في هذه الفروع المختلفة .

وتقبل الأبحاث باللغتين العربية والانجليزية على أن يكون حجم البحث بحدود (٢٠) صفحة مطبوعة من الحجم العادي أو (٤٠٠٠) كلمة ، وذلك عدا الحواش اللازمة . أما الأبحاث التي تعد لاقائها ضمن المواسم الثقافية للجامعات ومراكز البحث المختلفة ، داخل الكويت أو خارجها ، فيجب ألا ترسل للنشر الا بعد أن تم مناقشتها ، وبالتالي بعد أن تمام عملية كتابتها لتناسب طريقة عرضها مع الاطار العام للبحوث العلمية التي تقوم المجلة بنشرها .

أ - ملاحظات وقواعد محددة :

وكي يمكن للمجلة أن تعتبر البحث المقدم اليها مرشحا للنشر ، يؤمل أن يراعى واضع البحث الملاحظات التالية : - (١) اعتماد الأصول العلمية في اعداد وكتابة البحث . (٢) ألا يكون قد سبق نشره . (٣) أن تزود المجلة بثلاث نسخ من الدراسة المراد نشرها . (٤) تضمين غطاء عنوان البحث بأقل عدد ممكن من الكلمات اضافة الى اسم المؤلف واسم المعهد العلمي الذي ينتمي اليه . ويرجى أن يكتب في صفحة منفصلة المزيد من المعلومات عن المؤلف ، خاصة درجة تحصيله العلمي وتخصصه الدقيق ، ونتاجه المنشور ، وعنوانه الكامل . (٥) ترسل الأبحاث معنونة الى سكرتير التحرير ، مجلة العلوم الاجتماعية ، كلية التجارة ، جامعة الكويت ، الكويت ، ص.ب : ٥٤٨٦ .

وبعد أن تصل الأبحاث الى سكرتارية التحرير يتم عرضها ، في العادة ، على واحد أو أكثر من المختصين الذين ترى هيئة التحرير أن بإمكانهم اعطاء رأي محدد في صلاحيتها للنشر في المجلة . وفي خطوة لاحقة ، تقوم سكرتارية التحرير بتبليغ أصحاب الأبحاث المقدمة بالرأي النهائي لهيئة التحرير بخصوص تلك الدراسات ، وذلك ضمن الترتيبات التالية : (أ) يبلغ أصحاب الأبحاث التي تقبل عن موعد النشر ، كما ترسل اليهم نسخة من العدد الذي يحوي أبحاثهم مجانا . (ب) أما الأبحاث التي ترى هيئة التحرير أو مستشار التحرير وجوب اجراء بعض التعديلات أو الاضافات اليها قبل نشرها ، فستعاد الى أصحابها مع ملاحظات هيئة التحرير كي يعمل على اعدادها نهائيا للنشر . (ج) وفي حالة استحالة نشر بعض الأبحاث في المجلة

بسبب بعدها عن المواضيع التي تعالجها المجلة ، أو بسبب عدم صلاحيتها للنشر من النواحي الفنية ، أو غير ذلك من الأسباب ، فإن سكرتارية المجلة ستقوم بتبليغ أصحابها بذلك .

ب - ملاحظات وقواعد عامة :

(١) الأبحاث التي تصل الى المجلة لا ترد الى أصحابها . (٢) تبلغ سكرتارية التحرير مقدمي الأبحاث عن استلامها لأبحاثهم خلال أسبوع من تاريخ الاستلام ، وتبلغهم عن قرارها فيما يختص بإمكانية النشر خلال مدة لا تتجاوز الثانية أسابيع . (٣) يتوجب على صاحب البحث ، في حالة قيامه بعرض دراسته المعنية على مجلات علمية أخرى للنشر ، أن يقوم بتبليغ سكرتارية تحرير المجلة بذلك . وفي حالة حصول جهة أخرى على حق النشر ، دون علم « مجلة العلوم الاجتماعية » ، فإن المجلة سوف تعتذر عن قبول أية أبحاث أخرى في المستقبل من صاحب البحث . (٤) ترول كافة الحقوق المترتبة على النشر الى ملكية المجلة . (٥) تدفع المجلة لأصحاب الأبحاث التي تقبل للنشر مكافأة مالية مقدارها (٦٠) ستين ديناراً كويتياً . علاوة على هدية مجانية تتكون من (١٠) مستخرجات عن المقالة ونسخة مجانية من العدد ذاته .

٢ - مراجعات الكتب :

وبالإضافة الى نشر الأبحاث العلمية المختلفة ، تقوم « مجلة العلوم الاجتماعية » بنشر مراجعات وتقد بعض الكتب التي تعالج مواضيع علمية تقع ضمن اهتماماتها . ويراعى في هذا المجال الالتزام بالقواعد التالية : (١) أن تكون الكتب المنوي مراجعتها حديثة النشر . (٢) أن لا تنشر المراجعة في أية مجلة أخرى . (٣) أن يكون حجم النقد والمراجعة بحدود ٤ صفحات من الحجم العادي والا يتجاوز (١٠٠٠) كلمة وفي هذا المجال ، يفضل تقسيم العرض والنقد ، بشكل مباشر أو ضمني ، الى ثلاثة أقسام تشتمل على مقدمة ومثن واستنتاج . (٤) أن يرسل منها ثلاث نسخ . (٥) أن تحوي الصفحة الأولى عنوان الكتاب الدقيق واسم المؤلف ودار النشر وتاريخه مع ذكر عدد صفحات الكتاب وثمنه إن أمكن . وفي حال نشر الكتب في الأصل بلغة غير العربية ، يكتب عنوان واسم المؤلف ودار النشر وعنوانها وتاريخ بلغة النشر الأصلية ذاتها . (٦) ولما كانت سياسة المجلة تقضي بأن تراجع الكتب التي تقرأها هيئة التحرير ، فلن تقبل المراجعات التي لا يحصل أصحابها على موافقة مسبقة حولها من هيئة التحرير . وعلى أية حال ، ستقوم سكرتارية المجلة باقتراح قائمة كتب ودراسات ترغب في عرضها ونقدتها . (٧) تدفع « مجلة العلوم الاجتماعية » لكل باحث يقوم بعرض ونقد أحد الكتب التي تقرأها المجلة مكافأة مالية مقدارها (٢٠) ديناراً كويتياً ، علاوة على نسختين مجانييتين عن العدد الذي نشرت فيه المراجعة .

٣ - الندوات العلمية :

وإيماناً من هيئة تحرير المجلة بأن ثمة مواضيع ، هي في صلب العلوم الاجتماعية ، لا يمكن معالجتها على نحو فعال الا عبر التحوار وتعارض الآراء والاجتهادات ، ودراكاً منها لضرورة زيادة التفاعل بين الزملاء الأكاديميين العرب الذين حال دون تفاعلهم في الماضي عوامل وظروف عديدة ، ستفتح المجلة صفحاتها لنشر محاضرات حوار ندوات علمية ضيقة (بحدود ٥ أشخاص) تعالج مواضيع حساسة في العلوم الاجتماعية ، على أن تكون هذه الندوات مقفودة بناء على تنظيم ودعوة سكرتارية التحرير . وفي هذا المجال ، ترحب هيئة التحرير بأية اقتراحات شبه تفصيلية حول مواضيع مناسبة للحوار . وبما يجدر ذكره أن المجلة ستدفع مكافأة تشجيعية لكل مساهم في الندوة قدرها (٣٠) ديناراً كويتياً ، عدا مصاريف السفر والإقامة اذا ما استضافت

أحدا ، أو دعتها إحدى المؤسسات .

٤ - تقارير خاصة :

ومتابعة منها للمنتديات والحلقات الدراسية العلمية في الوطن العربي وخارجه ، تقدم المجلة مكافأة مالية قدرها (٢٠) ديناراً كويتياً لكل تقرير علمي خاص يغطي بشكل شامل ومنظم أخبار وتنظيم وأبحاث واستخلاصات المؤتمرات العلمية وغيرها من مجالات النشاطات الأكاديمية دون أن يتجاوز ذلك (١٥٠٠) كلمة . وأخيراً ، تقوم المجلة بنشر ما يرد إليها من أخبار علمية تتعلق بالجامعات ومعاهد البحث العربية وما تقوم به ذلك المؤسسات العلمية من استحداث تغييرات في نظم التدريس أو شؤون البحث العلمي أو فروع التخصص المختلفة . .

المعرفة

مجلة ثقافية شهرية

رئيس التحرير : صفوان قدسي

- ★ : المراسلات : باسم رئاسة التحرير : جادة الروضة - دمشق - الجمهورية العربية السورية
- ★ : الاشتراك السنوي :

خارج الجمهورية العربية السورية . ما يعادل ١٢ ليرة سورية مضافا اليها اجر البريد (العادي او الجوي) حسب رغبة المشترك .

- ★ : الاشتراك يرسل حوالة بريدية اوشيكاف او يدفع نقدا الى :

محاسب مجلة المعرفة - جادة الروضة - دمشق

- ★ : يتلقى المشترك كل سنة كتابا هدية من منشورات وزارة الثقافة والارشاد القومي .

ثمن العدد :

١٥ قرشا مصريا	١٠٠ قرش سوري
١٥ قرشا سودانيا	١٠٠ قرش لبناني
١٥ قرشا ليبيا	١٢٥ فلس اردني
ريالان سعودي	١٢٥ فلس عراقي
٢٥ دينار جزائري	٢٠٠ فلس كويتي
درهمان مغربي	٢٥ روبية
درهمان تونسي	٣٥ شيلن

II. REVIEWS :

The Journal of the Social Sciences will also accept book reviews, with the provision that the titles be submitted for approval in advance. The following should be of assistance.

- 1 - The book to be reviewed should be recent (not published earlier than 1970)
- 2- The review should not exceed 4 standard typed pages (1,000 words).
- 3 - Two copies of the review should be submitted with a cover-page including the following information: exact title of the book, author's full name, date and place of publication, price, number of pages, reviewer's full name, name of the university or institute with which the reviewer is currently associated.
- 4 - The reviewer will be notified as soon as possible of the suitability of his article.
- 5 - The remuneration for a book review is 20 KD. (\$80 U.S.).

III. SPECIAL REPORTS :

Organizations and individuals are encouraged to inform the Journal of the Social Sciences of relevant conferences or seminars to be held in or out of Kuwait. Reports on such conferences may later be requested.

All articles, book reviews, and special reports should be addressed to :

Managing Editor,
Journal of the Social Sciences,
P.O. Box 5486,
Kuwait University,
KUWAIT.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Regulations Governing Contributions

1. ARTICLES :

The Journal of the Social Sciences welcomes original articles of quality in any of the following fields. Anthropology, Economics, History, Linguistics, Political Science, Psychology, Public Administration, and Sociology. Articles submitted should be related to the stated specialization of the journal, namely, general systems and middle-range theories. Case studies will only be accepted if they are relevant to the development of theory. Articles may be submitted in either Arabic or English to be presented in the original or in translation. The following guide lines should be of help in submitting articles for publication :

- 1) Articles should not exceed 4,000 words (or twenty standard typed pages) excluding footnotes.
- 2) Two copies of the article should be submitted with a cover-page containing the following information; exact title of the article, full name of the author, and name of the university or institute with which the author is associated.
- 3) A separate sheet should be attached listing the following information: academic achievements, previous publications, exact current address.
- 4) Scholars are requested not to submit articles that have been published previously. Studies to be included in upcoming seminars or conferences in or out of Kuwait are not to be submitted for publication before presentation and subsequent discussion and modification.
- 5) Publication procedures are as follows :
 - a - An article submitted to the managing editor will be forwarded to specialists in the appropriate field of specialization for consideration. The author will be notified within one week that it has been received and advised of its suitability for publication within eight weeks (Copies of an article submitted for publication but not accepted will not be returned).
 - b - If modifications are needed, a copy of the article, with editorial suggestions, will be returned to the author for final revision.
 - c - Remuneration for an article accepted for publication will be 60 K.D. (approx 180\$ US). In addition, the author will receive one copy of the issue and 10 extracts of his article.
 - d - Upon notification of the acceptance of an article, all rights of publications rest with the journal.

PROBLEMS IN FINANCING ECONOMIC GROWTH

A. R. Salman

The paper deals with, and brings out, to critical discussion some of the measures which are suggested to safeguard and ensure the purchasing power of the (already received) oil revenue.

Two main measures are discussed under this leading :

- 1 - That which is affected from the employment of some key currencies, such as the dollar, as the unit of account, for calculating the revenue, and for the payment of oil. It is suggested that because of the frequent change in rate of exchange of these currencies during the last decade or so; another unit of account, with a more or less, fixed rate of exchange, should be employed for this purpose, such as the SDR, or similar unit.
- 2 - The other measure which is suggested is that which safeguard against the rise in the prices of the imported manufactured goods. An indexation or a link between the rise of these prices and the price of oil should be maintained.

The paper also deals with the necessity of manufacturing the Crude Oil by the (OPEC) instead of exporting it as such. This measure ought to increase the income received for each quantity of oil.

It is also, suggested that the Arab countries should provide and be self-sufficient in agricultural products needed for their consumption.

By so doing, they can divert the financial resources which previously were spent on imported food, to economic development and growth.

**FORMS OF ARAB ECONOMIC COOPERATION :
A CASE STUDY**

S. Al - Khasawneh

The Author in this article discusses analytically the Jordanian-Syrian Economic Cooperation Agreement.

He points out its main objectives, and the feasibility of their realization. Then he discusses the scope and dimensions of such cooperation, pointing out its accomplishments, and the means by which we can make better use of these accomplishments.

He also does not fail to discuss some of the obstacles to this cooperation. He concludes emphasizing the real to continuously develop the economic cooperation between the two countries.

**A THEORETICAL MODEL FOR
MANAGERIAL MANPOWER PLANNING
IN KUWAIT**

Aly El Salmi

The article addresses itself to the problem of planning managerial manpower to meet the anticipated requirements of economic and social development in the State of Kuwait.

After a review of the effect of managerial skills on developmental projects, the article presents a theoretical model that can be used to forecast managerial manpower. Using this model as hypothetical basis, the indications are that Kuwait requires up to 2480 managers of different specializations over the period 1976/1980.

**ECONOMIC THOUGHT IN THE IDEAS OF
IBN KHALDOUN****M. Al-Habib**

While it is well-known that most economic concepts, problems, and issues can be traced back to the works in economic thought of the Mercantilists, Physiocrats, and the Classical economists, the aim of this paper, in line with similar works, is to trace these concepts furtherback, indeed, several centuries namely, to an Arab writer from North Africa, Abdul Rahman Ibn Khaldoun (1332-1406). He, keenly and intelligently, dealt with economic concepts in several chapters of his famous work the Introduction of Ibn Khaldoun. This work makes facinating reading as he discussed such issues as: historical materialism, division of labour, private property, stages of economic growth, rent, inflation, economic sociology, value theory, many historians of economic thought have previously give full credit to the development of these concepts to European writers. It is time that we, the Arab intellectuals, should investigate our past intellectual heritage and present its remarkable contribution to science and modern civilization.

- 27.
12. Wilfred Owen, **Strategy for Mobility**. op. cit., p. 40.
 13. Ibid, p. 42.
 14. See Holland Hunter, **Soviet Transport Policy**. Cambridge: Harvard University Press, 1957. See also Jan S. Pryloyla, "Transportation in Communist China", **Land Economics**, Vol. XLII, No. 3 (August 1966), pp. 268-281.
 15. See Holland Hunter, **Soviet Transport Experience: The Lessons for Other Countries**. Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1968, pp. 1-32.
 16. Transport is not really a sector like the industrial or the agricultural sectors. It is a facilitative sector that connects different economic activities to each other. As such, transport, as an economic good, is rarely pursued for its own sake. It is always serving other purposes and goals.
 17. For examples of such a process, see Hans A. Adler, **Sector and Project Planning in Transportation**. Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1965, and John R. Meyer (ed.), **Techniques of Transport Planning, Vol. II: System Analysis and Simulation Models**. Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1971.
 18. See Government of India, Planning Commission, Committee on Transport Policy and Coordination, **Final Report**, 1966.
 19. See for example William Alonso, "Urban and Regional Imbalances in Economic Development", **Economic Development and Cultural Change**, Vol. 28, No. 2, January 1970, pp. 204-218; Walter Stohr and Paul Peder-son, "Economic Integration and the Spatial Development of South America", **American Behavioral Scientist**, Vol. 12, No. 5, May-June 1969, pp. 2-12.
 20. See Labh S. Sachdev and R. G. Hennes, "Planning Rural Highways in India", **Traffic Quarterly**, Vol. 23, No. 4, October 1969, pp. 573-586.

FOOTNOTES

1. This is why transport is a key variable in most location theories. See Walter Isard, **Location and Space Economy**. Cambridge: MIT Press, 1956; see also William Alonso, **Location and Land Use**. Cambridge: Harvard University Press, 1964.
2. The term "developing countries" is used here to denote most countries in Asia, Africa and Latin America. The analysis in this article is applicable also to the newly oil-rich countries and to economically disadvantaged regions in industrial countries.
3. See Wilfred Owen, **Strategy for Mobility**. Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1956; and Riad G. Mahayni, **Transportation Planning in Third-World Countries: An Annotated Bibliography**. Monticello: Council of Planning Librarians, Exchange Bibliography No. 1108, August 1976.
4. For further discussion on these factors, see Riad G. Mahayni, "Spatial Integration and Transportation Planning in Third-World Countries", in Leslie S. Pollock (ed.) **Frontiers of Transportation Planning**. Washington, D.C.: The American Institute of Planners, 1975, pp. 59-80.
5. Jan Tinbergen, **The Design of Development**. Baltimore: The Johns Hopkins Press, 1958, pp. 31-32.
6. W. A. Lewis, **The Theory of Economic Growth**. London: George Allen and Union Ltd., 1956, pp. 210-211.
7. S. Kuznets, "Quantitative Aspects of Economic Growth of Nations", **Economic Development and Cultural Change**, Vol. VIII, No. 4, Part II (July 1960), pp. 37-38.
8. Drazen Bejakovic, "The Share of Transport and Communications in Total Investment", **Journal of Transport Economics and Policy**, Vol. IV, No. 3 (September 1970), pp. 337-343.
9. The author combined the share of investments in communications with transportation in his analysis.
10. For a review of such behavioral models see Gary Fromm (ed.) **Transport Investments and Economic Development**. Washington, D.C.: The Brookings Institution, 1965 and Roger L. Creighton, **Urban Transportation Planning**. Urbana University of Illinois Press, 1970.
11. The terms unbalanced and balanced are borrowed from two leading regional economic growth theories. See Albert O. Hirschman, **The Strategy of Economic Development**. New Haven: Yale University Press, 1958, and Ragner Nurkse, **Problems of Capital Formation in Underdeveloped Countries and Patterns of Trade and Development**. New York: Oxford University Press, 1967.

The special transport situation in developing countries suggests the need for an integrated transport strategy to guide investments in this facilitative sector. Such a strategy has to be an extension of a development strategy simply because of the internal and external dependencies associated with transport. Many developing countries are aiming for economic integration. Economic integration has more than a pure economic dimension. It includes also social, political, and environmental dimensions that are reflected in the multiplicity of goals inherent in every development plan. What this requires in terms of transport, among other things, is to replace the fragmented project-by-project and mode-by-mode approach by a strategy that accounts for the dynamic as well as the passive aspects of transportation investments.

The most common transport strategies in developing countries are the balanced and the overcapitalization-unbalanced strategies. Each, operating alone, has disadvantages. A balanced transport strategy that attempts to satisfy existing and forecasted transport demands according to established and existing behavioral relationships ignores the dynamic dimension of investments in transportation. An overcapitalization in transport strategy that is neither integrated with other investments nor coordinated within the transport sector itself is wasteful.

A combination of balanced and an overcapitalization in transport strategies, however, offers a suitable course of action for developmental purposes. A balanced transport strategy allocates for immediate and obvious transport needs, whereas an over-capitalization strategy can be utilized to bring about some of the desirable changes in the macroeconomic space of a developing country. In this way, the most urgent transport needs can be met at the same time that overall long-range development objectives are pursued.

There is no all-encompassing transport strategy that is suitable for every developing country. Although these countries share a desire for development, their planning environment is not the same. Therefore, duplicating a successful transport strategy of one country in another country may prove harmful if the particulars of the planning environment are not considered. This does not mean that the lessons gained from outside experiences, whether from developed or developing countries, are not valuable. On the contrary, such experiences enrich local ones in terms of formulating a suitable transport strategy.

AN INTEGRATED TRANSPORT STRATEGY

The ultimate objective of every transport strategy is to minimize the spatial friction that separates the locations of human activities. Minimizing this friction should not be equated with supplying more and more transport capacity. Congestion on major urban highways in cities of the United States illustrates how relative immobility can result from stressing transportation, and particularly one mode, as the only cure for improving accessibility. Therefore, in order to achieve the above objective, every transport strategy should also aim at minimizing the need to travel through the use of locational policies and land-use planning.

Further, the passive and dynamic aspects of investments in transportation in developing countries dictates the need for evaluating these investments in terms of their contributions to national development planning. In other words, transportation investments should be recognized as not just passive in nature, meeting transport demands, but also dynamic in the sense that they can act as a catalyst to national development, particularly in outlying regions and in rural areas of a country. One of the distinguishing characteristics of transport networks in many developing countries is their concentration around major cities and between them. This concentration is a manifestation of the concentration of political and social institutions and the agglomeration of productive activities in the so-called primate centers.¹⁹ The transport situations in these centers are not much different from those of cities in industrial countries. Rural transport, however, is still dependent on human and animal energies,²⁰ and the accessibility to rural settlements, not to mention their accessibility to each other, is still low.

A strategy of undercapitalization in transport assumes that since it is difficult to predict future activities in time and space, the main function of a transport strategy, then, is to identify major bottlenecks and to alleviate them as efficiently as possible. The trade-off here is between the certainty of transport demands and tolerable levels of congestion. This deemphasis of transport shows that large-scale, expensive transport facilities need not be laid down before industry and agriculture begin to grow.

The lessons from the experiences of various countries suggest that undercapitalization in transport should not be equated to mean the neglect of this important sector. The low levels of mobility and accessibility present in most developing countries reflect the years of neglect that these countries experienced during the colonial era. The transport experiences of socialist countries indicate that transportation investments are concomitant with, and not a pre-condition for, economic development. It also suggests that since transport demands are derived demands, ¹⁶ a transport strategy should be an integral part of a development strategy. Consequently, one has to look beyond the transport sector in order to account for inter-sectoral transport dependencies and possibilities for substituting transport needs by proper locational policies. One has also to account for the complementary nature of the various transportation modes to minimize spatial friction.

Balanced Transport Strategy

A balanced transport strategy attempts to establish an equilibrium between transport demands and transport supply. Transportation investments are only made according to the levels of existing and forecasted transportation demands, and their timing is phased to correspond to the rate of traffic growth. This strategy implies neither a spatial balance among the different regions of a country nor a balance of investment among the various modes.

India is one of the few developing countries that allocates funds for transportation investments using a transportation planning process and according to the requirements of its development plans. ¹⁷ The emphasis in its transport strategy during the period of the first two five-year plans was on rehabilitating and expanding the railway network. This emphasis was shifted later to account for the needs of the development plan as documented by the first report of the Committee of Transport Policy and Coordination. ¹⁸

The task of overcoming transport barriers in Colombia absorbed a large share of public expenditures for a few years. The transport share of total public investments by all governmental units amounted to 41 percent in 1959 as compared to 12 percent for housing, 10 percent for agriculture, 2 percent for industry, 3 percent for education, and only 1 percent for health services. 12

Another example of the big push in transport is provided by the experience of Turkey. During the period between 1948 and 1957 half of all investments made by the national government was in transport and communication. This is compared to 28 percent in agriculture, 13 percent in other public works, and 7 percent in industry, power and mining. 13.

The dilemma presented by overcapitalization in transport is that although transport is necessary for linking activities and settlements to each other, it is by no means sufficient for "triggering" economic development. Thus, singleminded attention to transport is not a prescription for initiating economic development.

Undercapitalization in Transport. The inadequate transportation systems in many developing countries reflect the insignificant attention that the transport sector received during the colonial era. These countries were considered as a source of primary goods and as a market for the finished products of industrial countries. Investments in basic infrastructure, as in transport, were made with these purposes in mind.

Undercapitalization in transportation capacity also indicates the secondary importance placed on transport and the assumption that transport is a means and not an end by itself; that is, investments to increase the capacity of a transportation system are made as a response to existing rather than latent traffic demands. Such expansions become necessary when deficiencies in the transport sector start hindering development and also when the costs of congestion drain the potential growth of other sectors in the economy.

The prime example of a strategy of undercapitalization in transport is offered by the experiences of Russia and other socialist countries. 14 Such strategy was an outgrowth of the industrial location policy enunciated by the Soviets during the mid 1920's. The two major precepts of this policy were to locate industry more evenly among the different regions of the country and to move it closer to the sources of fuel, raw materials, and markets. 15 The transport share of national funding was drastically cut in favour of other sectors, especially industry.

A transport strategy in a developing country plays two important roles. The first role can be described as a passive one. It relates mainly to satisfying increasing transportation demands by improving the capacity of a transportation system, and its approach is behavioral in nature in that it attempts to find a proper resolution to a specific transport problem. 10 The second role is a dynamic one. It is more of a policy variable that can be used with other policy variables in order to generate long-range alternative programs aimed at attaining some desirable ends. These two roles are envisioned to be complementary to each other. Realignment of the spatial distributions of activities, for examples, tends to be gradual and as such making the dynamic aspects of transportation planning longer in range than the passive ones. Further, solutions that may seem satisfactory from the standpoint of transportation do not necessarily mean that they are also satisfactory for development as a whole. Two transport strategies, namely: unbalanced and balanced transport strategies, 11 that consider either one or both of these roles of transportation investments are discussed below.

Unbalanced Transport Strategy

An unbalanced transport strategy, as the name implies, relaxes the commonly held precept of equilibrium between transport demand and transport supply. The unbalanced nature of this strategy can be viewed in two ways. The first emphasizes an overcapitalization in transport capacity, where transport supply exceeds transport demands. The second stresses undercapitalization in transport capacity, where investments are made only when the transport sector starts acting as a bottleneck for future development.

Overcapitalization in Transport. The strategy of overcapitalization in transport originated with the belief that once a transport investment is made, productive investments will follow: that is, investments in transportation can initiate economic development. The most common example cited as a proof of this belief is the role played by railway during the nineteenth century in many industrial countries.

Overcapitalization in transport, be it in railways or any other mode, means less investment in directly productive activities and necessary services. Two recent examples from developing countries show what happens when a country makes an extraordinary commitment of scarce resources for improving its transport system.

Table II
Share of Transport Investments
After World War II

A Country's Income per Capita	Percentage of Transport Share
Below \$100	27
\$100 — \$200	15
\$200 — \$500	19
Over \$500	9
Socialist Countries	12

Sources : Drezen Bejakavic, "The Share of Transport and Communications in Total Investment", *Journal of Transport Economics and Policy*, Vol. IV, No. 3. (September 1970), pp. 337-343.

Both authors suggest that the share of transportation investments from total public investments is a substantial one. Their quantitative analysis, however, ignores the nature and the type of these investments. On the one hand, these investments can be directed toward the construction of a primary transportation network with the aim of improving the general level of accessibility of human settlements. On the other hand, these investments could be more directed toward the development of new transportation modes or the modernization of existing ones. It is suggested that the first case is more descriptive of the case of many developing countries. The relationship between these two types of transportation investments is not an exclusive one. Rather, this relationship reflects the multiple roles that transportation plays in the economic well-being of countries.

ALTERNATIVE TRANSPORT STRATEGIES

A transport strategy represents an approach adopted by a government for planning, operating and maintaining a transport system. It represents an extension of a developmental strategy, and its ultimate function is to minimize the spatial friction that separates the locations of different activities.

to national income per capita. 7 Table 1 gives a summary of this data. He found the average share of transportation investments from total public investments to be almost identical for the three groups ranging from 14.9 to 15.3 percent. The range within each group, however, was high.

Table I
Share of Transport Investments
(1951 — 1957)

A Country's Income Per Capita	Percentage of Transport Share
Below \$160	15.3
\$160 — \$500	15.2
Over \$500	14.9

Sources: Simon Kuznets, "Quantitative Aspects of Economic Growth of Nations", *Economic Development and Cultural Change*, Vol. III, No. 4, Part II (July 1960), pp. 37 - 38.

Drazan Bejakavic examined the same question using data from 45 countries. He arranged his data in five groups also according to national income per capita and for investments in transportation after World War II. The last group included only the socialist countries. 8 Table II gives a summary of his data. 9 Bejakavic found the difference in the average transport shares among the five groups to be much larger. The range within each group, however, was less than the ones indicated in Kuznets' study.

TRANSPORT STRATEGIES IN DEVELOPING COUNTRIES

R. Mahayni *

The primary objective of a national transport policy in most countries is to enable the movement of people and goods at minimum costs with established levels of safety and convenience and with minimum pollution and energy expenditures. Transportation, as a basic infrastructure, is a pre-requisite and a necessary input to the functioning of many productive activities. 1. It is one of factors which shapes the spatial distribution of the economic, social and political linkages within a country. Most importantly, it has a permissive effect on economic development in that it is necessary but not a sufficient condition for initiating and sustaining development. The purpose of this article is to analyze a set of transport strategies which are aimed at development. This analysis will focus on the applications of these strategies in developing countries. 2 The article concludes with a suggested transport strategy for developing countries.

SHARE OF TRANSPORT

Most developing countries have adopted policies for improving the capacity of their transportation systems. 3 Although there is no "grand rule" for the proper allocation of resources to transportation investments, the magnitude of the transportation share from total public investments varies from one country to another. This share depends on the country's level of development, its economic and social institutions, the location of its resources and settlements, and other factors. 4 Some believe that this share is relatively the same for most countries and that it varies between 20 to 25 percent. 5 Others argue that the share is a complex function consisting of many factors and that it varies with time tending to be high in the early phases of development. 6

Simon Kuznets arranged data on public transportation investment from 17 countries between 1951-57 in three groups according

* Riad G. Mahayni is Assistant Professor of Community Planning and Area Development at the University of Rhode Island.

- 1 — Gunner Myrdal, **Rich Land & Poor : The Road to World Prosperity** (New York : Harper & Brother Publishers, 1957) p. 49.
- 2 — This section is based on law No. 6 of 1962, **Practice of Audit of Account** (Kuwait Government Printing.)
- 3 — This section based on Law No. 15 for the year 1960, to promulgate the **the Law of Commercial Companies** (Kuwait Government Printing Press, 1960).
- 4 — This section based on Law No. 2 for the year 1961, promulgating **Law of Commerce** (Kuwait Government Printing Press, 1961)
- 5 — Webster's New World Dictionary (New York: The World Publishing Company 1966) p. 1163.
- 6 — Eric L. Kohler, **A Dictionary for Accountants**, Fourthed. (Englewood Cliffs, New Jersey : Prentice Hall, Inc., 1970) p. 345.
- 7 — Robert H. Roy & James H. MacNeil, **Horizons for a Profession : The common Body of Knowledge for Certified Public Accountants** (New York : American Institute of Certified Public Accountants, 1967) p. 31.
- 8 — Ibid & John L. Carey, "what is the professional Practice of Accounting? **The Accounting Review** XIII (Jan. 1968) p. 5.
- 9 — Roy & MacNeil, **Horizons for a Profession**, pp. 32-33.
- 10 — John L. Carey, **The accounting Profession : Where is it Headed?** (New York : American Institute of Certified Public Accountants 1962) p. 21.
- 11 — Herman W. Beirs, "The Accounting Function in Economic Progress", "The Journal of Accounting 106 (August 1958): 34.
- 12 — See Simon Kuznets, **International Differences in Income Levels. Reflections on their Causes, Studies in Economic Development** (New York : Holt Publishing Co., 1961)
- 13 — Adolp J. H. Enthoven, "The accountant's Function in Development", in **reading in international accounting**, eds. : Kenneth B. Berg, "Gerhaud G. Muller & Lauren M. Walker (Boston: Houghton Mifflin Co., 1969) p. 132.
- 14 — James J. Mahon: "Some Observation on World Accounting, "The Journal Accounting 179 (January 1965): 35
- 15 — See the Planning Board, **The First Five Year Development Plan, 1967/68 - 1971-72** (Kuwait: Printed at the all Rissala Press, December 1968)

TABLE — 1
COMMERCIAL EDUCATION
 (Number of Classes, Students, Teachers, and Graduates at
 the Secondary Stage)

	1963- 64	1964- 65	1965- 66	1966- 67	1967- 68	1968- 69	1969- 70
Graduates	—	—	—	30	21	19	—
Teachers	11	24	39	42	45	52	57
Students	54	73	84	94	85	99	142
Classes	3	5	7	8	7	8	10

Source: Ministry of Education, Education in Kuwait 1969 - 1970,
 Public Relations (Kuwait: Government Printing Press), p. 30.

TABLE — 2
NUMBER OF ACCOUNTANTS GRANTED LICENSE FROM 1962 - 1973
BY MINISTRY OF COMMERCE AND INDUSTRY TO
PRACTICE PUBLIC ACCOUNTING IN KUWAIT

Year	Kuwaiti		Non-Kuwaiti	
	Total	Percent	Total	Percent
1962	23	—	23	100
1963	16	2	14	87
1964	6	—	6	100
1965	6	—	6	100
1966	6	—	6	100
1967	7	1	6	86
1968	4	3	1	25
1969	3	—	3	100
1970	9	4	5	56
1971	8	6	2	25
1972	8	2	6	75
1973*	8	5	3	37

* of February, 1973.

Source: Ministry of Commerce and Industry, Auditors Register.

the Ministry of Commerce and Industry and practicing accountants. By this means, standardization and acceptance of reporting requirements will occur at a more rapid rate.

6. To be useful, external financial statements should be published within a given time period immediately subsequent to the fiscal year of reporting companies. Delay the release of financial statements hinders the making of sound investment decisions. Their usefulness to users is minimal unless the information is current.

7. Accountants should be responsible for providing reliable financial information to fulfill investors' need, the responsibility may be specified in the law as well as in the professional standards of the practicing profession.

8. Appropriate accounting systems are needed to generate the financial requirements of macro-planning. In addition, appropriate planning and control must be followed. Moreover, performance measurements needed. Cooperation of the planning Board, Ministry of Finance, Audit Bureau, and practicing accountants is needed to fulfill requirements of the public sector.

9. Changes in the law are needed. For example the law of commerce requirements make it impossible to conduct mechanized accounting cooperations. As a result, timely information required by today's modern business firms cannot be obtained. Consequently, a thorough review should be made of laws to identify features hindering accurate, efficient, and informative information generation.

The accounting profession in Kuwait is still in its infancy. For all practical purposes, the 1960s may be considered as the time of its origin. Consequently, the accounting profession in Kuwait has had very little time in which to develop. Accountants in Kuwait have made some progress in their climb toward professional status, but there are several areas in which improvement must be made. The more important areas are included in the above recommendation.

Environmental characteristics in Kuwait have influenced directly accounts recording and reporting practices. These practices however do not completely fulfill the needs of a developing country such as Kuwait. They must be further perfected and adopted to the current environment and be sufficiently flexible to fulfill needs of the immediate future. As a result, Kuwait will have one of the means to enable it to develop economically at a faster rate. There is evidence, that in process are accounting developments paralleling the related environmental change. Further accounting developments, however, are needed if Kuwait is to achieve its desired economic status.

RECOMMENDATION AND CONCLUSION :

14

1. Accounting education must be expanded at both the pre-University and University levels. This expansion is necessary to meet the needs for accounting services in the developing economy of Kuwait.

2. Adaptations are needed in accounting educational contents to reflect the local environment. Accounting research should be encouraged and supported. In addition, if the accountant of the future is to fulfill his social responsibility, he will require special skills. For example, accountants will need a greater knowledge of the behavioral sciences, macro-economics, information systems and quantitative methods to successfully service and evaluate social programs. Methods of non-financial measurement must be perfected and introduced into accounting curriculum to familiarize accountants with available and acceptable techniques to measure non-financial data. The future role of the accountant will demand that he has knowledge in these areas.

3. To be effective, professional accounting groups must be better organized and be more concerned with the identification and standardization of accounting practices to fulfill accurately needs of users. An awareness of those needs led to the establishment of an accounting organization in 1973. However, the organization is currently not organized or dedicated to achievement of professional reporting. It should devote more effort to improve and develop accounting thought. Ultimate success will require cooperation of the accounting organization, accountants licensed to practice in Kuwait, educators, and the Ministry of Commerce and Industry.

4. Accounting practitioners in Kuwait should assume responsibility for recruiting and for on the job training of more Kuwaitis. Efforts must be made to attract Kuwaiti accountants into public and private accounting. A successful recruitment program will subsequently directly benefit society. Accordingly the government can aid in this effort by passing pension legislation to cover public and private accountants and thereby provide the same security that government accountants now enjoy.

5. The government should enact a law to establish a stock exchange with input from accounting practitioners. Financial disclosure requirements, i.e. prescribing the form and content of financial statements, included in the law should be jointly developed by

cities of security issues. Also the Kuwaiti banks rely upon reputation of the owner more than any factor.

In order to obtain the investment funds necessary for economic expansions, the investing public must be able to rely on the financial reports issued by enterprises. The impartial and independent opinion of the Kuwaiti accountant will play a significant part in promoting this confidence.

It is the responsibility of the accountants to fulfill the needs of all groups. In the preparation of financial statements, the accountants should keep in mind the level of education and sophistication of financial statement. Moreover, it is not enough that accountants in Kuwait use the standard of reporting of other countries, it is necessary to make the financial statements meet the information needs of the users in Kuwait.

ACCOUNTING AND THE PUBLIC SECTORS :

An examination of the technical requirements of the three stages of development planning process in Kuwait was made. The purpose of this investigation was to outline the areas in which accounting can facilitate the development planning process.

In the macro stage, the planners determine a target rate of growth for the whole economy. The Planning Board in Kuwait determined a target of economic growth 37% over the plan period (1967/68 - 1971/72). The planners in Kuwait used a simple Harrodian-type growth model. The approach necessitated the calculation of elements such as incremental capital-output-ratios, incremental labour-output-ratio, saving and the percentage of gross national product to be invested to achieve the plan target rate of growth. All these concepts are largely based on accounting data.

In the sectoral stage, the problem is one of the translating the overall objectives of the plan into different targets for each sector of the economy. The planners in Kuwait did not employ any techniques such as input-output analysis, because the required information was not available.

In this brief discussion I have tried to identify the areas of economic development planning process, with respect to the private and public sectors, in which accounting plays an essential role.

mic development process, are being actively pursued by developing countries aimed at narrowing the **disparities** existing in relative consumption patterns. (12)

Efficient management needs accurate and up-to-date information for decision making and planning future policy. Furthermore, it is generally assumed that finance and capital formation are one of the important factors in economic development. Accounting can play an important role in this respect by providing information about the conditions of the enterprise in order to gain investors' confidence and aid in the allocation of capital. Another segment of the society which needs accounting information is creditors. Enthoven recognized this function when he stated:

The accounting. . . in developing nations can thus do much to stimulate confidence in the private sector and to help to mobilize sterile savings. The adoption of economically sound and realistic accounting techniques and auditing procedures for all sectors, as well as cooperation with financial institutions (banks, stock-exchange, etc. . .) and semi-public agencies, would be a great help toward this goal. Successful private investment will breed more private investments. (13) Providing financial data to investors is a complex task, fraught with judgment choices between holders equity. Adequate accounting is a necessary requisite for partially satisfying investors' informational needs. Therefore, accountants must be well trained in accounting in order to make financial reporting reliable and meaningful.

In most of the developing nation, financial reporting provides little-reliable information or data relevant to investment decisions. This shortcoming was recognized by Mahon (14) when he stated:

The credibility of financial statements has not been generally established — the public simply not being conditioned either to expect or to demand reliable statements. Needless to say, market mechanisms under which widely dispersed private capital accumulations can be placed at the disposal of emerging industry are limited.

In a developing nation such as Kuwait where capital requirements are expanding rapidly, accounting information is vital to fulfill investment requirements necessary to achieve effective and efficient economic developments.

The capital market in Kuwait functions without financial information: The investors buy and sell on the basis of rumor and guesswork rather than on reliable information as to the substantive capa-

is usually made in the auditor's reports but a few of the reports examined neglected this point. Moreover, the reports expressed an opinion but did not "certify" the financial statements.

AUDITOR'S RESPONSIBILITY TO THIRD PARTIES :

The responsibility of the independent auditor to third parties is a moot question since it has not been precisely defined in Kuwait. The writer could not find a record of an auditor being used for negligence. Auditor's liability insurance is not sold in Kuwait. Apparently it is not needed, due to the absence of lawsuits.

FINANCIAL STATEMENTS :

The most important financial statements in Kuwait are the balance sheet and profit and loss account. Both of them are prepared in account form. In general, the assets side of the balance sheet includes:

Fixed assets, current assets, deferred charge and contra accounts. The liability side often contains: Shareholder equity, reserves, earning, liabilities, provisions and contra accounts. The profits and loss account contain all revenue on one side and on the other side general and administration expenses, depreciation and provision. There is another way of preparing the profit and loss account by listing all revenue less all the expenses.

In financial statements examined, several footnotes were observed. There appears to be a general trend toward footnote disclosure of pertinent details which are necessary for a proper evaluation of the financial statements.

ACCOUNTING AND THE PRIVATE SECTOR :

The basic goal of economic development is to bring about a change from a system of economic stagnation to a system of dynamic growth. In this context, accounting can be of substantial aid to the economic development sphere.

Accounting is concerned directly and indirectly with public interest. "Accounting is not merely a contribution, it is an inherent part of a successful industrialized economy. "Industrialization, as a synonym for economic development, is today an economic reality. Policies designed to expedite industrialization and hence, the econo-

AUDITING AND FINANCIAL REPORTING :

One of the reasons the law has required the attestation of the fairness of the reported financial statements, by independent public accountants in the English & Canadian companies acts and the security and exchange commissions regulations might be the possibility of conflict of interest between the corporation providing the information and the persons using it. (10)

In this respect, Kuwait is not different from other countries. The government enacted Law No. 6 of 1962, which required that the financial statements should be audited by auditors(s). The auditor must be a registered accountant to practice in Kuwait.

AUDITING STANDARDS AND PROCEDURES :

As previously stated, the value of the services of the independent auditor is being recognized. As a result, within the past few years, a few Kuwaiti and international firms have established accounting offices. Some of the international firms cooperate with local firms.

A survey of Kuwaiti auditing practices revealed a wide variety in the quality of audits. Some Kuwaiti and some international accounting firms perform audits which are comparable to American audits. At the other extreme, one could find auditors who certify financial statements without doing effective auditing.

So far, nothing has been published on this topic. At present, there is considerable discussion in the society of accountants in Kuwait concerning the formation of a committee to discuss this point. However, this is still in the planning stage. It is necessary that the professional organization should allow the development of adequate and necessary procedures and standards.

AUDITOR'S REPORT :

There is no uniform audit report in Kuwait. An examination of several auditors reports revealed that the terms "General Accepted Accounting Principles" and "Generally Accepted Audited Standard" were used in Kuwait. As stated earlier, there has been no official pronouncement as to what constitutes such principles and standards. However, reliance is usually on the practices employed in Arabic countries, Europe and the U.S. Reference to consistency

ness led to the establishment of an accounting organization in 1973. The organization is not as active as it should be, but there is no reason to believe that it will not become more active in the near future in trying to improve and develop the accounting thought and practice. For the time being, improvement in the accounting profession could be attained by the development and voluntary assumption of codes or standards of professional conduct designed to raise the level and quality of the services rendered.

Structural changes in business and the economic growth of Kuwait call for additional well-educated manpower. This requires changes in the educational system to make the educational content more oriented to local Kuwaitian conditions. In this regard, more use should be made of local examples, and more local aid outside texts must be obtained, this will lead to more qualified accountants which will make possible inexpensive accounting services for many firms that need them in Kuwait.

There is a need for continued study and self-improvement by accountants in order that they may increase their competence to perform the service required by their clients in a rapidly changing economy. However, this could be done by creating a favourable climate to stimulate the development of accounting thought. The government should encourage the accountants to develop and improve accounting standards and interfere when necessary. It seems that with the help and cooperation of government, the accountants should be able to develop and determine accounting principles and auditing standards.

If any professional group wants to maintain public respect and maintain its ability to provide useful service to society, it must continue to expand its specialized body of knowledge through research and application and adoption of new techniques and procedures. The continuing growth in new knowledge must be attended with a professions. Through this continuing growth, a profession can continue to meet any new problems which arise and retain the public respect necessary for the effective utilization of its knowledge.

ACCOUNTING PRINCIPLES AND PRACTICES :

To understand and utilize financial statements, it is necessary to be aware of the accounting principles and practices which underlie these statements. Accounting practices in Kuwait are derived from the U.S., Europe and neighbouring Arab countries. So far, nothing has been published in this vital area.

those practicing in this field, both in terms of formal training and general personnel practice, the subjection of this eld to a code of ethical principles; and formal recognition of the group under state law or other authority. (8)

Furthermore, Roy and MacNeill 9 suggest that there are certain subjective criteria which must be included if the word profession is to be understood in its best sense. These subjective criteria can be divided into two general categories. First, that there must be a sufficient level of public understanding and respect for the field; and second, there should be continuing growth and development within the field to ensure that it will continue to be of service to society.

The accounting profession in Kuwait currently does not meet much of the criteria stated above. For example, accountants are still without a code of professional ethics, Thus, the present accounting profession in Kuwait, to some extent, is far from being established.

Prospective of the Accounting Profession :

The accountants in Kuwait have made some progress in their climb toward professional status, but there are several areas mentioned in the discussion of professional criteria where they must improve if they are to achieve a more respectable level. Generally, the continued professional development of accounting depends on the ability of accountants to identify their profession as a distinct activity which provides essential services to society.

As mentioned before, the government, through registration requirements, tried to protect the public and enhance the development of accounting by requiring certain qualifications. Table 2 shows the number of accountants registered each year from 1962-1973. From 1962-1966, only two Kuwaiti citizens had applied to obtain licenses to practice public accounting. After 1966, the number steadily increased. With such few Kuwaiti citizens in accounting practice the country will still have to depend upon imported accounting skills.

Although the number of Kuwaiti accountants has increased, this did not mean all of them practice public, but at least it gives some indication that accounting skills have been incrsasing and are available to meet the demand in the future. The accountants are aware of the need for a professional organization, and this aware-

University education in accounting was unavailable. The Kuwaiti student was sent overseas for accounting study. To be admitted to the Faculty of Commerce, Economics, and Political Sciences, the candidate must possess a High School Diploma. The student has to complete 120 credit hours to receive his degree.

Accounting Educators :

Almost all Kuwaiti accounting teachers are fulltime professors. Most of the present accounting teachers in Kuwait University have a terminal degree (Ph.D.) in accounting. Some of them have professional accounting qualifications. Also, most of them have had wide experience as accounting teachers or practitioners before they joined the staff of Kuwait University. At the present time, all of the professors come from neighbouring Arab countries. While these educators are performing adequate teaching functions, they may not be using the best texts available. Also, there is a lack of texts which are related to the local environment.

ACCOUNTING PROFESSION :

The word "profession" is an evasive term difficult to define without using a list of examples or criteria. Webster's dictionary defines a profession as "a vocation or occupation requiring advanced training in some liberal arts or science, and usually involving mental rather than manual work, as teaching engineering, writing, etc. . . ." 5 Eric L. Kohler referred to the profession as :

A vocation, (a) generally recognized by universities and colleges as requiring special training leading to a degree distinct from the usual degrees in arts and sciences, (b) requiring principally mental rather than manual or artistic labour and skill for its successful prosecution, (c) recognizing the obligation of public service and the public interest, and having a code of ethics generally accepted as building upon its members. (6)

Despite the difficulty in presenting a brief definition of a profession, there are certain characteristics which are common to fields of medicine, law, and theology, which are traditionally regarded as learned professions. (7)

The well-established professions have common characteristics: the rendering of important services to society; the existence of a body of specialized knowledge; a high degree of competence on the part of

These laws have affected accounting development, and increased the value of accounting work for both the companies and the accountants in Kuwait. On the other hand, the rigid control built into the provisions of the various laws may hinder development of accounting.

ACCOUNTING EDUCATION :

Accounting education in Kuwait has existed for some time, though not in a formal sense. This education took the form of learning from personal example and experience. Recently, the urgent need for systematic accounting education has been realized so that a better standard for the accounting field and its social responsibilities can be achieved.

Pre-University Level :

During the last decade the government recognized the need for accounting and related services. The first Secondary School of Commerce was founded in 1963 to meet the increasing need for accountants, book-keepers, administrators, clerks, and secretaries for both government Ministries and private institutions and companies.

The Secondary School of Commerce accepts students who hold the General International School Certificate and prepares them for the Commercial Secondary School Certificate. The student has to complete four years of courses to receive his degree. The following table (Table 1) shows information about commercial education. The number of teachers, students and classes had increased from 1963/64 to 1969/70, except to 1966/67 - 1967/68.

In 1975 the Ministry of Education established a new commercial Institute to meet the increasing demand for accounting and related services. To be admitted to this institute, the student must possess a High School Diploma or Commercial Secondary School Certificate. The student has to complete four semesters, 60 credit hours, to receive his degree.

University Level :

Prior to 1967, the year in which the Faculty of Commerce, Economics, and Political Science was found at Kuwait University,

the auditor must be a registered accountant and should be appointed at the annual meeting of the corporation. The auditor shall not practice any work in conflict with the nature of the audit of accounts of the corporation such as: Be a member in the board of directors, or in a management or any administrative or advisory office. The auditor has the right to examine all the books of the company and request any information deemed necessary in the performance of his examination. If he does not have access to the information needed then he must report this to the board of Directors and at the annual meeting.

The auditor shall be entitled to attend the general meeting and give his opinion on every matter connected with his examination. The auditor shall include in his report the following information :

1 — All the information and explanations which, to the best of his knowledge and belief, are necessary for the purposes of the examination.

2 — Financial statements (Balance Sheet and the profit and loss account) which presents true and fair view. They must be prepared in accordance with commercial companies Law and the company's by-laws.

3 — That the company has proper books of accounts.

4 — That an inventory has been taken according to the generally accepted principles.

5 — Whether the information in the report of the board of directors is in agreement with the information in the company's books.

6 — According to his knowledge, whether there is any violation of the companies Law or of the company's by-laws were committed during the year which would affect the company's activities or its financial position.

The Law of Commerce (4)

The law of commerce is another law which might have affected accounting in Kuwait. This law stipulated the requirements for the commercial books of the business. In all cases, the merchant is obliged to keep at-least two sets of books: (1) the daily journal; & (2) the inventory book. Another law which should have an effect on accounting is the taxation law. For example, in Tax Law No. 3 of 1955 determined the percentage to be used for depreciation.

(b) a partner or employee of any of the persons referred to in (a), or (c) a relative to the fourth degree, of the person in charge of managing or in charge of the accounts of the company (Art. 5);

Article 15 states that the auditor "... shall carry out his work in the audit of the account of companies or bodies or individuals in accordance with acceptable audit principle and shall prepare the statements accounts, the closing accounts and budget schemes. "Furthermore, article 16 states that an investigation may take place in "... the case of any auditor charged with the violation of the provisions of this law or the acceptable principles of his profession."

Articles 15 and 16 mention acceptable accounting and auditing principles; but do not elaborate on what they are. There are no official pronouncements on accounting principles, auditing standards, or professional ethics, such as the pronouncement of the American Institute of Certified Public Accountants" enpassed in the law. The foregoing statements show that law No. 6 of 1962 is not a comprehensive treatment of accounting.

Article 16 states that if a change encompasses a crime, then the case is referred to the court or to the police. If the charge requires disciplinary committee, the Disciplinary Committee consists of three members nominated by the Minister of Commerce and Industry (Art. 17) :

Article 19 states the disciplinary measures to be taken against the auditor if he is judged guilty. These measures are : (1) warning; (2) suspension from work for a period of not more than two years, and (3) cancelation of registration.

As stated before, the auditor must be an ordinary person, this does not prevent a group of auditors in one firm to audit the accounts of companies. In this case the audit should be performed by the qualified auditors.

Regulation of accounting differs from one country to another but the prime purpose of this regulation is that of permitting only competent accountants to practice. This is the case in Kuwait. The government moved to regulate the profession, despite the fact that the law did not treat accounting in a comprehensive manner.

Law of Commercial Companies (3)

Article 101 to 169 of the companies law concern the company's accounts. Articles 161-165 deal with the rights and duties of auditors. Every corporation is required to appoint an auditor (s),

Practice of Audit of Account Law (2)

The first law the government enacted to regulate the accounting profession was law No. 6 of 1962. The authority to issue professional accountants' licenses first rested with the Ministry of Finance and Economy. In 1965, the authority for licensing professionals was transferred to the Ministry of Commerce and Industry. Law No. 6 contains twenty-nine articles. Articles 1 and 2 require that any ordinary person wanting to engage in the practice of auditing of accounts will record his name in the register of Auditors kept by the Ministry of Commerce and Industry. The qualifications and requirements are (Art. 3):

1 — He should have a bachelor's degree in business or its equivalent and that the subjects of his study include accounting.

2 — He should be a member of one of the institutes or societies approved by the Ministry of Commerce and Industry; or have practical accounting experience of three successive years — experience gained after graduation in order to be in one of the following areas: (a) a public accounting office; (b) public or private companies; (c) government departments; (d) the teaching of accounting or auditing; or (e) practice in his own public accounting office before the enactment of this law.

3 — He should be a Kuwaiti citizen. The Minister of Commerce & Industry has the authority to license a non-Kuwaiti to practice accounting and auditing for a period of five years and he can renew it for another period.

4 — He should be of good moral character.

5 — He should be no less than 25 years of age.

Since no examination is required, it is assumed that any holder of a college degree in business who had adequate experience is competent and therefore eligible for a public accountant's license. While a college degree and experience might be a good indication of competence, in other countries such as the United Kingdom and the United States, an applicant still has to prove his competence by passing a professional examination.

The auditor shall not practice any profession or occupation which is in conflict with the accounting profession (art. 4.-). The licensed accountant should not obtain work in auditing by solicitation or means considered to be demeaning to the prestige of the accounting profession. In auditing the records of a company the auditor shall not be : (a) a partner or administrator of the company;

There is a determined movement in Kuwait to diversify the economy in preparation for the day when oil revenues may decline. This fact was revealed by the first Five Year development plan 1967/68 — 1971/72, which tried to coordinate economic planning, comprehending the public, semi-public and private sectors.

The need for accounting services emerged with the changes in the economic and commercial activities in Kuwait. With the formation of cooperation and the separation of management and ownership, the demand for better accounting has increased. Management needs accounting information for intelligent decision in formulating policy and directing operations. Furthermore, investors, creditors, and government agencies need unbiased opinions in the cooperate financial positions and results of operations.

ACCOUNTING REGULATION

The economic affairs of a country have always required the participation of government. Myrdal commented that :

The function of the price system itself is dependant upon the intergrating influences of government legislation, administration, and policy. The price system could not operate so well, and be so effective in corresponding to our generally accepted values and objectives unless it was for the interferences of the government. (1)

McNeal and others felt that accounting is an activity that affects public welfare. It therefore should be regulated by government or government should ensure that it is adequately regulated by accountants or other groups in the public interest. Without regulation, faulty accounting can facilitate major activities that may be detrimental to the public interest. (2)

In this respect, Kuwait is not different from other countries. The government enacted law that would satisfy the country's changed needs. Some of these laws have been amended, or replaced to provide more suitable regulations for the needs of the country. However, others still need further study and revision.

Accounting as a legal requirement entered Kuwait business life in the 1960's. Before the passage of specific laws, business organization borrowed rules and regulations from neighbouring Arab countries. The rules were included in the by-laws of business organization and could be considered self-regulations.

ACCOUNTING AS A TOOL FOR ECONOMIC DEVELOPMENT: THE CASE OF KUWAIT

S. Abdullah *

This article will deal with the "Role of Accounting in Economic Development". My emphasis will be on Kuwait. However, I believe that many of the ideas included in this article can be applied to developing areas in general.

For the purpose of this paper we will simply state that accounting is an important tool for the developing world in all areas where it is now essential in industrialized countries. Ideally, accounting capabilities should accelerate as their need develops. An analysis of the status of accounting in Kuwait will be undertaken to illustrate how the needs for accounting information are, or are not, being met in the developing economic of Kuwait.

GENERAL BACKGROUND

Prior to the discovery of oil in 1938, Kuwait was a community of tradesmen, pearl-divers, seafarers, and shipbuilders. The discovery of oil in abundant quantities has made Kuwait an affluent urban society providing a uniquely attractive market for labour and technical and managerial personal from other countries. Since the first exports of oil began in 1946, this commodity has become the dominant feature of the economy, providing some 93% of government revenue.

The oil revenue has enabled the country to create the world's most generous welfare state; it has educational and health service systems which are totally free.

Until 1960, government investment had been directed to the social overhead capital. To stimulate industry, the government started to participate in private investment directly because Kuwaiti private investors are inclined to invest in low-cost, quicklyyielding projects such as real estate or commerce.

* Shuaib Abdulla Shuaib is the Chairman of the Accounting Department at Kuwait University.

CONTENTS

VOL. V	JULY 1977	No. 2
ARTICLES IN ENGLISH		
1 - Accounting as a Tool for Economic Development	S. Abdulah	
2 - Transport Strategies in the Developing Countries	R. Mahayni	
ARTICLES IN ARABIC		
1 - Economic Thought in Ibn Khaldoun Works	M. Al-Habeeb	
2 - Theoretical Model for Planning Administrative Cadre in Kuwait	A. Al-Salami	
3 - Forms of Arab Economic Cooperation : A Case Study	S. Al-Khasawneh	
4 - Developmental Financing in Oil-Producing Countries : Problems and Solutions.	A. Salman	
SPECIAL SYMPOSIUM		
TOPIC : Red Sea : Regional and International Conflict		
PARTICIPANTS : A. Abdul-Wahhab, K. Abdul-Hameed.		
MODERATOR and EDITOR : A. Al-Nafeesi K. Abdul-Hameed.		
BOOK REVIEWS IN ARABIC		
1 - Vivian A. Bull, "The West Bank : Is It Viable"	Reviewed by : F. Murrar	
REPORTS		
1 - Second Exhibit of Arab Books	H. Aayesh	
2 - Seminar on International Trade, 1976	M. Aalwan	
GUIDE TO UNIVERSITY LIBRARIES		
Libraries of the Islamic University in Medinah		
A GLOSSARY : ENGLISH ARABIC		
Social Development : Terms and Concepts A. Badawi		
ABSTRACTS		
REGULATIONS GOVERNING CONTRIBUTION		

* Opinions expressed in this journal are solely those of their authors and do not reflect those of the Editorial Board, the consultants or the publisher.

• **Subscriptions:**

- For individuals — KD. 1,000 per year in Kuwait. KD. 2,000 or equivalent in the Arab World (Air Mail). \$ U.S. 10 or £ 4 for all other countries (Air Mail). Student rate is half the normal prices.
- For public and private institutions — \$U.S. 25 or £ 12 (Air Mail).
- Sale price in Kuwait and the Arab World KD. (0.250) or equivalent.

KUWAIT UNIVERSITY
JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES
Abbreviated : JSS

* An academic quarterly with articles in Arabic and English, published by the Faculty of Commerce, Economics and Political Science at Kuwait University, concerned with issues pertaining to theories and/or application of theories in the various fields of the social sciences.

EDITORIAL BOARD :

ALI A. RAHIM	Chairman
A. H. GHAZALI	
SHUAIB ABDULLAH	
ALI SALAMI	
ASAD A. RAHMAN	Managing Editor

ABDUL RAHMAN FAYEZ
Assistant

* Forward all correspondence and subscriptions to :
THE EDITOR
Journal of the Social Sciences
Kuwait University
P.O. Box - 5486
KUWAIT.

JOURNAL OF THE SOCIAL SCIENCES

VOL. V NO. 2 JULY 1977

Accounting As A Tool For Economic Development,
S. Abdullah

Transport Strategies In Developing Countries,
R. Mahayni